

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

BADJI MOKHTAR-ANNABA UNIVERSITY  
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة  
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

## الجهاز المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

### المالية للفترة: 1990-2013

الشعبة: مالية المؤسسة

ل: فتيحة صالح

مدير أطروحة التخرج: أ. د. حمداوي الطاوس      أستاذ التعليم العالي      جامعة عنابة

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة عنابة	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	د. صالح عبد القادر
جامعة عنابة	مقررا	أستاذ التعليم العالي	أ. د. حمداوي الطاوس
جامعة عنابة	عضوا	أستاذ محاضر أ	د. سالمى جمال
جامعة قالمة	عضوا	أستاذ محاضر أ	د. بشيشي وليد
جامعة قالمة	عضوا	أستاذ محاضر أ	د. مجلخ سليم
جامعة قالمة	عضوا	أستاذ محاضر أ	د. بضياف عبد المالك

السنة الجامعية 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## التصريح

أنا الطالبة صالحى فتيحة أصرح أن هذا العمل تحت مسؤوليتى الكاملة، وهو عمل غير مقدم كليا أو جزئيا إلى مؤسسات علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية، كما أصرح بأنى أتحمل نتيجة أي خطأ أو إهمال في هذا العمل.

الإمضاء

# الإهداء

- إلى أبيي شفاه الله وأطال في عمري
  - إلى أمي وإخوتي وكل أفراد العائلة
  - إلى كل الزملاء والزميلات الذين رافقوا مشواري الدراسي
  - إلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة
- أهدي هذا العمل

# شكر وتقدير

أتوجه بشكري ومعظيم امتناني للمولى عز وجل على عونه  
وتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

ثم أتقدم بشكري الجزيل وتقديري الكبير للأستاذة المشرفة  
أ.د. حمداوي الطاوس على ما أحاطتني به من إرشاد وتوجيه ونصح  
وعلى ما لقيت منها من مساعدة لإنجاز هذا العمل. كما أتوجه بالشكر  
الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تجشموا عناء قراءة هذه  
الأطروحة وتصحيحها وإثرائها.

كما أشكر كل من ساعدني ومد لي يد العون لإنجاز هذه  
الأطروحة وتقديما في أحسن صورة. وأخص بالذكر د. بشيشي وليد،  
د. مرابط فوزي، د. سالمى جمال، د. صالحى عبد القادر،  
د. بوريش هشام، والأستاذة دين ليندة. كما لا أنسى من قام  
بتدقيق هذه الأطروحة من الناحية اللغوية بكل إتقان وإخلاص أ.د.  
عمر لحسن.

أقول للجميع شكرا لكم جزيلا.

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم بعض الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، لمواكبة العولمة المالية. كما تهدف إلى معرفة مدى فاعلية أداء الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي. وقد قمنا بدراسة تحليلية لوضعية الجهاز المصرفي الجزائري للفترة 1990-2015. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها:

أن الإصلاحات المصرفية المنتهجة غير قادرة على رفع أداء الجهاز المصرفي؛ الجهاز المصرفي الجزائري غير متطور، وبالتالي لا يؤثر في النمو الاقتصادي. ومن أجل مواكبة العولمة المالية وتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري يجب تبني مجموعة من السياسات الإصلاحية والمتمثلة في خصخصة المصارف، والاندماج المصرفي، والقيام باعتماد الصيرفة الإلكترونية.

**الكلمات المفتاحية:** العولمة المالية - الاندماج المصرفي - الخصخصة - الصيرفة الإلكترونية - الإصلاحات المصرفية - الأداء والربحية - تطور الجهاز المصرفي - النمو الاقتصادي.

## Résumé:

Cette étude est une tentative de présentation de quelques stratégies capables d'améliorer les prestations du système bancaires algérien, dans le but de suivre la mondialisation financière. Elle vise aussi à connaître le niveau d'efficacité de la performance du système bancaire dans la croissance économique. Nous avons réalisé une étude analytique de l'état du système bancaire algérien durant la période 1990-2015. Nous avons abouti à plusieurs résultats :

Les réformes bancaires adoptées ne sont capables d'élever le niveau des prestations du système bancaire; car le système bancaire algérien n'est pas évolué, donc il ne peut pas influencer sur la croissance économique. Et pour pouvoir suivre la mondialisation financière et améliorer les prestations du système bancaire algérien, il est nécessaire d'adopter un ensemble de politiques de réforme, tel la privatisation des banques, l'intégration bancaire, l'adoption de la banque électronique.

**Mots clés :** mondialisation financière, intégration bancaire, privatisation, banque électronique, réformes bancaires, performance et rentabilité, développement du système bancaire, croissance économique.

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشغال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العوامل الرئيسية المتفاعلة في مفهوم العولمة	14
2-1	الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 2	55
3-1	المتطلبات الدنيا لرأس المال	56
4-1	فرضية الارتباط بين التحرير المالي والأزمة المصرفية	68
5-1	سيرورة الأزمة المالية العالمية	71
6-1	أنواع عقود الخيار	77
1-2	أنواع الاندماج المصرفي	100
2-2	مخطط يمثل مراحل تنفيذ الإندماج المصرفي	105
3-2	وظائف المصرف الحديث الشامل	108
4-2	نسبة التكلفة وعوائد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت	126
5-2	قيمة المدفوعات بالهاتف المحمول في السوق العالمية: 2008-2012 (مليار أورو)	129
6-2	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها	133
7-2	عملية الشراء باستخدام المحفظة الإلكترونية (تجربة cyber cash)	135
8-2	مخطط البطاقة المصرفية	137
9-2	أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية	140
10-2	مصدرو البطاقات المصرفية	142

147	الأداء المالي للمصارف	11-2
153	تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب Levine (1997)	12-2
154	حلقة التطور - الإستثمار المحلي والأجنبي - النمو الإقتصادي	13-2
155	حلقة التطور المالي - الإدخار - النمو الإقتصادي	14-2
155	حلقة التطور المالي - الطلب - النمو الاقتصادي	15-2
156	حلقة التطور المالي - العوائد الحكومية - النمو الاقتصادي	16-2
186	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري سنة 2015	1-3
193	تطور الودائع لدى المصارف العامة والخاصة خلال الفترة (2000-2013)	2-3
194	هيكل ودايع الجهاز المصرفي خلال الفترة (2000-2013)	3-3
198	نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص ما بين 2000-2013	4-3
199	حصة البنوك العامة والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2000-2013)	5-3
201	طبيعة القروض حسب مدتها خلال الفترة (2000-2013)	6-3
204	منحنى بياني لنسبة القروض من حجم الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية	7-3
231	صورة بطاقة الدفع الكلاسيكية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	8-3
232	صورة بطاقة الدفع الذهبية	9-3
238	تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي	10-3

# قائمة الجداول والرموز

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للنواتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 97-75	18
2-1	بنية الموجودات المالية وحجمها	19
3-1	صناديق الإستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة	20
4-1	تاريخ التحرير المالي في بعض دول العالم	25
5-1	الأوزان المطبقة لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية	45
6-1	معامل تحويل العمليات المصرفية خارج الميزانية إلى داخل الميزانية	46
7-1	أوزان المخاطر حسب فئات التصنيف الائتمانية	57
8-1	معاملات ترجيح $\beta$ لفئات نشاط المصرف	59
9-1	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط	64
10-1	مراحل التحول إلى النظام الجديد	65
1-2	معدل العائد المالي لمصارف بعض الدول المتقدمة في الفترة 1994-1998	90
1-3	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي	170
2-3	تواريخ اعتماد البنوك العامة	181
3-3	هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2013)	192
4-3	علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2013)	195
5-3	هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف الجزائرية	197

	خلال الفترة (2000-2013)	
200	طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2000-2013)	3-6
202	إسهام المصارف في النمو الإقتصادي	3-7
205	تطور مؤشرات تناسب الإئتمان مع النشاط الإقتصادي خلال الفترة 1990-2013	3-8
207	تطور نسبة PIB/M <sub>2</sub> للفترة (1990-2013)	3-9
208	تطور نسبة PIB/CP للفترة (1990-2013)	3-10
209	مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2002-2010	3-11
211	مردودية البنوك العامة والخاصة للفترة 2011-2013	3-12
214	أهم الإقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري	3-13
223	حالات الاندماج المصرفي في الدول العربية	3-14
227	متطلبات رأس المال في القطاعات المصرفية لبعض الدول العربية بين بازل 1 وبازل 2	3-15
232	عدد بطاقة الدفع للفترة 2009-2015	3-16
233	إحصائيات أجهزة الصراف الآلي ونقاط نهائي البيع للفترة 2008-2015	3-17

## قائمة الرموز ( المختصرات )

- **OMC** : organisation mondiale du commerce.
- **FDI** : Foreign direct investment.
- **GATS** : General agreement of trade in services.
- **BIS** : bank of international settlements.
- **OCDE** : Organisation de coopération et de développement économique.
- **LCR**: Liquidity coverage ratio.
- **NSFR**: Net stable funding ratio.
- **WAP**: Wireless application protocol.
- **PIB**: Produit intérieur brut.
- **ROE**: Return on equity.
- **ROA**: Return on assets.
- **BNA**: Banque Nationale d'Algérie.
- **CPA**: Crédit Populaire d'Algérie.
- **BEA**: Banque Extérieure d'Algérie.
- **BADR**: Banque d'Agriculture et de Développement Rural.
- **BDL** : Banque de Développement Local.
- **CNEP** : Caisse Nationale d'épargne et de Prévoyance.
- **ABC** : Arabe Banking Corporation.
- **B.C.I.A** : Banque Commerciale et Industrielle Algérienne.
- **SATIM** : société algérienne d'automatisations des transactions interbancaire et de monétique.
- **RMI** : réseau monétique interbancaire.
- **CIB** : la carte interbancaire.
- **RTGS** : real time gross settlement system.
- **ARTS**: Algeria real time settlement.
- **FIFO** : first in- first out.
- **ATCI** : Algérie télé compensation interbancaire.
- **CPI** : centre prés compensation interbancaire

# جدول المواد

## جدول المواد

أ	التصريح .....
ب	الإهداء .....
ج	الشكر .....
د	الملخص .....
هـ	قائمة الأشكال .....
ح	قائمة الجداول .....
ك	قائمة الرموز .....
ل	جدول المواد .....
08-01	مقدمة .....
82-10	الفصل الأول: تحديات الجهاز المصرفي في ظل العولمة المالية .....
10	تمهيد .....
11	المبحث الأول: العولمة المالية .....
11	المطلب الأول: ماهية العولمة .....
16	المطلب الثاني: ماهية العولمة المالية .....
22	المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية .....
27	المطلب الرابع: تطور العولمة المالية .....
31	المبحث الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية .....

31	المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية والمصرفية وتحريرها .....
35	المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات .....
	المطلب الثالث: عوامل تفسير نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأهمية
36	تحريرها .....
	المطلب الرابع: آثار تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الدول
38	النامية .....
41	المبحث الثالث: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال .....
41	المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل وأبعاد هذه الإتفاقية .....
47	المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال .....
51	المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل الثانية .....
63	المطلب الرابع: اتفاقية لجنة بازل الثالثة .....
67	المبحث الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 وأثارها على الجهاز المصرفي.....
67	المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية .....
	المطلب الثاني: أزمة الرهن العقاري الأمريكية والأزمة المالية والمصرفية
70	العالمية 2008 .....
76	المطلب الثالث: المشتقات المالية ودورها في انفجار الأزمة المالية .....
80	المطلب الرابع: أثر الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي .....
81	الخلاصة .....
157-84	الفصل الثاني: التوجهات الحديثة لتطوير أداء الجهاز المصرفي .....
84	تمهيد .....

85	..... المبحث الأول: خصخصة المصارف
85	.....المطلب الأول: مفهوم خصخصة المصارف
86	.....المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة لخصخصة المصارف
88	.....المطلب الثالث: دوافع خصخصة المصارف وأهدافها
93	.....المطلب الرابع: إجراءات خصخصة المصارف
94	.....المبحث الثاني: الإندماج المصرفي والتوجه نحو المصارف الشاملة
94	.....المطلب الأول: الإندماج المصرفي
106	.....المطلب الثاني: التوجه نحو المصارف الشاملة
119	.....المبحث الثالث: المصارف الإلكترونية
119	.....المطلب الأول: ماهية المصارف الإلكترونية
125	.....المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية
130	.....المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية
143	.....المبحث الرابع: تأثير تطور أداء الجهاز المصرفي في النمو الإقتصادي
143	.....المطلب الأول: النمو الإقتصادي
146	.....المطلب الثاني: تطور أداء الجهاز المصرفي
	.....المطلب الثالث: العلاقة السببية بين التطور المالي (تطور الجهاز المصرفي)
151	.....والنمو الإقتصادي
157	.....الخلاصة
241-160	.....الفصل الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري واقع ورهانات المستقبل
160	.....تمهيد

161	المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية المنتهجة في الجزائر بدء من قانون النقد والقرض.....
161	المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض ..... 10-90
168	المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التعديل الهيكلي ..... (98-94)
171	المطلب الثالث: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض ..... 10-90
179	المبحث الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري ومؤشراته .....
179	المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري .....
188	المطلب الثاني: جوانب الضعف الهيكلي في الجهاز المصرفي الجزائري ....
192	المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري .....
212	المبحث الثالث: التوجهات الجديدة لتطوير الأداء المصرفي في الجزائر.....
212	المطلب الأول: خصخصة المصارف في الجزائر .....
222	المطلب الثاني: واقع الاندماج المصرفي في الجزائر .....
228	المطلب الثالث: اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر .....
240	..... الخلاصة
248-242	..... الخاتمة
266-249	..... قائمة المراجع

# مقدمة

## مقدمة

إن التطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، شكلت في مجملها واقعا معاصرا، وضع العالم كله على عتبة مرحلة جديدة كانت العولمة أهم معالمها، وبخاصة العولمة المالية. وتتمثل هذه التطورات في رفع القيود التنظيمية والتحرير، وهذا ما أدى إلى ظهور تقنيات مصرفية حديثة، كالمشتقات وغيرها من الأدوات المالية الجديدة، وذلك تسبب في زيادة حدة المنافسة العالمية، فضلا عن الإلتزام بمقررات لجنة بازل.

ولقد إنعكست هذه التطورات على معظم الأنشطة المصرفية لأغلب دول العالم، ومنها الجهاز المصرفي الجزائري. وأصبحت من ضمن التحديات التي يجب مسايرتها والتكيف معها. ولهذا، فإنه من الضروري الأخذ بجملة من الاستراتيجيات لتفعيل دور المصارف وتطوير خدماتها، بالاتجاه نحو التخصصة والاندماج المصرفي، لخلق وحدات مصرفية قوية تستطيع المنافسة، والتوجه نحو الشمولية. ومن الرهانات الأخرى، النهوض بعمليات التحديث واستخدام التكنولوجيا، بهدف تحسين أداء الجهاز المصرفي وتفعيله.

وبما أن الجهاز المصرفي يؤثر في النمو الاقتصادي وتقدم الدول، من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها الكفاء في شكل قروض للأفراد والمساهمة في المشاريع، فإن معظم دول العالم تبنت سياسة التحرير المالي والمصرفي لتطوير أجهزتها المصرفية.

والجزائر كباقي الدول تبنت هذه السياسة لتحرير قطاعها المصرفي، ذلك أن النظام المصرفي الجزائري أظهر فشلا في ظل التوجه الاشتراكي، فتم الشروع في عملية الانتقال نحو إقتصاد السوق، بتبني السلطات المالية الجزائرية جملة من الإصلاحات انطلاقا من قانون النقد والقرض، الذي تم من خلاله فتح المجال للمنافسة والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية والترخيص بفتح فروع لمصارف أجنبية، وما تبعه من قوانين معدلة.

ورغم هذه الإصلاحات يبقى الجهاز المصرفي الجزائري يعاني من مشاكل وصعوبات تحدّ من أدائه وتضعف دوره، مما يلزم تكيف النظام المصرفي مع مقتضيات مرحلة الانفتاح المالي، بتبني سياسات وتوجهات جديدة لتطوير أداء مصارفنا وزيادة قدرتها التنافسية للإندماج في العولمة المالية.

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي في اقتصاديات الدول، فسلامته تعني سلامة الإقتصاد. وتم التركيز على دور الجهاز المصرفي الجزائري في الإقتصاد الوطني في الوقت الذي تتزايد فيه الإتجاهات التنظيمية الدولية للبنوك، كالاتجاه نحو خصخصة المصارف والاندماج المصرفي، ثم التوجه نحو المصارف الشاملة واستخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي.

وبالتالي، فإن تدهور أداء الجهاز المصرفي سوف يؤثر في النمو الإقتصادي. ولهذا، وجب البحث عن الآليات والاستراتيجيات التي قد تحسن مستوى أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وبالتالي تنشيط الإقتصاد الوطني، ومنها الاندماج في العولمة المالية.

## أسباب إختيار الموضوع:

يمكن إرجاع أهم أسباب إختيار الموضوع إلى ما يلي:

- محاولة التعرف على أهم التحديات التي أفرزتها العولمة المالية وأثرها في الجهاز المصرفي؛
- ضعف أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتقديمه لخدمات تقليدية تجعله متأخرا عن التطور الحاصل على الساحة الدولية وبالتالي تأثيره في النمو الإقتصادي؛
- ضرورة تبني بعض السياسات والإستراتيجيات التي من شأنها رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي الجزائري؛
- الإسهام في النقاش السائد حول ضرورة تحديث الجهاز المصرفي الجزائري وعصرنته، لتحسين أدائه ولمواكبة التطورات المصرفية الحاصلة على الساحة الدولية؛

## إشكالية الدراسة:

مما سبق تتضح لنا إشكالية هذه الدراسة، التي يمكن صياغتها كما يلي:

- ما مدى إندماج الجهاز المصرفي الجزائري في العولمة المالية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما تأثير الإصلاحات المصرفية المنتهجة في ظل الانفتاح المالي على أداء الجهاز المصرفي الجزائري؟

- ما مدى فاعلية أداء الجهاز المصرفي الجزائري في النمو الاقتصادي؟
- ما هي الاستراتيجيات الكفيلة بتحسين مستويات الأداء المصرفي في الجزائر؟

### فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات:

- ما زالت سياسات الإصلاح المصرفي التي انتهجتها الجزائر غير قادرة على رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي وتفعيل دوره.
- الجهاز المصرفي الجزائري غير قادر على تعبئة الموارد المالية وإعادة تخصيصها لخدمة النمو الاقتصادي.
- المزيد من الإصلاحات: من خصخصة المصارف، واندماج مصرفي، ومصارف إلكترونية من شأنه تحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري ومواكبة العولمة المالية.

### أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- إبراز أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري وتفعيل دوره، بدءا من قانون النقد والقرض؛
- إبراز مدى فاعلية أداء الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة تقديم بعض الإستراتيجيات الكفيلة برفع مستوى أداء الجهاز المصرفي الجزائري ومواكبة العولمة المالية؛

### حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تم التركيز على الجانب المالي والنقدي (المؤشرات المالية والنقدية).

- الإطار الزمني: فترة الدراسة ما بين 1990 إلى سنة 2015. وسبب اختيار هذه الفترة يأتي تزامنا مع صدور القوانين المتعلقة بالإصلاح المصرفي بدءا من قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي أدخلت عليه، وتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي، لمسايرة الاتجاه العالمي.

### مناهج وأدوات الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة، نعتمد في معالجتنا لإشكالية الدراسة المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: ونعتمده في معظم أقسام الدراسة (المتعلق بمختلف المفاهيم والتعاريف).
- المنهج التحليلي: نحاول من خلاله عرض بعض الحقائق والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من تحليل للجداول ومؤشرات المالية للجهاز المصرفي.
- المنهج التاريخي: استعنا به في معظم أقسام الدراسة، لسرد وقائع تاريخية، متمثلة في: مراحل العولمة المالية، وتاريخ التحرير المالي في بعض دول العالم، وأهم التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل 1، والتسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية، وتواريخ اعتماد المصارف العامة والخاصة، وأهم المحطات التي مر بها الإصلاح المصرفي في الجزائر بدءا من قانون النقد والقرض، وتواريخ الاندماج المصرفي...
- المنهج الإحصائي: لتدعيم الدراسة تم الاستعانة بالإحصائيات في معظم أقسامها، وخاصة في الجزء التطبيقي، فيما يخص تطور مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري ورسم الأشكال البيانية. إحصائيات خاصة بالبطاقة المصرفية المشتركة وأجهزة الصراف الآلي، ونقاط نهائي البيع وأخرى خاصة بأنظمة الدفع.
- منهج دراسة حالة: يستخدم لتحليل الوضعية النقدية والمالية للجهاز المصرفي الجزائري من خلال المؤشرات المالية.

وتم الإعتماد على عدة أدوات لتحليل إشكالية الدراسة، نذكر من بينها:

- المراجع والكتب باللغة العربية والفرنسية؛

- المجالات العلمية المتخصصة؛

- أوراق بحثية ضمن ملتقيات وطنية ودولية، وكذا مؤتمرات علمية؛

- الرسائل العلمية من ماجستير ودكتوراه؛

- القوانين والأوامر الخاصة بالعمل المصرفي؛

- التقارير التي تصدرها الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة؛

- المنشورات والكشوف الإحصائية التي يصدرها بنك الجزائر؛

- مواقع الأنترنت.

**الدراسات السابقة:**

1- دراسة **King and Levine** (1992)

أعد كينغ ولفين دراسة عنوانها "التمويل والنمو: ربما يكون شومبيتر على حق"، استخدمت فيها بيانات 85 دولة خلال الفترة 1960 و1986. وقد بحثا ما إذا كانت المستويات الأعلى للتطور المالي تؤثر في النمو الإقتصادي. ولتحقيق هذا، قاما ببناء مؤشرات للتطور المالي، تجسدت في أربعة مؤشرات مصممة لقياس الخدمات المقدمة من قبل الوسطاء الماليين. وكانت نتائج بيانات الدراسة أن الخدمات المالية تحفز النمو الإقتصادي من خلال زيادة معدل تراكم رأس المال بتحسين الكفاءة لدى أي اقتصاد. واستخلصا من خلال دراستهما التطبيقية، أن شومبيتر (1911) كان محقا بشأن أن الائتمان يخدم التطور، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي.

2- دراسة **M. Hay** (2000)

أعد م. هاي (2000) ورقة بحثية بعنوان "البنوك والنمو: استعراض نقدي وتحليل لوحدة البيانات"، مفادها التشكيك في أهمية البنوك في تحقيق النمو الإقتصادي حسب ما أقرت به نماذج النمو الداخلي، من خلال استعراض نقدي لتحليل العلاقة بين البنوك والنمو، خاصة فيما يتعلق بوظائف البنوك. وتوصل م. هاي في دراسته أنه يمكن للبنوك أن تؤثر سلبا في النمو الإقتصادي. وهي تتوافق مع دراسة ماكنون وشو (1973) اللذين أوضحا أن تطبيق سياسة الكبح المالي التي تتميز بتدخل السلطات العمومية في النشاطات الإقتصادية والمالية كانت وراء ضعف معدلات النمو الإقتصادي في أغلب الدول النامية. وتعدّ هذه الدراسة نقطة البداية لعدة دراسات نظرية وتطبيقية.

3- دراسة بريش عبد القادر: التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إنعكاسات سياسة التحرير المصرفي على النشاط المصرفي، وبالتحديد البنوك العمومية الجزائرية. وإبراز المتطلبات التي يجب الأخذ بها لتطوير الخدمات المصرفية ودعم القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

- إن تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي تم مباشرتها، مع تبني آليات اقتصاد السوق؛

- لمواجهة تحديات العولمة أصبح من الضروري على المصارف الجزائرية تبني مجموعة من الخيارات منها الصيرفة الشاملة، والاندماج بين المصارف، لزيادة قدرتها التنافسية.

4- دراسة بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006/2005.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- أن الإصلاح المالي خطوة رئيسية في الإصلاح الاقتصادي؛

- استمرار محدودية النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية.

5- دراسة مطاي عبد القادر: الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد السابع جوان 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الاندماج المصرفي المقترح في تحسين أداء المنظومة المصرفية، كما يؤدي هذا الاندماج إلى رفع القدرات التنافسية والتحول نحو البنوك الشاملة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- الاندماج المصرفي هو ضمان لاستمرارية رحية البنوك؛

- أيضا الاندماج يحمي المؤسسات المصرفية من الإفلاس وبالتالي يقلل من الأزمات المصرفية.

6- دراسة خالفي وهيبية: تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013/2014.

تهدف الباحثة من هذه الدراسة إلى تبيان درجة تكيف البنوك الناشطة في الجزائر مع الإصلاحات الاقتصادية عموماً والإصلاحات المصرفية خصوصاً، وكيفية رفع درجة التكيف، لتحسين أداء المصارف الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- التسارع الكبير في إصدار القوانين دون استجابة والتوافق في الميدان، خلف آثار سلبية، حيث إن عدم تطبيقه بالصيغة السليمة يؤدي إلى فقدان مصداقيته، وبالتالي عدم احترامه؛
- تعزيز الحوكمة السليمة بالبنوك سوف يؤثر في تقييم البنك وأدائه، وبالتالي سوف يسهم في الاستقرار النقدي والمالي.

### إسهام الباحثة:

كان إسهام هذه الدراسة في المجال العلمي فيما يلي:

- أصبح تطوير الأداء ضرورة حتمية، وهذه الضرورة قد أملت علينا العولمة المالية وما أفرزته من تحديات؛
- إبراز أهمية تطوير الجهاز المصرفي وفاعليته في النمو الاقتصادي؛
- تقييم الوضعية النقدية والمالية للجهاز المصرفي الجزائري للفترة 1990-2013. لمعرفة أوضاعه الحالية ورسم الخطط المستقبلية؛
- محاولة الاستفادة من التوجهات الحديثة للصناعة المصرفية وتوظيفها لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري ومواكبة العولمة المالية.

### هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة، وتليها خاتمة تتضمن ملخصاً عاماً عن الدراسة، متبوعاً بأهم النتائج، تليه مجموعة من الاقتراحات.

أما الفصل الأول فعنوانه تحديات الجهاز المصرفي في ظل العولمة المالية، ضمن أربعة مباحث، يعالج المبحث الأول العولمة المالية، بالتطرق إلى مفهومها ومؤشراتها، عواملها وتطورها. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية وبالتحديد إلى مفهومها، مبادئها، أهمية تحرير تجارة الخدمات والآثار المحتملة لتحريرها على الدول النامية. وفي المبحث الثالث ألقينا الضوء على اتفاقيات بازل لكفاية رأس

المال بدءا باتفاقية بازل I لعام 1988، ثم اتفاقية لجنة بازل الثانية لسنة 2001. وأخيرا اتفاقية بازل الثالثة. وفي المبحث الرابع تعرضنا إلى الأزمة المالية العالمية وآثارها في الجهاز المصرفي.

أما الفصل الثاني والمعنون بالتوجهات الحديثة لتطوير أداء الجهاز المصرفي، فيحتوي بدوره على أربعة مباحث، حيث وضحنا في المبحث الأول خصخصة المصارف. وتعرفنا على مفهومها والأسباب التي أدت إلى ظهورها ووضحنا جوانبها المختلفة. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الاندماج المصرفي والتوجه نحو المصارف الشاملة وفي المبحث الثالث تناولنا المصارف الإلكترونية من حيث مفهومها والخدمات المصرفية الإلكترونية، وأخيرا وسائل الدفع الإلكترونية. أما المبحث الرابع فحاولنا فيه إلقاء الضوء على تأثير تطور أداء الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي بتوضيح مفهوم النمو الاقتصادي ثم تطور أداء الجهاز المصرفي وفي الأخير الربط بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث والمعنون بالجهاز المصرفي الجزائري واقع ورهانات المستقبل، فتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول المحطات المختلفة للإصلاح المصرفي بدءا من قانون النقد والقرض وأهم التعديلات التي أدخلت عليه، ثم تعرضنا في المبحث الثاني إلى أهم مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري وفي المبحث الثالث قمنا بعرض أهم التوجهات الجديدة التي من شأنها تحسين أداء الجهاز المصرفي ومواكبة العولمة المالية.

#### صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل في مسيرة إعدادنا لهذه الدراسة، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- تناقض المعلومات ما بين ديوان الإحصاء، والبنك الدولي، وبنك الجزائر؛

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية؛

- ظروف عائلية قاهرة عرقلت مسيرة هذا البحث (مرض الوالد الذي أقعده الفراش).

كل هذه الصعوبات لم تنقص من عزمنا وإصرارنا على إنجاز هذا العمل بالشكل الذي هو عليه.

# الفصل الأول:

تحديات الجهاز المصرفي

في ظل العولمة المالية

## تمهيد:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين العديد من التغيرات المالية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية. وقد نتج عن هذا مفهوم جديد- مفهوم العولمة المالية - باعتباره جانب القوة والهيمنة في تيار العولمة بشكلها العام. ولهذا المفهوم (العولمة) علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي، وتمثلت أهم آثارها في الإتجاه نحو تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية من القيود وإزالة العراقيل التنظيمية والتشريعية التي لا تسمح بتوسيع الأنشطة المصرفية وتعدد مجالاتها. فضلا عن التقيد بمقررات لجنة بازل بهدف ضمان إستقرار الأنشطة المصرفية على المستوى العالمي من الهزات الإقتصادية والمالية، خاصة في ظل موجة التحرر المالي والمصرفي. وفي هذا الفصل سوف يتم التعرض إلى:

المبحث الأول: العولمة المالية

المبحث الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

المبحث الثالث: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

المبحث الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها في الجهاز المصرفي

## المبحث الأول: العولمة المالية

يعبر مفهوم العولمة عن حالة من تجاوز حدود الدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم كله، كما يوضع لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وللتعرف على ظاهرة العولمة لا بد من التطرق إلى مفهومها والعوامل المؤدية إلى تعاضها.

### المطلب الأول: ماهية العولمة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف العولمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها.

### الفرع الأول: تعريف العولمة Mondialisation

لقد كثرت تعريفات العولمة لاختلاف المهتمين وعجزهم عن وضع تعريف جامع مانع يحددها، وذلك لتشعب المفهوم الفكري وثرائه وامتداده من ناحية التطبيق إلى العديد من الجوانب الإقتصادية، والإجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية، والمعلوماتية. ولهذا أدى اتساع المفهوم إلى بعض الضبابية في تقييده بتعريف موحد.

### أولاً: العولمة عند مفكري الغرب

يعدّ الكتاب الغربيون من أوائل الذين تعاملوا مع مفهوم العولمة، ذلك أن هذه الظاهرة انبثقت عن النظام الرأسمالي الغربي، وقد برزت تعريفات عديدة، سنحاول تقديم بعضها. عرفها مالكوم وترز بأنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بغير قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد.<sup>(1)</sup>

في حين يرى رونالد روبرتسون بأن العولمة هي: " ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى".<sup>(2)</sup>

كما يرى أحد المنظرين الإقتصاديين اليابانيين بأنها واقع يرتكز على ثلاثة عناصر: "الإنترنت، العملة الخضراء، اللغة الانجليزية".<sup>(3)</sup>

ويحدد ريكاردو بتريللا العولمة في كونها: مجموعة المسلسلات التي تمكن من إنتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات:

(1) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، مصر، 2001، ص09.  
(2) عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، الكويت، 1998، ص 52.  
(3) بدرية البشر، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 276.

- من أجل أسواق عالمية منظمة بمعايير ومقاييس عالمية؛

- من طرف منظمات تعمل على أساس قواعد عالمية وفق ثقافة تنظيم تتطلع للانفتاح على الإطار العالمي وتخضع لإستراتيجية عالمية.<sup>(1)</sup>

من جهة أخرى عرفت العولمة بدلالة العمليات الأساسية فيها، على أساس أن أبرز هذه العمليات هي المنافسة بين القوى العظمى في مجالات الإبتكار والتقدم التقني، وانتشار عولمة الإنتاج، والتبادل والتحديث على الصعيد العالمي.<sup>(2)</sup>

### ثانياً: العولمة عند المفكرين العرب

تناولت العديد من الدراسات والبحوث العربية ظاهرة العولمة بالدراسة والتحليل، وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات لمناقشة هذه الظاهرة.

يعرفها الباحث والمفكر العربي إسماعيل صبري بأنها "التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، فالعولمة اكتساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً".<sup>(3)</sup>

ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل ورأس المال أيضاً.<sup>(4)</sup>

وحسب قول علاء الدين ناظورية- رغم أنه من الصعوبة أن يتفق المفكرون على صياغة معينة لتعريف العولمة اصطلاحاً، فإن تركيزها ينصب على البعد الاقتصادي، فهي شاملة للمال والمبادلات والتسويق والاتصالات... وأنها مرتبطة بالنموذج الأمريكي وتصدره للعالم أجمع، إذ الولايات المتحدة هي التي طرحت هذه الفكرة (العولمة) وعممتها وابتدأت في الأسواق المالية والاقتصادية، وهذا يعني أنها إيديولوجيا (منهج فكري جديد) و(نظام عقلي جديد).<sup>(5)</sup>

(1) المرجع نفسه، ص 276.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، ياسر إبراهيم المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص22.

(3) أحمد صدقي الدجاني، علي السيد، مفهوم العولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص63.

(4) هانس بيتر مارتن، هارالدشومان، فخ العولمة، (ترجمة عدنان عباس)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص29.

(5) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، المرجع السابق، ص29.

ويرى " محمود أمين " أن العولمة ظاهرة تاريخية، وهي نتيجة للطابع التوسعي لنمط الإنتاج الرأسمالي، فضلا عن المكتشفات التقنية الحديثة في المجالات الاتصالية والمعلوماتية.(1)

كما يعرفها الاقتصادي محمد الأطرش على النحو التالي: العولمة هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة، والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة المتعددة الجنسيات.(2)

يضع الكاتب "السيد ياسين" في كتابه العولمة والطريق الثالث أربعة تعريفات للعولمة في ميزان النقد، حيث يراها التعريف الأول حقبة تاريخية، بينما يعتبرها الثاني مجموعة من ظواهر اقتصادية، في حين يعتبرها الثالث هيمنة للقيم الأمريكية، أما التعريف الرابع فيتمثل في الثورة التكنولوجية والاجتماعية.(3)

### ثالثا: العولمة لدى المنظمات الدولية

لقد تمّ التطرق إلى هذه الظاهرة من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية. وسنشير إلى أهم هذه المنظمات الدولية، التي عرفت هذا المفهوم، كل حسب وجهة نظرها واختصاصها.

ولعل أبرز التعريفات تعريف صندوق النقد الدولي الذي عرفها بأنها " الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمتنامي لجميع بلدان العالم، والذي نتج عن تزايد حجم ونوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للمواد والمنتجات والخدمات والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال في نفس الوقت الذي يتم فيه الانتشار المتسارع والمطرد لوسائل التقنية الحديثة.(4)

وتشير الاونكتاد(5) إلى أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل، حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية التي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة، التي أصبحت السائدة في العصر الحالي.(6)

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيعدّ العولمة (مصطلحا يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها، أما الوصف فهو تعبير عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق

---

(1) ثامر كامل محمد الخزرجي، باسر إبراهيم المشهداني، المرجع السابق ذكره، ص ص 24، 25.  
(2) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 22.  
(3) عاطف السيد، المرجع السابق ذكره، ص 09.  
(4) حسن رشوان عبد المنصف، العولمة وأثارها- رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 15.  
(5) هيئة حكومية دائمة تم إنشاؤها عام 1964، وهي تابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة، في مجال التجارة والتنمية.  
(6) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، فرع قطر، 2003، ص 04.

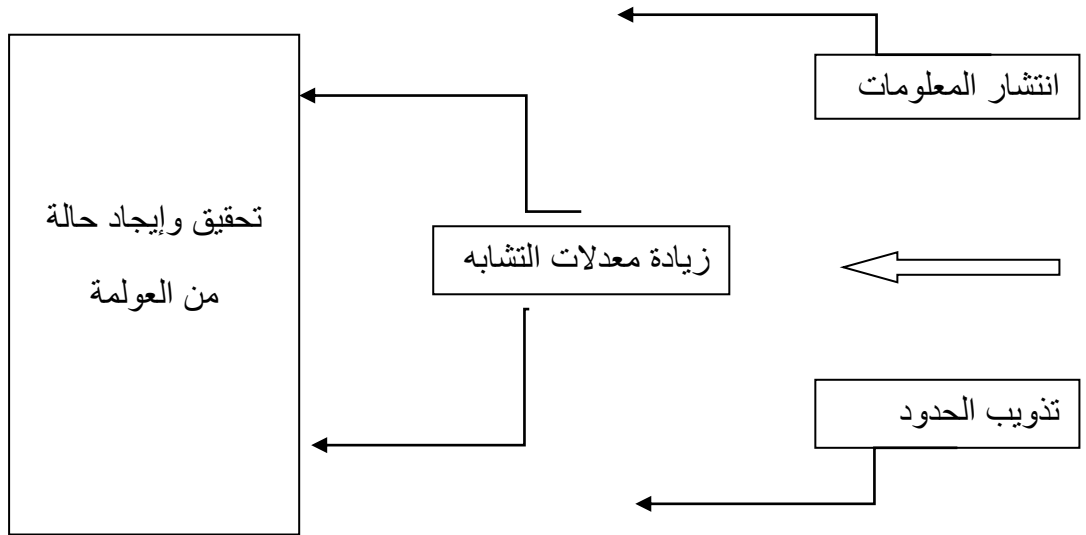
عالمية واحدة متكاملة. أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات، سيكون لها أفضل مردود على النمو وعلى رفاه البشر.<sup>(1)</sup>

من أجل صياغة تعريف شامل للعولمة يجب أن يتم أخذ ثلاث عمليات جوهرية بعين الاعتبار، وهي:

- عملية انتشار المعلومات في كافة أنحاء العالم؛
- عملية تذويب الحدود بين البلدان عبر العالم والغائها؛
- عملية زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات.

وسوف يتم تلخيص هذه العمليات الثلاث في الشكل الموالي:

شكل رقم (1،1): العوامل الرئيسية المتفاعلة في مفهوم العولمة.



المصدر: محسن أحمد الخضيرى، العولمة الإيجابية، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 68.

ومن التعريفات السابقة يتم استخلاص التعريف التالي: العولمة هي انتقال العالم من مرحلة إلى مرحلة أخرى تفوقها في التطور، لتصل إلى حد اعتبار العالم قرية صغيرة متنامية الأطراف، تتكامل وتندمج فيما بينها في جميع النواحي.

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط 1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 130.

## الفرع الثاني: العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة

ظهرت العولمة نتيجة عوامل كثيرة في منتصف الثمانينات، اقتصادية، وسياسية، وثقافية... لكننا سنقف عند أهم العوامل الاقتصادية نظرا للمجال الذي نبحت فيه.

### أولاً: انخفاض القيود على التجارة والاستثمار

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، أصبحت معظم الدول تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة. وفي ظل "الجات" (1) تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة العالمية في بعض المجالات. في هذا الإطار تم تخفيض الضرائب الجمركية بالنسبة لتجارة الدول الصناعية المتقدمة، من 40% عام 1940 إلى أقل من 10% في المتوسط عام 1979 (2). ونتج عن تحرير التجارة تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي العالمي (3). فعلى سبيل المثال، زاد معدل التجارة العالمية بحوالي 09% عام 1995، بينما زاد الناتج العالمي بـ 05% فقط (4)، حيث يستخدم التغير في معدل التجارة العالمية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للعالم مقياساً للتكامل الاقتصادي العالمي.

### ثانياً: التطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمية

يرى Qureshi أن الدول النامية هي إحدى القوى الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات والواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة (5).

ويرجع *otsubo* جزءاً من زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي، إلى ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على العالم الخارجي سواء أعلق الأمر بالتعامل التجاري أم المالي أم تشجيع شركات متعددة الجنسيات بالدخول إلى أسواقها، بالإضافة إلى إعادة توطين بعض عمليات الإنتاج في الدول النامية، الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجية التنمية (6).

(1) الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة.

(2) عمر صقر، المرجع السابق ذكره، ص 09.

(3) فاروق تشام، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، يومي 12-14 ماي 2003، ص 3، 4.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 23.

(5) عمر صقر، المرجع السابق ذكره، ص 12.

(6) Jean François daguzam, l'état et l'entreprise face à la mondialisation, problèmes économiques, n°2611, 2612, 07-18 avril 1999, p15.

### ثالثا: تكامل أسواق المال الدولية

إذا كان الحديث عن العولمة يدفع الكثير من الكتاب إلى القول بأن العولمة قد أدت إلى أوجه التشابك والترابط وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم، فإن هذا القول يصدق على وجه الخصوص على عولمة الأسواق المالية<sup>(1)</sup>. ويرى البعض أنه لا يوجد شيء صار يربط دول العالم بعضها ببعض مثلما تقوم به الأسواق المالية. ويعود ذلك أساسا إلى تزايد الاتجاهات العالمية نحو تحرير تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، ويتضمن ذلك تحرير ما يعرف بحساب رأس المال في موازين مدفوعات أغلب دول العالم، فضلا عن إزالة القيود الموضوعية على التدفقات المتعلقة بتوظيف الأموال في أسواق المال الدولية، الأمر الذي أسهم بصورة واضحة في نمو ظاهرة الاندماج المالي الدولي<sup>(2)</sup>.

رابعا: زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

### خامسا: التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات

أكدت التجارب الحديثة أن التكنولوجيا عامل قوي من عوامل تغيير بناء المجتمع من شكله الساذج إلى مجتمع يتسم بالكفاية والوفرة والقوة. ولهذا تلهت الدول النامية وراء الدول المتقدمة للإفادة من تطبيقاتها التكنولوجية لتحقيق التنمية التي ترغب فيها. وتسعى قدر المستطاع إلى الحصول منها على المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ التحول التقني. وقد شهد القرن العشرين ثلاث ثورات غيرت شكل العالم ومجرى التاريخ هي: ثورة العلم والتكنولوجيا والاتساع المذهل لشبكة المعلومات (الانترنت)، وثورة المواصلات التي تكاد تلغي البعد المكاني، ثم ثورة الاتصالات بالفضائيات التي تكاد تلغي البعد الزمني والمكاني<sup>(3)</sup>.

وهكذا أصبح التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية والاتصالات عاملا هاما من عوامل تعميق العولمة.

### المطلب الثاني: ماهية العولمة المالية

برز مفهوم العولمة المالية إلى الوجود نتيجة تحرير الأسواق المالية، وتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية، وكذا تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي. وللتعرف أكثر على العولمة المالية لا بد من التعرض لمفهومها ومؤشراتها.

(1) رمزي زكي، العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص 63.  
(2) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 29، 30.  
(3) المرجع نفسه، ص 30.

## الفرع الأول: مفهوم العولمة المالية

في الحقيقة، لم يكن هناك اختلاف جذري بين الاقتصاديين في تعريف الشكل الحالي للعولمة المالية، ولا في تصور شكلها النهائي. ولهذا وردت عدة تعريفات لها من بينها:

عرفها دومينيك بليون بأنها "عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلشى في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط أثناء البحث عن أعلى العوائد، وعن أقل المخاطر".<sup>(1)</sup>

أما هنري بورغينا فيعرفها بقوله " التعامل مع السوق باعتباره وحدة شاملة، إذ لا بد من إزالة القوانين المختلفة المرتبطة بوجود الدول القومية".<sup>(2)</sup>

هذا، وتعددت التعريفات الخاصة بالعولمة المالية، فقد وصفها البعض بأنها الظاهرة التي نمت وتطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم أسعار الصرف وإزالة الحدود والقوانين الرديعية للنظام المالي، على المستويين المحلي والعالمي.<sup>(3)</sup> وعرفها آخر بأنها الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية، بفضل تقنيات الإعلام الآلي، وهو ما يسمح بالتحركات الآنية لرؤوس الأموال.<sup>(4)</sup>

ومما سبق، يمكن استخلاص تعريف العولمة المالية بأنها الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية وارتباطها بالعالم الخارجي، بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال. ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود وتصب في أسواق المال العالمية، فأصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا. وهناك مؤشرات لتنامي العولمة المالية.

---

(1) Dominique plihon , **les enjeux de la globalisation financière, mondialisation au de mythes**, éd casbah, Alger,1997, p68.

(2) Henri bourguinat, **finance internationale**, presse universitaire de France, paris, 1999, p72

(3) حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 42.

(4) y, crozet, l, abdelmalik, d, dufourt, r, sandrette, **les grandes questions de l'économie mondiale**, éd Nathan, p138.

## الفرع الثاني: مؤشرات العولمة المالية

أولاً: تطور حجم المعاملات المالية عبر الحدود في الأسهم والسندات

وخصوصاً لدى الدول الصناعية المتقدمة التي كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1980، ووصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وإلى ما يزيد عن 200% في كل من فرنسا وإيطاليا وكندا، وذلك في سنة 1996<sup>(1)</sup>. كما هو مبين في الجدول رقم (1،1).

جدول رقم (1،1): نسبة المعاملات الدولية في الأسهم والسندات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1975-1997. الوحدة: %

السنوات	75	80	85	89	90	91	92	93	94	95	96	97
و.م.أ	4	9	35	101	89	96	107	129	131	135	160	213
اليابان	2	8	62	156	119	92	72	78	60	65	79	96
ألمانيا	5	7	33	66	57	55	85	170	158	172	199	253
فرنسا	-	5	21	52	54	79	122	187	197	187	258	313
إيطاليا	1	1	4	18	27	60	92	192	207	253	470	672
كندا	3	9	27	55	65	83	114	153	208	189	251	358

المصدر: محمد العربي ساكر وغالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية - إشارة خاصة لحالة الجزائر - الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21 و 22 نوفمبر 2006، ص 03.

أما في عام 2010 فبلغت 21% من الناتج المحلي في و.م.أ<sup>(2)</sup>

(1) مفتاح صالح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص 217.  
(2) [www.albankaldawli-org/indicator](http://www.albankaldawli-org/indicator), 2011, visité le 28/10/2011.

## ثانياً: تغير حجم الموجودات المالية وبنيتها في العالم

ارتفع حجم الموجودات المالية في العالم من 55 ترليون دولار عام 1980 إلى 150 ترليون دولار عام 2001، ثم إلى 241 ترليون دولار عام 2007 ومثل ما نسبته (109، 484، 440)% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على التوالي. لقد تجاوزت الموجودات المالية حدود تحمل الاقتصاد الحقيقي، وقد يكون عدم التناسب هذا هو أحد أسباب الأزمة المالية. والجدول الموالي يوضح بنية الموجودات المالية وحجمها.

جدول رقم (2،1): بنية الموجودات المالية وحجمها  
الوحدة: ترليون دولار (%)

2007							2001					
الدولة أو المنطقة	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الأسهم	أوراق الدين	الموجودات المصرفية	إجمالي الموجودات المالية	نسبتها إلى الناتج المحلي	الموجودات المصرفية	أوراق الدين	قيمة الأسهم	الناتج المحلي الإجمالي	نسبتها إلى الناتج المحلي	
العالم	31.0	28.9	41.8	79.4	150.1	484%	79.4	41.8	28.9	31.0	484%	
منطقة اليورو	6.1	4.3	9.5	24.5	38.3	625%	24.5	9.5	4.3	6.1	625%	
أمريكا	10.1	13.8	18.5	22.2	54.5	540%	22.2	18.5	13.8	10.1	540%	
اليابان	4.2	2.3	6.9	12.4	21.6	519%	12.4	6.9	2.3	4.2	519%	
بريطانيا	1.4	1.9	1.7	7.1	11	772%	7.1	1.7	1.9	1.4	772%	
البلدان الناهضة	7.2	2.0	2.3	10.1	14.4	243%	10.1	2.3	2.0	7.2	243%	

المصدر: حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص

47.

## ثالثاً: صعود أقطاب جديدة

وعلى الصعيد الدولي، فإن أقطاب دولية قد تسهم في تبديل الموازين الاقتصادية، مثل الصين، والهند، والمكسيك، والبرازيل، وكوريا الجنوبية... وأصبحت تنافس أمريكا ودول أوروبا التي قد تخسر نفوذها المهيمن تدريجياً في إطار إدارة الاقتصاد العالمي. فالصين أصبحت الآن سادس اقتصاد في العالم والبعض يصنفها الثاني، ويتوقع لها المراقبون على مدى العقود القادمة أن تصبح الأولى عالمياً وما لذلك من آثار على الخريطة الاقتصادية العالمية؛ فحجم اقتصادها هو 2.6 ترليون دولار، وتملك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب في العالم (1.2) ترليون، وكذلك البرازيل عاشر الاقتصاديات العالمية وبحجم 1.1 ترليون دولار، وهو الحال نفسه لروسيا والهند وكوريا (1).

(1) حسن كريم حمزة، المرجع السابق ذكره، ص52.

## رابعاً: المضاربات الآجلة

أصبحت المضاربات الآجلة من العقود هي السائدة في العديد من بورصات وأسواق المال العالمية، وقد ساعد على ذلك تطور التقنيات الحديثة وإمكانية التداول على مدار الساعة. فقد ظهرت حالياً مجموعة من المنتجات المالية المعقدة غير التقليدية (أسهم، وسندات...) ومن أشهرها مشتقات الخيارات الآجلة وكذلك المقايضة.

## خامساً: دخول الصناديق السياسية وصناديق التحوط

الصناديق السيادية هي صناديق استثمار تملكها الحكومة العامة، إذ تقوم بإنشائها من أجل تحقيق أغراض على مستوى الإقتصاد الكلي. فسبقاً لم تكن هناك سوى ثلاثة صناديق في عام 1969، ثم ارتفعت إلى 21 صندوقاً عام 1999، وأصبحت 44 صندوقاً عام 2007، بلغت موجوداتها المالية وفقاً لبيانات أوردتها مؤسسة مورغان ستانلي العالمية مع نهاية شهر مارس 2007 نحو 216 ترليون دولار. والجدول التالي يعرض لنا موجودات أهم الصناديق العربية.

### جدول رقم (1،3) صناديق الإستثمار السيادية في الدول العربية التي تمولها الدولة

الدولة	اسم الصندوق	التأسيس	الموجودات (مليار دولار)
الإمارات	مركز أبو ظبي للاستثمار	1976	600
السعودية	ساما	1999	380
الكويت	الأجيال القادمة	1953	266
الإمارات	دبي للاستثمار	2006	15
ليبيا	الاستثمار الأجنبي العربية الليبية	2006	50
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2003	65
الجزائر	تسوية الإيرادات	2000	14
البحرين	ممتلكات	2006	47
الإمارات	مبادلة	2002	25
عمان	الاحتياطي العام	1985	10
السعودية	الاستثمار العام	2007	60

المصدر: حسن كريم حمزة، المرجع السابق ذكره، ص 50.

أما صناديق التحوط فقد بلغ عددها إلى 9575 صندوقاً عام 2007، بأصول تقارب 1.6 ترليون دولار<sup>(1)</sup>. وتكمن الخطورة في أسلوب عملها الذي تأسس على المضاربة في السوق بشراء الأسهم أو الاستحواذ الكامل على الشركات، ومن ثم بيعها بعد فترة قصيرة. وتحيط أعمالها بشيء من السرية وتغيب رقابة السلطات عليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية، فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في أسواق السلع، أي أن العولمة المالية لم تصل بعد إلى درجة العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير رأس المال ويقصد به إلغاء الحضر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات. وتتضمن العولمة المالية تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والمشتقات؛
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، بمعنى شراء أو بيع العقارات التي تتم محلياً بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين؛
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج<sup>(2)</sup>؛
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وتشمل الودائع المقيمة واقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج؛
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون؛
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج، وتحويلات الأرباح عبر حدود<sup>(3)</sup>.

(1) حسن كريم حمزة، المرجع السابق، ص50.

(2) فويدر معيزي، العولمة المالية وحركة رؤوس الأموال، مجلة آفاق، العدد 05، جامعة سعد دحلب البليدة، سبتمبر 2005، ص ص85، 86.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها- شركاتها- تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 50، 51.

## المطلب الثالث: العوامل المفسرة للعولمة المالية

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لانتشار العولمة المالية، وكان أهمها:

### الفرع الأول: تنامي الرأسمالية المالية

لقد كان للنمو الهائل الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دور أساسي في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح الذي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي<sup>(1)</sup>.

وقد ارتبط هذا النمو الكبير للرأسمالية المالية أيضا بظهور "الاقتصاد الرمزي" الذي تحركه مؤشرات الثورة العينية (أي الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية)، التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود دون عوائق بعبارة أخرى أنه اقتصاد تحركه مؤشرات البورصة العالمية" مؤشر داو جونز، نيكاي، داكس..."، ولا تؤثر فيه أية تغييرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، موازين المدفوعات، معدلات البطالة، والمستويات العامة للأسعار. كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية، وبالبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: عجز الأسواق الوطنية عن إستيعاب الفوائض المالية

أدى عدم قدرة بعض الأسواق الوطنية على استيعاب الأحجام الضخمة من المدخرات والفوائض المالية، إلى اتجاه هذه الفوائض إلى أسواق خارجية بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات ربح أعلى، وتجدر الإشارة هنا أن معظم هذه الفوائض المالية اتجهت نحو تسوية العجز في ميزان المدفوعات لكثير من الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

### الفرع الثالث: ظهور الابتكارات المالية

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين. فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية، أصبح هناك العديد من

(1) رمزي زكي، المرجع السابق ذكره، ص 86.

(2) حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص 123.

(3) مساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006، ص ص 05، 06.

الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات<sup>(1)</sup> التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات<sup>(2)</sup>، والمستقبلات<sup>(3)</sup>، والسقف<sup>(4)</sup>، والخيارات<sup>(5)</sup>... والمتتبع لهذه الأدوات يجد أنها تطورت بشكل سريع. وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين مهمين هما:

- الاضطرابات التي سادت الأسواق المالية بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. وتكمن أهمية هذه الأدوات في الحماية من مخاطر التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة؛

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية التي أدت إلى لجوء هذه المؤسسات وخاصة الحديثة منها إلى استعمال هذه الأدوات من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة.<sup>(6)</sup>

#### الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي

لقد أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات إسهاما فعالا في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية<sup>(7)</sup>.

ورغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين الأسواق والقدرة على متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة للبيع والشراء، فإنه يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج أو دخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية خلسة، ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها<sup>(8)</sup>.

#### الفرع الخامس: تأثير التحرير المالي

في بداية التسعينات أصبح كثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تعمل على تحرير أنظمتها المالية بالسماح للمستثمرين الأجانب والمحليين بحرية تحويل أرصدهم المالية من بلد إلى آخر، ومن عملة

(1) أداة مالية تتغير قيمتها وفقا للتغيرات في معدل أو سعر المنتج يتم سدادها في وقت لاحق.

(2) مشتق مالي يعني التبادل المالي بين طرفين، ويتم بين المصارف أو المؤسسات المالية عادة.

(3) عبارة عن أصول أساسية محددة بدقة وهي أكثر الأدوات استعمالا في العالم.

(4) أداة مالية تهدف إلى تخفيض تكاليف مخاطر تغطية أسعار الفائدة.

(5) مشتق يعطي للمشتري الحق ببيع أو شراء موجودات مالية بسعر ثابت لوقت معين أو لتاريخ معين بهدف المضاربة أو التأمين.

(6) هانس بيتر مارتن، هارالد شومان، المرجع السابق ذكره، ص 108.

(7) عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 08.

(8) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، المرجع السابق ذكره، ص 63.

إلى أخرى، بأسعار الصرف السائدة من أجل إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية. ويرى خبراء العولمة المالية أن نجاح التحرير المالي والدولي يتطلب خلق بيئة مناسبة له تتمثل في<sup>(1)</sup>:

- ضرورة تحقيق إستقرار الإقتصاد الوطني، بالتصدي لعلاج مشكلة التضخم بحزم وخفض عجز الموازنة العامة للدولة إلى حدود مقبولة؛
- إصلاح سوق الصرف الأجنبي؛
- تقوية النظام المصرفي والمؤسسات المالية؛
- تكوين احتياطات دولية كافية؛
- تطوير سوق الأوراق المالية؛
- خفض عجز ميزان المدفوعات للتحكم في حجم المديونية الخارجية؛
- اتخاذ التدابير الحكومية المناسبة للرقابة الاحتياطية؛
- توفير الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لذلك.

ويشير الجدول التالي إلى السنوات التي بدأت فيها بعض البلدان الصناعية والنامية عمليات التحرير المالي بعد مرحلة كان يسودها التدخل الحكومي الواسع النطاق في الأسواق المالية.

---

(1) رمزي زكي، المرجع السابق ذكره، ص 92.

جدول رقم (4،1): تاريخ التحرير المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	أندونيسيا	1981
كندا	1980	الأرجنتين	1987
اليابان	1979	البرازيل	1989
المملكة المتحدة	1981	شيلي	1974
فرنسا	1984	كولومبيا	1980
ألمانيا	1984	المكسيك	1989
إيطاليا	1980	البيرو	1991
أستراليا	1983	فنزويلا	1991
نيوزلندا	1980	إسرائيل	1987
هونغ كونغ	1978	جنوب إفريقيا	1980
كوريا الجنوبية	1978	بنجلاديش	1988
ماليزيا	1978	الهند	1989
الفلبين	1981	باكستان	1989
سنغافورة	1978	المغرب	1991
تايوان	1979	مصر	1991

المصدر: ساعد مرابط، أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، ص 07.

## الفرع السادس: نمو سوق السندات

حيث لوحظ أن جزءا كبيرا من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق، وعلى سبيل التحديد السندات الحكومية التي تعدّ جوهر سوق السندات عموما. (1)

والحقيقة، إن النمو الذي حدث في أسواق السندات الدولية يعود إلى مجموعة هامة من العوامل نوجز أهمها فيما يلي: (2)

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم في عدد كبير من بلدان العالم، وهذا الأمر الذي جعل سعر الفائدة يكون موجبا؛
- السماح للأجانب بالتعامل في سوق الأوراق المالية المحلية؛
- تفضيل الشركات الخاصة التمويل من خلال السندات؛
- إن مراعاة شرط كفاية رأس المال في قطاع البنوك، طبقا لقواعد ومقررات بازل، قد حدّت من قدرة البنوك على تمويل الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص، مما اضطر هذا القطاع إلى اللجوء إلى سوق السندات؛
- زيادة لجوء حكومات الدول النامية إلى هذا النوع من التمويل الخارجي بعد تدهور حجم القروض الحكومية والمصرفية والمعونات والمساعدات الرسمية؛
- إرتباط نمو أسواق السندات بالتقدم الحادث في الوساطة في هذه السوق، وازدياد حدة المنافسة بين بنوك الوساطة وبنوك الأعمال والبنوك التجارية، من أجل الحصول على رتبة الرائد في أسواق الإصدارات الدولية.

## الفرع السابع: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية (3)

حدثت تغييرات هائلة في صناعة الخدمات وإعادة هيكلتها، بحيث كانت حافزا للإسراع في وتيرة العولمة المالية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، المرجع السابق ذكره، ص 64.

(2) رمزي زكي، المرجع السابق ذكره، ص ص 96-98.

(3) شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، ط 1، مؤسسة طباطبا، القاهرة، مصر، 2002، ص 22.

- توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيد المحلي والدولي؛

- دخول المؤسسات غير المصرفية (مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، صناديق المعاشات) في منافسة قوية مع البنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية؛

- قامت العديد من البنوك التجارية بعمليات الاندماج فيما بينها تحصنا من المنافسة القوية التي شهدتها من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية.

### الفرع الثامن: انتشار عمليات الشراء والاندماج

ولا سيما بين المؤسسات المالية، وكان هذا الانتشار نتيجة المنافسة القوية بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية وفي مجال الخدمات المالية، إذ قامت بالاندماج والشراء فيما بينها محليا في البداية وتحولت تلك الاندماجات عبر أرجاء العالم فيما بعد، لغرض تقوية التنافسية في سوق الخدمات المالية.

### الفرع التاسع: عمليات الخصخصة

إن برامج الخصخصة كانت عاملا أساسيا في تحفيز تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر FDI<sup>(1)</sup> إلى الدول التي طبقت تلك البرامج، وبخاصة البلدان النامية والمتحولة، إذ يدعمها الصندوق والبنك الدوليين من خلال وصفة الإصلاحات الهيكلية.

لقد ساعدت تلك البرامج في نقل واجتذاب تدفقات ضخمة من الأموال بلغت في البلدان النامية وحدها وللفترة 1985-1997 حوالي 342 مليار دولار ومثل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI منها ما نسبته 75%<sup>(2)</sup>.

### المطلب الرابع: تطور العولمة المالية

العولمة المالية ظاهرة قديمة، ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور النظام الرأسمالي. وعموما، يمكن القول إن تدفق التيارات المالية فيما بين دول العجز ودول الفائض هي الأساس الذي تقوم عليه هذه الظاهرة. ويقول التقرير الصادر عن "آفاق الاقتصاد العالمي" في مايو 1996 والذي أعده فريق من الخبراء من صندوق النقد الدولي: "كان تحرك رأس المال الخاص فيما قبل الحرب العالمية الأولى يتم بدون قيود، فقد تدفق الكثير منه في شكل سندات لتمويل السكك الحديدية وغيرها من مشروعات التنمية الأساسية في العالم الجديد في شكل

(1) FDI : Foreign direct investment.

(2) حسن كريم، المرجع السابق ذكره، ص 41، 40.

ديون حكومية طويلة الأجل على الرغم من وجود استثمار أجنبي مباشر كبير". وقد مثل هذا القول دليلاً على أن العولمة المالية ظاهرة قديمة النشأة قدم النظام الرأسمالي نفسه، لأجل ذلك تم تقسيم تطور العولمة المالية إلى المراحل التالية:

### الفرع الأول: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر

امتدت هذه المرحلة من سنة 1960 حتى سنة 1979. وبعدّ ظهور سوق الأورو-دولار أولى مراحل ظهور العولمة المالية<sup>(1)</sup> وتميزت بما يلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة؛
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، بمعنى التمويل بالوساطة البنكية؛
- ظهور أسواق الأورو-دولار وتوسعها<sup>(2)</sup>، بدءاً من لندن ثم في بقية الدول الأوروبية؛
- إنهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية آنذاك (الجنيه الإسترليني، الدولار) مع نهاية عشرية الستينات؛
- انهيار نظام "بريتون وودز" في 15 أوت 1971، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم؛
- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة؛
- ظهور المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- انتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض؛
- إرتفاع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

(1) François chesnais, **la mondialisation du capital**, nouvelle édition augmentée Syros, Paris (alternatives économique), 1996, p60.

(2) الأورو-دولار: هي ودائع بالدولار الأمريكي توضع في بنوك خارج الولايات المتحدة.

## الفرع الثاني: مرحلة التحرير المالي

امتدت هذه المرحلة من سنة 1980 حتى سنة 1985، وتميزت بما يلي<sup>(1)</sup>:

- المرور إلى اقتصاد السوق المالية، وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي؛
- إنتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، بعد رفع الولايات المتحدة وبريطانيا الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة، غايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية؛
- توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.

## الفرع الثالث: مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة

امتدت هذه المرحلة من سنة 1986 إلى غاية اليوم. وتميزت بما يلي<sup>(2)</sup>:

- تحرير أسواق الأسهم، حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن في 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم BIG BANG. وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك، مما سمح بربطها بعضها ببعض، وعولمتها على أسواق السندات؛
- ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية، مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية؛
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها؛
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية؛

(1) محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 94-97.

(2) محفوظ جبار، المرجع السابق، ص 98.

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات، مما تسبب في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.

كما تتلخص الملامح الأساسية لظاهرة العولمة المالية فيما يلي:

- رفع القيود المباشرة كالتحديد الإداري لمعدلات الفائدة، وقيود الحذر التي تراقب قابلية السداد الخاصة بالبنوك كمؤشر السيولة إلى جانب القيود الهيكلية كفرض القيود المتعلقة بتخصيص البنوك؛

- تراجع الوساطة البنكية التقليدية المتمثلة في تزايد اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية لتحقيق عمليات التوظيف والاقتراض، وبالتالي صعود اقتصاد الأسواق المالية، وتراجع اقتصاد الاستدانة؛

- انفتاح الأسواق المالية وحرية استيطان رأس المال: وذلك بإلغاء الفروق بين الأسواق القصيرة الأجل والأسواق طويلة الأجل، بهدف تكوين سوق مالي موحد؛

إضافة إلى إلغاء الحواجز والحدود بين الأسواق المحلية ومكوناتها وانفتاحها لأعوان اقتصاديين أجنبية وإعطائهم حرية الاختيار. وقد سرعت هذه العوامل ظاهرة العولمة المالية بتربطها وتشابكها.

## المبحث الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تعدّ الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات GATS<sup>(1)</sup> السند الأساسي لتحرير الخدمات المالية والمصرفية، وهي من أهم النتائج التي أسفرت عنها جولة أوروغواي. وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات، من بينها الخدمات المالية والمصرفية، مما جعل المصارف تبحث عن استراتيجيات لمواجهة تحديات العولمة المالية في ظل التحرير المالي. لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة لهذه الاتفاقية، ثم إلى آثارها على الدول النامية.

### المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية والمصرفية وتحريرها

تؤدي الخدمات المالية والمصرفية دورا هاما في مجال المعاملات الاقتصادية والتجارية، وقد ساعد على نموها، إزالة القيود الدولية التي كانت تعيق التجارة الدولية في الخدمات المالية، ودعم ذلك التطور الهائل الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وللتعرف أكثر على الخدمات المالية والمصرفية، سنقف عند مفهوم هذه الأخيرة.

### الفرع الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية

لقد ورد تعريف الخدمات المالية في ملحق الخدمات المالية المتعلق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات بأنها: " تلك التي تعني بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص، وتشمل هذه الخدمات: التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية"<sup>(2)</sup>.

وتشمل الخدمات المالية أعمال البنوك التجارية مثل: تحصيل الودائع، وفتح الاعتمادات المستندية للأفراد، ومنح القروض، وكذلك أعمال البنوك الاستثمارية التي تخلق فرصا للاتصال المباشر بسوق رأس المال وتجارة السمسرة في الأوراق المالية، وإدارة محافظ الأوراق المالية الخاصة بالعملاء، وأيضا الأعمال الخاصة بفروع البنوك الأجنبية وعمليات المقاصة فيما بينهم، يضاف إلى ذلك خدمات التأمين وإعادة التأمين.

(1)GATS : General agreement of trade in services.

(2) نيرمين السعدني، تحرير القطاعات المالية وأثرها على الدول العربية، مجلة السياسات الدولية، العدد 144، ص25.

وتعدّ خدمة مصرفية كل الأنشطة التي يقوم بها المصرف لمساعدة عملائه، وهو في حقيقة الأمر غير مجبور على تقديم هذه الخدمة. فهي تعد عملاً إضافياً مكملاً للعمل المصرفي التقليدي، ويقوم بها المصرف قصد استقطاب عملاء جدد<sup>(1)</sup>. وتتميز الخدمات المصرفية بمجموعة من الخصائص هي كالآتي:

- اعتماد البنوك التجارية على الودائع في نشأتها، وفي أداء كافة الخدمات المصرفية، وفي الوقت نفسه يروج المصرف بتسهيلاته المصرفية في مجال الإقراض والاستثمار؛
- إرتباط الخدمة المصرفية باسم البنك مقدم الخدمة ودرجة الثقة فيه، إذ ترتبط الخدمة المصرفية بشخصية البنك بوصفه بائعاً للخدمة دون سواه؛
- تنوع خدمات البنوك وتعددتها: خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالخدمات المصرفية في تطور مستمر، حيث بدأت بخدمة واحدة هي خدمة الإيداع، ثم تطورت الخدمات المصرفية حيث تقدم المصارف حالياً خدمات متعددة في إطار عمليات الصيرفة الشاملة؛
- الحاجة إلى عمالة مؤهلة: حيث إن طبيعة العمل البنكي واتصالها بالعمليات المالية وبالزبائن مباشرة تحتاج إلى كفاءات مهنية واعية بمختلف القواعد والأنظمة المتعلقة بالعمل المصرفي وقادرة على تحقيق رضا العملاء.

### الفرع الثاني: تحرير الخدمات المالية والمصرفية

لم تكن الخدمات المالية والمصرفية بعيدة عن التطور الذي شهده العالم فيما يخص تجارة الخدمات، والتي تعدّ نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية. وسنتطرق فيما يلي إلى توضيح تحرير تجارة الخدمات وبالتحديد الخدمات المالية والمصرفية.

### أولاً: مفهوم تحرير تجارة الخدمات وأهدافه

يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات عن تحريرها في حالة السلع، لأنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة (عبور عبر الحدود) والتعريفات الجمركية بالنسبة إلى الخدمات، لكن القيود على التجارة في الخدمات تأتي من القوانين والقرارات والإجراءات الإدارية التي تضعها الدول. وقد سعت الاتفاقية العامة

(1) محمد باوني، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2003، ص191.

لتجارة الخدمات إلى إزالة هذه القيود أو تخفيفها، من أجل الوصول إلى نظام للتبادل الحر في الخدمات ومن ضمنها الخدمات المالية<sup>(1)</sup>.

ويمكن تبرير تحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية بكونه يهدف إلى:

- تعزيز المنافسة ورفع كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية، مما يؤدي إلى تدني التكاليف وتحسين نوعية الخدمة المقدمة؛
- تحسين إدارة السياسات الاقتصادية وتعزيز عمليات الرقابة والإشراف الخاصة بالقطاعات المالية؛
- بالإضافة إلى ما سبق، هناك عدة جوانب لا تقل أهمية عن سابقتها، منها: إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي، وبخاصة في مجال الإدارة، والمحاسبة، والتعامل مع الأدوات المالية الجديدة، وكذلك فإن تحرير تجارة الخدمات يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، ويعمل على تعميقها وتوسيعها بزيادة حجم التعاملات، وتنويع الخدمات المعروضة، مما يخفض تذبذباتها ويقلل حدة تعرضها للصدمات المالية. ونظرا إلى أهمية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، فقد تم التعرض إليها في اتفاقية الجات.

#### ثانيا: الخدمات المالية والمصرفية المتعلقة باتفاقية الجات

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات الجات أنه بعد استبعاد الأنشطة التي لا تدخل في مفهوم الخدمات التي يتضمنها إطار الاتفاقية، ومع إقرار أحقية العضو في وضع التنظيمات المحلية التي تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان الملاءمة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفي السليم دون الإخلال بالتزاماته في إطار الاتفاقية. بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار النظام المصرفي وتماسكه، مع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسة المصرفية. فإن الخدمات المالية والمصرفية التي تشملها الاتفاقية تتلخص فيما يلي:

#### 1- قبول الودائع والأموال من الأفراد والجهات الأخرى؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص 109-110.

2- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية، والائتمان العقاري وتمويل العمليات التجارية؛

3- خدمات المدفوعات والتحويلات، بما فيها بطاقات الائتمان والشيكات السياحية والشيكات المصرفية<sup>(1)</sup>؛

4- التأجير التمويلي؛

5- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية<sup>(2)</sup>؛

6- التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها، وذلك في الأدوات التالية:

- النقد الأجنبي؛ والمشتقات المصرفية والمالية بأنواعها؛ وأدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة؛ والأوراق المالية القابلة للتحويل؛ والاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات؛ أعمال السمسرة في النقد؛ وإدارة الأموال، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

7- تقديم المشورة للاستثمار وإدارة المحافظ للأوراق المالية، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية في مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات<sup>(3)</sup>.

ومما سبق يلاحظ أن الخدمات المصرفية والمالية تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية. أما الخدمات التأمينية فتتضمن:

- التأمين على الحياة وكافة فروع التأمين الأخرى؛

- إعادة التأمين؛

- تقدير التعويضات والمخاطر وتسوية المستحقات.

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص46.

(2) هو ضمان تسديد قرض من قبل زبون يمتاز بثقة كبيرة من قبل البنك، يكون هذا القرض موجه إلى زبون آخر.

(3) سامي أحمد مراد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة أداء الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر،

2005، ص ص 56، 57.

## المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات

إن إتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها، ويمكن إيجازها فيما يلي:

### الفرع الأول: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

وينص هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات من حيث الدخول إلى الأسواق، بل إن أي ميزة تمنحها دولة عضو إلى دولة غير عضو في الإتفاقية ينبغي أن تمنح دون قيد أو شرط لبقية الأطراف، ولا يمنع هذا من منح الميزة لدولة مجاورة لتسهيل تبادل الخدمات التي تنتج وتستهلك محليا، ويقصد بذلك الترتيبات التي تتخذها من خلال اتفاقيات ثنائية أو التعاون الإقليمي بشرط ألا تتجاوز هذه الاتفاقية عشر سنوات من تاريخ سريان اتفاقية الخدمات<sup>(1)</sup>. يتم بعدها تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على الامتيازات الممنوحة بموجب مثل هذه الترتيبات، وتعميم هذه المعاملة على بقية الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، ويتم مراجعة هذه الاستثناءات الممنوحة للترتيبات الإقليمية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ سريان اتفاقية الخدمات.

### الفرع الثاني: مبدأ الشفافية

طبقا لهذا المبدأ، فإنه يجب على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بالإعلان عن جميع القوانين والإجراءات والتشريعات السارية المتعلقة بتنظيم تجارة الخدمات، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول<sup>(2)</sup>.

وانطلاقا من هذا المبدأ تلتزم كافة الدول الأعضاء بإنشاء مركز للاستعلام عن هذه التشريعات في غضون سنتين من سريان اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية مع إعطاء المرونة للدول النامية بالنسبة إلى الفترة الزمنية المحددة في إنشاء هذه المراكز<sup>(3)</sup>.

(1) عبد الواحد العفوري، العولمة والغات (التحديات والفرص)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000، ص85.

(2) عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص105.

(3) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية، ط2، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص321.

### الفرع الثالث: مبدأ التحرير التدريجي

لقد راعى الإتفاق عملية النمو والتنمية في الدول النامية، لذلك تم إعطاء هذه الدول بعض المزايا من أجل مساعدتها على تحقيق التحرير التدريجي لأسواق الخدمات المالية، وزيادة حصتها من الصادرات العالمية من هذا النوع من الخدمات، وتعزيز قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة أسواقها المالية.(1)

### الفرع الرابع: مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية

يمكن ملاحظة هذا المبدأ من المادتين الثالثة والرابعة من الاتفاقية، حيث تشير إلى ضرورة قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدولة النامية في التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة بتلك الدول، والتي تتعلق بالأمور التالية:

- تعزيز قدرات توفير الخدمات المحلية وتقويتها، وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية بالسماح للدول النامية بالحصول على التكنولوجيا وفقا للأسس التجارية؛

- تحسين إمكانية وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات؛

- تحرير الوصول إلى أسواق التصدير في القطاعات والوسائل التي تهم تلك الدول(2).

### الفرع الخامس: مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة

تم الإتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة أساليب الحماية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات، والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيون أو بعض محتكري الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يحدّ من منافسة الأجانب في تلك الأسواق، أو يتم بواسطة هؤلاء المحتكرين عند تقديمهم الخدمات في أسواق خارجية.

### المطلب الثالث: عوامل تفسير نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأهمية تحريرها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى عوامل تفسير نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية وأهمية تحريرها.

(1) سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص321.

(2) عبد الواحد العفوري، المرجع السابق ذكره، ص86.

## الفرع الأول: عوامل تفسير نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية

يرجع نمو تجارة الخدمات المالية والمصرفية بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل منها:

- التقدم التكنولوجي الذي ساعد في انتشار تجارة الخدمات المالية ونقل ومعالجة البيانات إلكترونياً وتقنية الحواسيب المطورة وآلات الصراف الآلي والمصرف الهاتفي. وزيادة على ذلك ظهرت خدمات مصرفية باستخدام الإنترنت؛

- أدى انفتاح الاقتصاديات الانتقالية في أوروبا وآسيا، بالإضافة إلى نمو التجارة العالمية إلى اتساع الأسواق وزيادة الطلب على التمويل العالمي لأنشطة التجارة والاستثمار؛

- عززت العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية بعضها بعض عندما دفعت المنافسة المتزايدة الشركات للبحث عن طرائق أفضل وأرخص لتمويل نشاطاتها<sup>(1)</sup>؛

- تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والمصارف بصفة خاصة؛

- انتشار ظاهرة البنوك الشاملة، وانخراط كثير من البنوك العالمية في أعمال مؤسسات الوساطة المالية التي لا تقبل الودائع، مثل القيام بدور الوساطة في الأسواق المالية، والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين<sup>(2)</sup>.

## الفرع الثاني: أهمية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تؤدي التجارة في الخدمات المالية دوراً متزايداً في العديد من البلدان من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، بل وبشكل أكبر من خلال الاستثمارات الأجنبية. وتشكل الخدمات المالية قطاعاً له وزن كبير ومتزايد في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية<sup>(3)</sup>. حيث أصبح هذا القطاع يشكل اليوم أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة، وكذلك في العديد من الدول النامية، ويمثل العمود الفقري لكل النشاطات الاقتصادية الأخرى.

(1) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 20، 21.  
(2) زكية بوسنة، القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية للجزائر: وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 73.  
(3) طارق عبد العال حماد، المرجع السابق ذكره، ص 14.

ويزداد نمو هذا القطاع في الاقتصاديات التي تمر بتحديث سريع، وتزداد التجارة في الخدمات المالية كذلك بخطوات كبيرة، بسبب المزج بين الأسواق الجديدة والمتنامية في الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول، والتحرر المالي والتجاري، واستخدام الأدوات المالية الجديدة، والتغير التقني السريع، ومع ذلك فإن قطاع الخدمات المالية أهم بكثير مما يدل عليه نصيبه المباشر في الاقتصاد. فالخدمات المالية هي عصب الاقتصاد الحديث.<sup>(1)</sup>

وتعدّ عملية قياس الإنتاج والتجارة في الخدمات المالية عملية معقدة أكثر من قطاعات الخدمات الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن تدفقات تجارة الخدمات المالية لا يمكن التعرف عليها بصورة مباشرة عادة، وكذلك فإنه قد يتم استبدالها برسوم الخدمات التي تحصلها المؤسسات المالية. كما أن تقدير التجارة في الخدمات المصرفية يعتمد على مصروفات الوساطة، مثل الفرق بين سعر الإقراض والحصول على الودائع، والمصروفات التي تصاحب خطابات الضمان وتعاملات استبدال العملات الأجنبية. ويتم تقدير التجارة في الأوراق المالية من خلال المصروفات التي تدفع على السمسرة والتأمين والمشتقات، ويتم تقدير قيمة التجارة في الخدمات التأمينية بالنظر إلى الفروق ما بين أقساط التأمين الإجمالية والمصروفات المستفيدة.

#### **المطلب الرابع: آثار تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الدول النامية**

ويمكن أن نحدد في هذا المطلب الإيجابيات والسلبيات المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

#### **الفرع الأول: إيجابيات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية**

إن الكثير من الدراسات أشارت إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، من أهمها:

- يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية، وزيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، من خلال سياسة نقدية وسياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية؛

(1) بلقاسم زايري وهواري بلحسن، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24 و25 أفريل 2006، ص02.

- كما يؤدي إلى تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجز أو نقص في رأس المال. وبالتالي من المحتمل الوصول إلى تساوي أسعار الفائدة بين الدول وزيادة عوائد الإستثمار؛

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، سوف يؤدي في النهاية إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا، والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفاء للموارد، والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحمله تلك العولمة المالية من مخاطر ومحاذير<sup>(1)</sup>؛

- من الممكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقراراً؛

- إن اتساع السوق المصرفية نتيجة تحرير التجارة في الخدمات المصرفية، يمكن أن يؤدي إلى تعاضد الإستفادة من اقتصاديات الحجم بتزايد عمليات الاندماج المصرفي، وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة؛

- إن المنافسة تدفع المصارف إلى تخفيض الفائدة، وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات، وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع<sup>(2)</sup>؛

- يمكن لتحرير التجارة في الخدمات أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه المصارف إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية. فمن المحتمل أن يستفيد المودعون مثلاً من النصائح الخاصة باستراتيجيات الإستثمار؛

- يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى نقل التكنولوجيا العالمية الحديثة إلى الأسواق المصرفية المحلية بالتبعية لوجود المصارف والشركات الأجنبية داخل هذه الأسواق وممارستها لأنشطة مصرفية جديدة ومتطورة؛

- توفير المزيد من الخبرات المحلية المؤهلة للتعامل مع تطورات الأسواق المالية بالاشتراط على المصارف والشركات الأجنبية بتدريب الكوادر المحلية عند السماح لها بدخول السوق المحلي؛

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص ص 129، 130.

(2) المرجع نفسه، ص 128.

- زيادة كفاءة فعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أن فتح الأسواق الوطنية للدول النامية الأعضاء أمام الوجود الأجنبي في مجالات المصارف والتأمين وأسواق الأوراق المالية يخلق منافسة حادة قد تؤدي إلى جودة أداء القطاعات المالية لتلك الدول<sup>(1)</sup>؛

- معدلات أسرع للإبداع:

لقد جنت الدول التي تم تحرير أسواق الخدمات بها درجة أكبر من الإبداع في المنتجات والعمليات؛

- شفافية وقدرة أكبر على التوقع<sup>(2)</sup>:

تمثل تعهدات بلد ما في جدول خدماتها الخاص لمنظمة التجارة العالمية ضمانا قانونيا ملزما بأن الشركات الأجنبية سوف يتم السماح لها بتوريد خدماتها تحت شروط مستقرة. وهذا يعطي جميع من له مصلحة أو اهتمام في هذا القطاع سواء أكانوا منتجين أم مستثمرين أم عاملين أم مستخدمين، فكرة واضحة عن قواعد اللعبة، وبهذا يمكنهم أن يخططوا للمستقبل بثقة أكبر، وهو ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار طويل المدى.

### الفرع الثاني: سلبيات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن عملية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تخلق العديد من التحديات أمام الكثير من الدول وخاصة منها الدول النامية، وهذا نتيجة لتواضع إمكانياتها في مجال الخدمات، وانخفاض كفاءتها وقدرتها التنافسية، فإن هذه الدول ستوضع في مواجهة عدة تحديات أهمها<sup>(3)</sup>:

- حدة المنافسة: خاصة في مجال الفنون الحديثة في العمل المصرفي، مما يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفي، واحتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة المصارف الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة؛

- لا شك أن تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه من إتاحة الفرصة للمصارف الأجنبية بتقديم خدماتها في السوق المحلية سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها ينتج عنه العديد من الآثار السلبية، على رأسها تأثير سياسات المصرف الأجنبي في السياسة الكلية للدولة، وبالتالي على سياسة التنمية

(1) محمد عبيد، محمد محمود، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، المحنة الكبرى، مصر، 2007، ص958.

(2) زكية بوسنة، المرجع السابق ذكره، ص75.

(3) سعدي وصاف وعتيقة وصاف، الصناعة المصرفية و التحولات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004، ص301.

عند وجود أشكال من المنافسة الضارة خاصة في مجالات الرقابة على النقد والسياسة الائتمانية. أضيف إلى ذلك قدرة المصارف الدولية على استخدام شيكاتها الدولية للتهريب الضريبي وتسهيل عمليات هروب رؤوس الأموال وحجب عملياتها من السلطة الرقابية لاتضحت خطورة هذه المسألة، فيمكن أن يقلل التحرر بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات المالية الناشئة من المؤسسات الوطنية، ويضر بتنمية النظم المصرفية المحلية؛

- إن مخاطر تزايد المنافسة المحلية نتيجة توافد المصارف الأجنبية قد يؤدي إلى وضع المصارف في مخاطر عالية مما يعرضها والجهاز المصرفي لاحتمالات الخسارة، خصوصا في ظل عدم قدرتها على خفض تكلفة الخدمات المصرفية التي ترتبط إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الوطنية؛

ولكن كل هذه السلبيات التي تنجم من تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية يمكن التقليل منها والتحكم فيها إذا قامت الدول النامية بتعزيز أجهزتها الرقابية وتطوير أنظمتها المصرفية.

### المبحث الثالث: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

تكتسب نظم وآليات الوقاية من الأزمات المالية أهمية متزايدة لتعزيز قوة النظام المالي وسلامته، خاصة في ظل انفتاح السوق، وفي هذا الإطار ظهرت مقررات لجنة بازل من أجل تنظيم نشاط المصارف وضمن سيرها الحسن، وقد سطرت مجموعة من الأهداف وسعت إلى تحقيقها. فما هي هذه المقررات؟ وما هي أهدافها؟

#### المطلب الأول: التعريف بلجنة بازل وأبعاد هذه الاتفاقية

قبل كل شيء لا بد من التعريف بلجنة بازل وأبعادها.

#### الفرع الأول: التعريف بلجنة بازل

لجنة بازل المصرفية هي اللجنة التي تأسست من مجموعة الدول الصناعية الاثنتي عشرة<sup>(1)</sup>، مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية<sup>(2)</sup> (BIS) بمدينة بال أو بازل بسويسرا، برئاسة كوك محافظ بنك إنجلترا. وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحها البنوك العالمية وتعثرت بعض هذه البنوك، بالإضافة إلى المنافسة القوية من جانب

(1) بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، لوكسمبورغ.

(2) BIS : bank of international settlements.

البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية، بسبب نقص رؤوس أموال هذه البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإنه يزداد انتشار فروع البنوك الأمريكية والأوروبية في أنحاء العالم خارج الدولة الأم، وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية"<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، واستطاعت أن تسهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة تقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكاً منها بأهمية القطاع المصرفي وخطورته. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الرقابي الدولي<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثاني: اتفاقية بازل الأولى لعام 1988 وأبعادها المختلفة

لقد تأثرت اتفاقية بازل بالنظام المصرفي الأمريكي والأوروبي، لذا أقرت اللجنة بأن تصل نسبة رأس مال المصارف إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% حدًا أدنى تلتزم به الدول قبل نهاية سنة 1992<sup>(3)</sup>.

ومن هنا يمكن القول إن لاتفاقية بازل أهداف محددة فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي، ولها جوانب معينة تميزها عن كل اتفاقية.

### أولاً: أهداف اتفاقية لجنة بازل

تهدف لجنة بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:

- 1- الإسهام في تقوية النظام المصرفي العالمي واستقراره خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، التي كان سببها توسع البنوك العالمية وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير<sup>(4)</sup>؛

(1) ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد 17 ماي، 2003، ص 13.

(2) صندوق النقد العربي، الملاحح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربية، القاهرة، سبتمبر، 2004، ص ص 12، 13.

(3) Philippe garsuault, Stéphane priam, la banque : fonctionnement et stratégies, éd, economica, Paris, 1995, p170.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 82.

2- وضع المصارف الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، حيث إن تلك الفروق تعدّ المصدر الرئيسي للمنافسة غير العادلة بين المصارف<sup>(1)</sup>؛

3- العمل على إيجاد آليات التكيف والتأقلم مع المتغيرات المصرفية مثل: العولمة المالية والتحرير المالي؛

4- تركيز اللجنة على العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال بين الدول المختلفة لتقليل آثار المنافسة غير المتكافئة بين المصارف<sup>(2)</sup>؛

5- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال<sup>(3)</sup>.

إن تحقيق الأهداف المذكورة يساعد على تدعيم هيكلية النظام المالي العالمي، ويساعد على خلق بيئة مناسبة، والمحافظة على إدارة جيدة للمخاطر، وضمان الرقابة الفعالة على إدارة المخاطر.

#### ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1988

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب، لعل من أهمها:

1- التركيز على مخاطر القروض: حيث فرضت على المصارف رأس مال أدنى مقدر بـ 8% والمعبر عنه بنسبة الملاءة أو نسبة كوك<sup>(4)</sup>؛

وخطر القروض: هو خطر الخسائر الناجمة عن عجز المدين على التعهد بتسديد (الأدوات السندية، والقروض البنكية، والمستحقات التجارية... التي استنفها).

ولقد ازدادت أهمية خطر القرض، نظراً للتوسع الكبير في سوق القرض، وبعده من أهم الأخطار التي تقع فيها المؤسسات المصرفية، كما تؤكد الإفلاسات العديدة المرتبطة بالسياسات الائتمانية العشوائية. كما يمكن أن يكون مصدر الخطر المدين نفسه، أو يكون مرتبطاً بقطاع نشاط المستفيد من القروض، أو يكون ناجماً عن أزمة سياسية أو اقتصادية يظهر تأثيرها في البلد<sup>(5)</sup>.

(1) طارق عبد العال، المرجع السابق ذكره، ص 127.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 83.

(3) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2009، ص115.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق نفسه، ص 82، 83.

(5) Arnaut De servigny, le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaire, édition dunod, paris, 2001, p176.

2- الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها؛<sup>(1)</sup>

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين، من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

أ- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)<sup>(2)</sup>، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية، ودول ذات ترتيبات اقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي: أستراليا، والنرويج، والنمسا، والبرتغال، ونيوزلندا، وفنلندا، وأيسلندا، والدانمارك، واليونان وتركيا...

وقد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994، وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي لمدة خمس (05) سنوات.

ب- مجموعة دول العالم الأخرى: وهي الدول ذات المخاطر العالية<sup>(3)</sup>.

4- وضعت اللجنة أوزاناً ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول تختلف باختلاف الأصل والملتزم بالأصل، وتنقسم إلى خمسة أوزان ترجيحية وهي: صفر %، 10 %، 20 %، 50 %، 100 %. وتتميز هذه الطريقة بأنها<sup>(4)</sup>:

- تعطي أساساً عادلاً للمقارنة الدولية بين النظم المصرفية ذات الهياكل المختلفة؛

- تسمح بإعادة الفقرات خارج الميزانية والحسابات المصرفية إلى صلب الميزانية من أجل إخضاعها للقياس؛

- تدفع المصارف لامتلاك موجودات سائلة ذات مخاطر متدنية.

والجدول التالي يبين كيفية حساب الموجودات الخطرة داخل الميزانية العمومية.

(1) طارق عبد العال، المرجع السابق ذكره، ص146.

(2) OCDE : Organisation de coopération et de développement économique.

(3) طارق عبد العال، المرجع السابق، ص129.

(4) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، ط1، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص198.

جدول رقم (5.1): الأوزان المطبقة لمخاطر الأصول للعناصر داخل الميزانية.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر %	الأصول غير الخطرة: - النقدية. - المطلوبات من الحكومة والمصرف المركزي بالعملة المحلية. - مطلوبات أخرى من دول ال (OCDE) ومصارفها المركزية. - مطلوبات بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات دول (OCDE).
صفر %، 20%، 50%، أي حسب تقدير السلطات المحلية.	الأصول المتوسطة المخاطر: - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها. (باستثناء الحكومات المركزية).
20%	- مطلوبات من مصارف مرخصة في دول ال (OCDE) أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات من مصارف التنمية الدولية. - نقدية رهن التحصيل. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات (OCDE) أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات على أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول ال (OCDE) وتبقى من استحقاقها أقل من سنة. - قروض مضمونة بالكامل برهون على عقارات لأغراض السكن.
100%	الأصول ذات المخاطر العالية: - مطلوبات من القطاع الخاص. - مطلوبات من مصارف خارج دول (OCDE) بقي على استحقاقها أكثر من سنة. - المطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج دول ال (OCDE). - مطلوبات من شركات تجارية مملوكة للقطاع العام. - الأصول الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات. - العقارات والاستثمارات الأخرى. - الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال. - جميع الأصول الأخرى.

المصدر: مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، ط1، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001، ص198.

5- عملت اللجنة على إعادة العمليات المصرفية التي أدرجت خارج بنود الميزانية إلى موجودات الميزانية وربطها بمتطلبات كفاية رأس المال المصرفي، وذلك بموجب معاملات التحويل الأربعة المحددة وهي: 100%، 50%، 20% وصفر. حيث يبين الجدول الموالي معاملات تحويل العمليات المصرفية خارج الميزانية إلى داخل الميزانية.

**جدول رقم (1،6): معامل تحويل العمليات المصرفية خارج الميزانية إلى داخل الميزانية.**

معامل التحويل	البند
100%	- العمليات البديلة عن القروض، مثل ضمانات الديون، (بما في ذلك الاعتماد المستندي تحت الطلب كضمان للقروض والأوراق المالية)، والمقبولات المصرفية بما فيها التظهير الذي يحمل طابع القبول.
100%	- اتفاقيات البيع، وإعادة الشراء، وبيع الأصول التي بموجبها يتحمل البنك المخاطرة وتقاس هذه إجمالاً بدرجة مخاطر الأصول ذاتها.
50%	- تسهيلات لمواجهة الطوارئ، ولأغراض محددة مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.
100%	- الشراء الآجل للأصول والسندات والأسهم المدفوع ثمنها جزئياً، والتي تمثل التزاماً.
50%	- تسهيلات أو ضمانات العميل لأوراق تجارية.
50%	- التسهيلات والالتزامات الأخرى التي تزيد مدتها الأصلية عن سنة.
20%	- التسهيلات للطوارئ قصيرة الأجل القابلة للتصفية الذاتية، مثل الاعتمادات المستندية المضمونة ببضائع مشحونة.
صفر %	- تسهيلات أخرى مدتها الأصلية أقل من سنة، يستطيع البنك إلغاؤها في أي وقت يشاء وبدون أي شروط.

المصدر: مدحت صادق، المرجع السابق ذكره، ص200.

## المطلب الثاني: معيار كفاية رأس المال

بدأ رأس المال ومعاييرته تحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية، ذلك أن المصرف يتعرض إلى العديد من المخاطر، التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط وإدارة المصرف، أو عن عوامل خارجية ناتجة عن تغير الظروف التي يعمل المصرف في ظلها. ولهذا تحتاط المصارف لهذه المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم كفاية رأس المال والاحتياط. إذن ما مفهوم رأس المال؟ وما هي مكوناته في المصارف؟

### الفرع الأول: مفهوم رأس المال بقطاع البنوك

ارتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بقدر المخاطر التي تتعرض لها، ذلك أن المصارف تعمل أساساً بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات بما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين.

لذلك يعطي رأس المال الثقة للمتعاملين مع المصارف ولجهات الرقابة، بل ويعزز الثقة في قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها باعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر الائتمان وتقلبات سعر الصرف والفوائد ومخاطر البلاد التي تعمل فيها ومخاطر السوق<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: مكونات رأس المال

يتكون رأس المال وفق ما انتهت إليه لجنة بازل من قسمين:

#### أولاً: رأس المال الأساسي

يتكون من حقوق المساهمين، وتشمل الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل، والاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامة والقانونية، والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، ما يسمى بالشريحة الأولى، هذا القسم من رأس المال يجب أن يمثل 4% من المخاطر المرجحة<sup>(2)</sup>. ويستبعد من رأس المال الأساسي<sup>(3)</sup>:

- الشهرة، نظراً لأنها تعمل على تضخيم رأس المال الأساسي. كما أنها لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عند تعرض المصرف إلى خسارة تستوجب الاستعانة برأس المال؛

- الاستثمارات في المصارف والمؤسسات المالية التابعة، ويرجع تنزيل هذا الاستثمار إلى أن معدل كفاية رأس المال يستند إلى البيانات المجمعة للمصرف، وذلك لتجنب ازدواج حساب رأس المال من قبل وحدات المجموعة؛

(1) عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002، ص102.  
(2) Arnaut De servigny, op-cit, p176.

(3) طارق عبد العال حماد، المرجع السابق ذكره، ص132.

- الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال المصارف، والتي تؤدي إلى تضخم رأس المال والعمل على استقطاب رأس المال من المستثمرين الآخرين.

### ثانياً: رأس المال المساند أو التكميلي

ويتكون من الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول والمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة بالإضافة إلى القروض المساندة.

#### 1- الاحتياطات غير المعلنة:

يقصد بها الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية، وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، بشرط أن تكون مقبولة من طرف السلطة الرقابية، والمتمثلة في البنك المركزي.

#### 2- احتياطات إعادة تقييم الأصول:

تنشأ هذه الاحتياطات من تقييم مباني المصرف، والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها السوقية بدلا من قيمتها الدفترية.

#### 3- المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة:

تكون هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، ليست ظاهرة الآن، شرط أن تخصص لمواجهة ديون محددة بعينها.

#### 4- القروض المساندة<sup>(1)</sup>:

تطرح القروض المساندة في صورة سندات ذات أجل محدد، وفي حالة إفلاس المصرف تسدد بعد سداد حقوق المودعين بالمصرف وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به. وحسب اتفاقية بازل، تزيد آجال هذه القروض عن 05 سنوات، ويخصم 20% من قيمتها كل سنة، من أجل تخفيض الاعتماد على هذه القروض بوصفها أحد مكونات رأس المال المساند.

#### 5- أدوات رأسمالية أخرى:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص ص 86-88.

وهي مجموعة من الأدوات تجمع بين صفات رأس المال والدين، مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون مدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها، إلا بموافقة السلطات الرقابية، وأن تكون متاحة لمواجهة خسائر المصرف دون اضطراره للتوقف. وهناك عدة قيود مفروضة على عناصر رأس المال المساند:<sup>(1)</sup>

- يجب ألا يزيد مجموع عناصر رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي؛
  - القروض المساندة يجب أن لا تزيد قيمتها عن 50% من رأس المال الأساسي؛
  - يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة مقدر بـ 1.25% من مجموع الأصول الخطرة، ويمكن زيادتها إلى 2% مؤقتاً وفي حالات استثنائية فقط؛
  - تخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم قدره 55% عند احتسابها ضمن رأس المال.
- وبناء على ما سبق وضعت لجنة بازل العلاقة التالية لحساب معدل كفاية رأس المال

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} \leq 8\%$$

حيث إن إجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة.

وتعني هذه المعادلة بكل بساطة أنه يتوجب على المصرف أن يضع 8 وحدات نقدية كاحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم إقراضها.

وكأي اتفاقية، فإن لها إيجابياتها وسلبياتها.

(1) حامد أبو زيد الدسوقي، إدارة البنوك (2ج)، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص 272.

## الفرع الثالث: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل الأولى

لقد تمخض عن تطبيق معيار كفاية رأس المال الذي نصت عليه مقررات الاتفاقية (لجنة بازل عام 1988) عدة إيجابيات كان أغلبها على الدول الصناعية الكبرى وسلبيات مست خاصة الدول النامية التي تتميز بضعف أجهزتها المصرفية.

### أولاً: إيجابيات معيار كفاية رأس المال<sup>(1)</sup>

تتمثل أهم إيجابيات المعيار في النقاط التالية:

- 1- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال بالمصارف وجعلها أكثر واقعية؛
- 2- مساندة المساهمين للجهات الرقابية في عملها، وهذا بزيادة رأس مال المصرف عند تعرضه لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية؛
- 3- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي، وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة؛
- 4- اتجاه المصارف نحو الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع نسبي في درجة الأمان؛
- 5- أصبح المساهم العادي قادراً على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، بأسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً وبالصورة ذاتها بين دول وأخرى أو بين مصرف وآخر.

### ثانياً: سلبيات معيار كفاية رأس المال<sup>(2)</sup>

تتمثل سلبيات معيار كفاية رأس المال في:

- 1- قد يحاول أحد المصارف التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة؛

---

(1) طارق عبد العال حماد، المرجع السابق ذكره، ص 146، 147.  
(2) الطيب لحليح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، يومي: 6 و 7 جويلية 2005، ص 10.

2- قد يكون الثمن الذي يختاره المصرف للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إن لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وتهميش الفوائد وينتج عنه تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات؛

3- إضافة إلى ما سبق، فإن هذا المعيار لم يأخذ بعين الاعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه المصرف وهي المخاطر التشغيلية والتي تتعلق بفشل أنظمة الحاسوب، والاحتيال، والسرقة، وتلف الوثائق أو إضاعتها أو عدم الاحتفاظ بها؛

4- من أهم السلبيات زيادة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلب من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

### المطلب الثالث: اتفاقية لجنة بازل الثانية

إن تطور العمليات والخدمات المصرفية وسع من دائرة المخاطر والتي قد تتعرض لها المصارف، مثلما حدث لمصرف Baring الذي أعلن إفلاسه سنة 1995<sup>(1)</sup>، مما أجبر لجنة بازل على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تغطية النقائص بهدف تجنب هذه الأزمات والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبناء على ذلك فقد عرفت اتفاقية بازل الأولى عدة تعديلات:

### الفرع الأول: التعديلات التي أجريت سنة 1995

وضعت لجنة بازل أولى اقتراحاتها بشأن مخاطر السوق سنة 1993، وبعد عدة انتقادات وجهتها إليها المؤسسات النقدية، نشرت وثيقتها الاستشارية الثانية في أبريل عام 1995، حيث تكيفت مع الاقتراح الابتدائي الذي يقضي بتطوير سريع لوسائل التسيير الداخلي، والتحديث الأهم هو إعطاء فرصة للمصارف بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، بالإضافة إلى التعديلات التي طرأت على رأس المال بإضافة شريحة ثالثة له<sup>(2)</sup>. وأهم ما نصت عليه هذه التعديلات ما يلي:

(1) Claude Dufloux, Laurent Margulici, **finance internationale et marchés de gré a gré**, édition economica, Paris, 1997, p53.

(2) Hanna Heinrichs, Barings, **Leçons pour la réglementation prudentielle des banques**, édition de l'université de Bruxelles, 1999, p47.

## أولاً: تغطية مخاطر السوق

تتعلق مخاطر السوق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد الناشئة عن تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات في السيولة. حيث يصعب التخلص من هذه المخاطر باتخاذ إستراتيجية التنويع، كما تعرف أيضا بأنها مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات في أسعار السوق<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى التعديلات التي طرأت على تغطية مخاطر السوق، وجدت تعديلات أخرى مست ما يلي:

- تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل؛

- تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق الناتجة عن تقلبات أسعار عناصر الأصول والالتزامات العرضية نتيجة تغيرات أسعار الفائدة. ويرتبط خطر سعر الفائدة بتحويل آجال الخصوم المصرفية، أي عندما يحول المصرف ديونا قصيرة الأجل إلى حقوق طويلة الأجل، فإنه يعرض نفسه إلى تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع معدلات الفائدة<sup>(2)</sup>؛

- تغطية خطر سعر الصرف الناتج عن القيام بعمليات بالعملة الصعبة، حيث إن امتلاك ديون بالعملة الصعبة قد يعرض المصرف إلى خطر تقلبات أسعار الصرف الناجمة عن التغيرات في أسعار العملات التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية<sup>(3)</sup>.

## ثانياً: إضافة شريحة ثالثة لرأس المال

أشارت لجنة بازل إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال، تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما، والمتمثلة في رأس المال الأساسي، ورأس المال المساندة<sup>(4)</sup>. وقد جاءت الشريحة الثالثة لمواجهة جزء من المخاطر السوقية التي تواجهها المصارف، كما أنها تخضع لشروط تتمثل في<sup>(5)</sup>:

(1) سامية نزال، تأهيل البنوك للخصوصية- حالة الجزائر - مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2004/2005، ص14.

(2) محمد اللوشي، الأخطار المصرفية: القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، صص35-38.

(3) محمد اللوشي، المرجع السابق ذكره، ص38.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص99.

(5) طارق عبد العال، المرجع السابق ذكره، ص166.

- أن تمثل القروض المساندة لمواجهة المخاطر السوقية نسبة 250% من رأس المال الأساسي؛
- أن يكون مخصصا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر سعر الصرف والسلع؛
- الخضوع لنص التجميد، أي عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا أدى هذا إلى انخفاض رأس مال المصرف الإجمالي عن الحد الأدنى المطلوب؛
- يجوز استبدال عناصر رأس المال المساندة بالشيحة الثالثة بنسبة 250%. وتصبح العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي<sup>(1)</sup>:

$$\% 08 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة 2 + شريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5}$$

**الفرع الثاني: تعديلات بازل لسنة 1999** توالى تعديلات اتفاقية بازل 1988، حيث أصدرت لجنة بازل في جوان 1999 وثيقة استشارية تتضمن مجموعة من التعديلات، أخذت بعين الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف<sup>(2)</sup>. وهو الذي عرف باتفاقية بازل 2. وقد ركزت هذه الوثيقة على نقاط هي<sup>(3)</sup>:

#### أولاً: الحساب المحسن لكفاية رأس المال

أولت لجنة بازل اهتماما بالغا بإدخال تحسين أكبر على النظام الحالي لتقويم المخاطرة، وربط فئاتها بدقة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تواجهها المصارف، وقد تعرضت المنهجية الأولية التي اقترحتها اللجنة، والمتمثلة في الاستفادة النظامية من التصنيفات التي تحددها وكالات الائتمان إلى قدر كبير من النقد، حيث انتقدت بأنها غير قادرة على التنبؤ بعدم السداد، إذ فشلت وكالات التصنيف في التنبؤ بأزمات النقد الآسيوية قبل حدوثها، كما أن عمليات التصنيف يمكن أن تزيد من عمليات تدفق رأس المال إلى الداخل والخارج. هذا، وقد برر صندوق النقد الدولي بتقريره عن " أسواق المال الدولية" لسنة 1999 أن عدم قدرة وكالات التصنيف على التنبؤ بالأزمة الآسيوية يرجع إلى أنها كانت مفاجئة لها. ومع ذلك، فإن الاختيار الملائم لوكالات التصنيف شرط أساسي للاستخدام الناجح لتصنيفات الائتمان الخارجية. وقد اقترحت لجنة

(1) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة الرابعة والأربعون، العدد الأول والثاني، القاهرة، 2001، ص100.

(2) تطور مفهوم الملاءة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، جوان 2001، ص87.

(3) سيم كاراكاراج، مايكل تايلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 37، عدد 04، ديسمبر 2000، ص ص51-53.

بازل عددا من المعايير للاعتراف المنظم بوكالات التصنيف، لكن تحقيق التوازن السليم بين توفير معايير نظامية ملائمة، وبين تلافي إيجاد حواجز أمام الدخول إلى صناعة الخدمات المالية، يعدّ أمرا صعبا.

ركزت اللجنة كذلك على السماح للمصارف بالاستفادة من أنظمة التصنيف الداخلية الخاصة بها لتعيين رأس المال النظامي الذي يجب الإبقاء عليه. وقد اتسم هذا التغيير باعتباره تحولا من نظام يقوم على القواعد إلى نظام يقوم على العمليات الموجهة، كما يؤدي التصنيف إلى تقدير جودة عمليات إدارة المخاطر الخاصة بالمصارف ذاتها.

### ثانيا: المراجعة الإشرافية عالية المستوى

يهدف الإشراف إلى التدخل السريع في حالة عجز مستوى رأس المال المعمول به عن التغطية الكافية للمخاطر.<sup>(1)</sup> حيث أكدت لجنة بازل على أن مسألة الإشراف المصرفي لا تعني الالتزام بعدة معادلات كمية بسيطة فحسب، بل تتضمن كذلك القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارة المصرف، وقوة أنظمتها ورقابته. كما أن وجود معدل مقرر رسميا للحد الأدنى لرأس المال يولد لدى المصرفيين والعاملين في الأسواق المالية شعورا بالأمان.

وبالإسقاط على الدول النامية، يتطلب الأمر الاهتمام بالمراجعة الإشرافية، وتحسين مستوى المهارات التنظيمية والاستعانة بالموظفين ذوي الكفاءات العالية، من أجل تحسين قدرتها على الإشراف على المؤسسات المالية والمصرفية فيما يتعلق بالحجم الملائم لرأس المال، ومعدلات الفوائد على الودائع، وسياسات الاستثمار.

### ثالثا: الاستخدام المتزايد لانبضاط السوق

يأخذ استخدام انبضاط السوق شكل اعتماد المصرفيين في عملهم على معلومات السوق بالدرجة الأولى، وقد يؤدي في نهاية الأمر إلى استخدامه بديلا جزئيا لإشراف القطاع الرسمي.

ومن السياسات الهادفة إلى إقرار انبضاط السوق، تلك المتعلقة بمستويات عالية من المحاسبة والإفصاح، وشبكات السلامة المالية القائمة على أساس عامل المخاطرة، وسياسات صارمة غير قائمة على كفاءة المصارف المتعثرة، والانفتاح على الملكية الأجنبية والمنافسة.

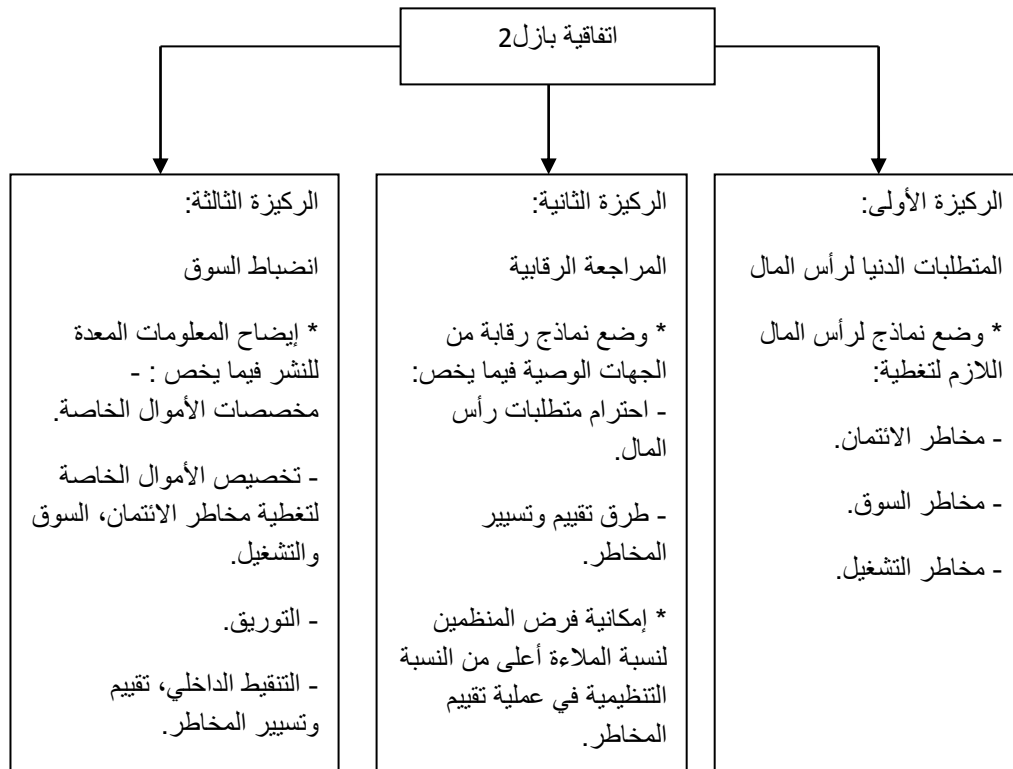
(1) Arnaut De servigny, op-cit, p180.

## الفرع الثالث: تعديلات سنة 2001

في سنة 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال. حيث تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة مثل التطورات والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا، أيضا التجديدات التي حدثت في العمليات المصرفية...

وعلى العموم، تهدف هذه الاتفاقية الجديدة للملاءمة المصرفية إلى تقديم أسلوب أكثر مرونة وأكثر حساسية لمعامل المخاطرة<sup>(1)</sup>. وتتكون هذه الاتفاقية من ثلاث ركائز أساسية تضمن سلامة النظام المالي والمصرفي وأمانه، كما هو مبينة في الشكل الآتي:

### الشكل رقم (1،2): الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 2



Source : Michel Dietsch, Joël Petey, **mesure et gestion du risque de crédit dans les institutions financières**, RB revue banque, 2eme édition, paris, 2008, p 258.

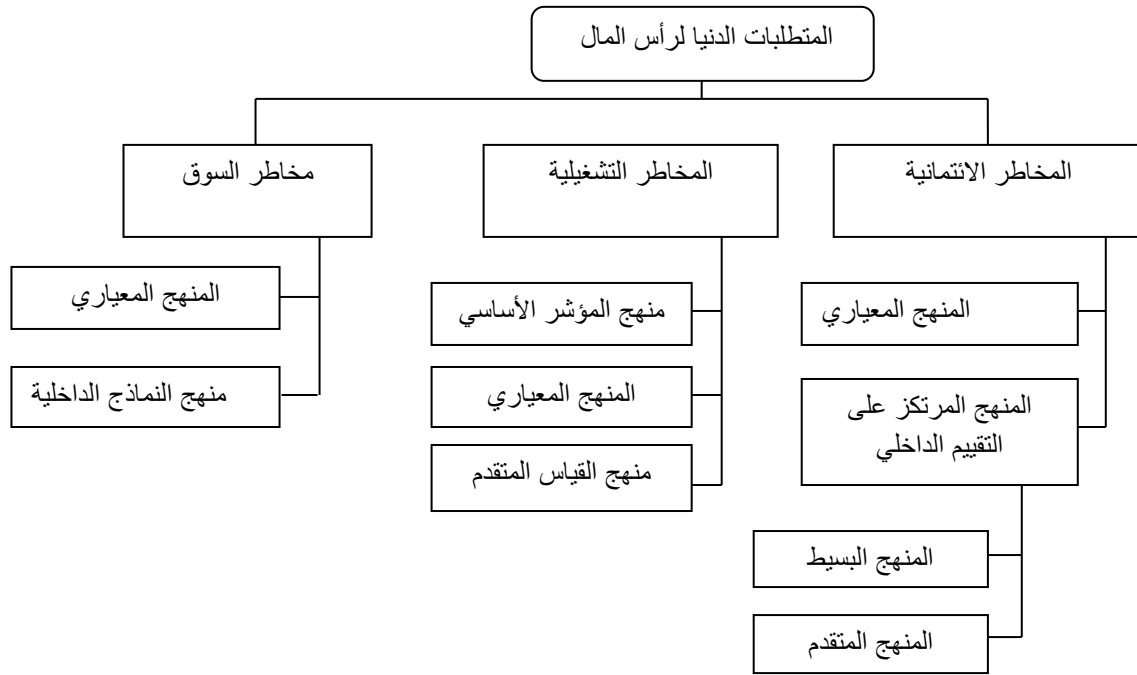
(1) هيكل الاتفاقية الجديدة للملاءمة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 259، جانفي 2002، ص 50.

وركزت لجنة بازل على ضرورة تفاعل هذه الركائز الثلاثة لتحقيق فعالية إطار رأس المال الجديد، فلا يكفل تحديد حدّ أدنى لمتطلبات رأس المال تحقيق وتدعيم الثقة والسلامة للنظام المصرفي، ولذلك فلا بد من المزج بين معدل إدارة فعالة لإدارة البنك وانضباط السوق، وكذلك الإشراف والمراقبة. وسيتم التعرض لهذه الركائز الثلاث بشيء من التفصيل كالآتي:

### أولاً: المتطلبات الدنيا لرأس المال

حافظت الاتفاقية الجديدة على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال البالغ 08%، وقد صنفت هذه الإتفاقية المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كما حددت سبل معالجتها بالطرائق الضرورية، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

#### شكل رقم (1،3): المتطلبات الدنيا لرأس المال



ويتم حساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمقررات الجديدة كالتالي:

رأس المال	$\leq 08\%$
متطلبات رأس المال لمخاطر السوق $\times 12.5$	
+متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل $\times 12.5$	
+الأصول المرجحة لمخاطر الائتمان	

## 1- المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، وقد أدخلت اللجنة تغييرات على هذه المخاطر في كيفية حسابها باستعمال طريقتين:

### أ- المنهج المعياري:

وتعتمد هذه الطريقة بصفة رئيسية على إعطاء أوزان المخاطر طبقاً لمراكز التعرض للمخاطر (حكومات، وبنوك، وشركات). وفق درجة التصنيف التي تعطىها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذا المركز. وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها باعتبارها جهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء، وبالتالي درجة أوزان المخاطر. وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات، وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف، وذلك بالنسبة إلى الدول والبنوك والمؤسسات كما يلي:

### جدول رقم (7:1): أوزان المخاطر حسب فئات التصنيف الائتمانية

الوحدة: %

التصنيف	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى B-	BB+ إلى B-	أقل من B-	بدون تصنيف
التصنيف السيادي للدولة	0	20	50	100	150	100
تصنيف البنوك	20	50	100	100	150	100
تصنيف الشركات	20	20	100	100	100	150

المصدر: سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص44.

ويتم استخدام الأسلوب المعياري بواسطة المصارف غير القادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلية.

## ب- المنهج المرتكز على التقييم الداخلي:

ويتم استخدامه لمعرفة المصرف نفسه شرط إقرار الأسلوب من السلطة الرقابية<sup>(1)</sup>، وينقسم هذا الأسلوب

إلى طريقتين:

### - الطريقة الأساسية:

تسمح للبنوك بتقدير احتمال التخلف عن السداد لكل عميل ويقوم المراقبون بتقديم المدخلات، ويترجم النتائج إلى التقديرات بمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة التي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأسمال<sup>(2)</sup>.

### - الطريقة المتقدمة:

تسمح للمصرف الذي يتوفر لديه نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر بتقديم المدخلات الأخرى الضرورية. ويتم وفق الطريقتين الربط بين احتياجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية، كما أنه في كلا الطريقتين سيكون مدى أوزان المخاطر أكثر بعدا وعمقا في الأسلوب القياسي، الأمر الذي يسفر عن حساسية أكثر للمخاطر.

## 2- مخاطر التشغيل:

هو مفهوم جديد يهدف إلى تخصيص 20% من رأس المال مقابل مخاطر عمليات الصرف المختلفة، وتشمل مخاطر الخسائر الناجمة عن توقف أنظمة المعلومات أو المخاطر القانونية أو السرقة أو الاحتيال وغيرها من الخسائر اليومية المحتملة. وقد تضمنت اتفاقية بازل 2 ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل وهي:

### أ- منهج المؤشر الأساسي:

تحتسب متطلبات رأس المال اللازمة بناء على مؤشر واحد. وهو الناتج المصرفي الإجمالي، والذي يحسب بمتوسط ثلاث سنوات، وتطبيق نسبة ثابتة  $\alpha$ .

$$\text{متطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر التشغيل} = \text{الناتج المصرفي الإجمالي} \times \alpha$$

$\alpha$  = معامل ثابت حدد من طرف اللجنة ب 15%، هذه الطريقة لا تلائم المصارف ذات النشاط الدولي.

(1) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص43، 44.  
(2) ناصر سليمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة حسيبة بو علي بالشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 292.

ب- المنهج المعياري:

تتعلق المتطلبات في هذه الطريقة بالناتج الصافي للمصرف وتقسّم عملياته إلى 8 مجموعات نشاط، تكون مضروبة في معامل نشاط يعكس خطر النشاط، ويشترط في هذه الطريقة وجود نظام فعال لتسيير المخاطر ومتابعتها.

$$\text{متطلبات رأس المال اللازمة لمخاطر التشغيل} = \text{الناتج السنوي الصافي} \times \beta$$

$\beta$  = معامل ترجيح محدد من طرف اللجنة.

والجدول الموالي يوضح معاملات ترجيح  $\beta$  لفئات نشاط المصرف.

جدول رقم (1،8): معاملات ترجيح  $\beta$  لفئات نشاط المصرف الوحدة %

المعامل $\beta$	النشاطات	خطوط النشاط
18	الاندماج، التعهد، الخصخصة، سندات الدولة، التوريق.	تمويل المؤسسات
18	المتاجرة في سوق رأس المال، السوق النقدية.	المتاجرة والبيع
18	مدفوعات محلية، تحويلات، تسويات بين البنوك، المقاصة	مدفوعات وتسويات
15	حفظ السندات، خدمات المصدرين	خدمات الوكالة
15	عمليات التجارة، تمويل الصادرات، تجارة دولية، تمويل المشاريع...	بنوك تجارية
12	تسيير الصناديق	تسيير الأصول
12	معالجة التنظيمات وخدمات المشاركة	سمسة التجزئة
12	ودائع، قروض، بطاقات بنكية، استشارة مالية، بنوك خاصة، ضمانات.	بنوك التجزئة

Source : Christian Jimenez et Patrick Merlier , **risques opérationnels de la mise en place du dispositif à son audit**, édition revue banque, paris, 2008, p33.

### ج- منهج القياس المتقدم:

ويعتمد هذا الأسلوب على قيام المصرف بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، وحتى يسمح للمصرف من استخدام منهج القياس المتقدم، لابد من توافر بعض الشروط:

- إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل؛

- نظام داخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبط بشكل وثيق ومتكامل بالعمليات اليومية لإدارة المخاطر بالمصرف؛

- تقديم تقارير منتظمة.

### 3- مخاطر السوق: التي تم معالجتها في اتفاقية 1995.

وحددت لجنة بازل طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية، التي تعتمد على طرائق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في المصارف، ولذلك ينحصر تطبيقها في المصارف الدولية النشطة.

### ثانيا: عمليات المراجعة الرقابية

نصت اللجنة على أنه لا يقصد برقابة السلطة الإشرافية التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف فحسب، ولكن تشجيع المصارف على استخدام أفضل أساليب الإدارة والرقابة على المخاطر كذلك.

وتؤكد الركيزة الثانية لإطار كفاية رأس المال على مسؤولية إدارة المصرف في وضع النظم الداخلية لتقييم رأس المال ووضع الخطط الرأسمالية، بحيث تتناسب مع مخاطر المصرف والبيئة المحيطة به.

وتتطلع السلطات الإشرافية بتقييم مدى حسن تقييم المصارف للمخاطر المحيطة بأنشطتها والتدخل عند الضرورة.

وتؤكد اللجنة على أن زيادة رأس المال لا يعد الخيار الوحيد للتعامل مع المخاطر، ولكن يوجد عدة وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها مثل تقوية نظام إدارة المخاطر، وتدعيم المخصصات والاحتياطات، وتحسين الضوابط الداخلية<sup>(1)</sup>. وتقوم الركيزة الثانية على أربعة مبادئ هي<sup>(2)</sup>:

**المبدأ الأول:** يجب أن يكون لدى كل مصرف نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال لديه، مع حجم وطبيعة المخاطر التي يواجهها.

**المبدأ الثاني:** يجب أن تقوم السلطة الرقابية بمراجعة وتقييم النظم الداخلية للمصارف بشأن كفاية رأس المال وما لديها من استراتيجيات، وأن يتخذوا ما يرونه من إجراءات رقابية في الحالات التي تستلزم ذلك.

**المبدأ الثالث:** وأن تفرض السلطة الرقابية دوماً تكوين رأسمال أعلى من الحد المتوجب نظراً لميل المصارف إلى التقليل دوماً من حجم مخاطرها.

**المبدأ الرابع:** يجب أن تحاول السلطة الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس مال المصرف عن الحد الأدنى المطلوب. وبالمقابل تفرض الاتفاقية على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاءة والخبرة وأن يكون عملهم شفافاً وأن يكونوا خاضعين بدورهم للمساءلة.

### ثالثاً: انضباط السوق

وتؤكد هذه الركيزة، بدرجة كبيرة سلامة الإفصاح والشفافية كشرط أساسي لضمان سلامة الجهاز المصرفي، والحد من المخاطر التي تواجهه. ومن ثم، فإن تحقيق انضباط السوق بصورة فعالة يتطلب نشر معلومات دقيقة وصحيحة عن رأس المال والمخاطر التي تواجه المصرف، مما يمكن المتعاملين معه من التعرف على موقفه المالي، ومدى قدرته على الاستمرار في العمل بكفاءة<sup>(3)</sup>.

### الفرع الرابع: تقييم اتفاقية بازل 2

وكأي اتفاقية، يمكن حصر إيجابيات هذه الاتفاقية وسلبياتها فيما يلي:

(1) أمل سلطان، مقررات بازل 2، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا توجد سنة نشر، ص54.  
(2) أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية، مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 وبازل 2، القاهرة، 2004، ص ص 43، 44.  
(3) Eric Lamarque, gestion bancaire, Pearson éducation France, paris, 2002, p89.

## أولاً: الإيجابيات<sup>(1)</sup>

- 1- تطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال؛
- 2- إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملاءمة للتطبيق في المؤسسات المصرفية على كافة مستوياتها؛
- 3- تحسين وتطوير سياسات وممارسات إدارة رأس المال والمخاطر لدى المؤسسات المصرفية؛
- 4- تعزيز ركائز الاستقرار المصرفي، وتطوير أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي؛
- 5- تحسين درجات الأمان والدقة في النظم المالية بتطبيق المراقبة الذاتية الداخلية في المؤسسات المصرفية.

## ثانياً: السلبيات<sup>(2)</sup>

- 1- انحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق وتطلعات الدول الصناعية الاثنتي عشرة؛
- 2- فرض ضغوط على المؤسسات المصرفية لتدعيم مستويات رسملتها ومعدلات كفاية رأس المال، بسبب المخاطر الجديدة لاسيما مخاطر التشغيل؛
- 3- المبالغة في النسبة المقترحة 20% المخصصة من رأس مال المصرف لمواجهة مخاطر التشغيل؛
- 4- وفقاً للمعايير التي وضعتها الاتفاقية، ستواجه المؤسسات المصرفية عقبات في استقطاب مصادر التمويل الدولية، بسبب التصنيفات الائتمانية المتدنية لبعض المؤسسات؛
- 5- مواجهة الضغوط من أجل تطوير سياسات إدارة المخاطر المالية وممارساتها، والانتقال تدريجياً من أسلوب التقييم الائتماني الخارجي إلى أسلوب التقييم الائتماني الداخلي.

---

(1) الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مشروع القرارات الجديدة للجنة بازل الثانية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الثالث، عمان، مارس 2002، ص32.

(2) المرجع نفسه، ص32.

## المطلب الرابع: إتفاقية لجنة بازل الثالثة

نتيجة للأزمة المالية العالمية التي كشفت عن مواطن النقص والثغرات التنظيمية في النظام المصرفي، طالبت مجموعة العشرين إعادة النظر بالتشريعات والمعايير المنظمة لعمل المصارف والمؤسسات المالية. التعريف بمقررات بازل 3<sup>(1)</sup>:

بازل 3 عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على المصارف، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي. وتهدف هذه التدابير إلى:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، أيا كان مصدرها؛

- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف؛

- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف على مستوى العالم.

ومن التدابير التي تم اتخاذها:

### الفرع الأول: تحسين نوعية قاعدة رأس مال المصارف وبنيتها وشفافيتها

اقترحت لجنة بازل أن يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين من نسبة 2% إلى 4.5%. كما أن متطلبات رأس المال الفئة 1، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة الأخرى بناء على معايير صارمة، سوف يتم رفعها من 4% إلى 6%<sup>(2)</sup>.

وقد أضافت الإصلاحات نوعا جديدا من رأس المال الذي يمكن تسميته الأموال التحوطية الإضافية تحتفظ به المصارف بنسبة 2.5%، علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية، على أن يتكون من حقوق المساهمين، حيث إن الغرض من الأموال التحوطية هو ضمان استخدامه لامتناع الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والإقتصادية. وهكذا، فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس المال الفئة 1 ورأس المال التحوطي سوف يكون بنسبة 8.5%، وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات 10.5% مقابل 8% في الوقت الراهن.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص314.

(2) Danièle Nouy, les reformes prudentielles: évolutions et impacts sur la gouvernance des établissements, banque de France, 2010, p16.

جدول رقم (9،1): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط

الوحدة: %

إجمالي رأس المال	رأسمال الفئة 1	حقوق المساهمين	
8.0	6.0	4.5	الحد الأدنى
		2.5	رأسمال التحوط
10.5	8.5	7.0	الحد الأدنى + رأسمال التحوط

Source : Danièle Nouy, les reformes prudentielle : évolutions et impacts sur la gouvernance des établissements, banque de France, 2010, p17.

الفرع الثاني: مراحل التحوط إلى النظام الجديد

سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة بطريقة تدريجية مما يعطي وقتا كافيا للمصارف لزيادة رؤوس أموالها عن طريق إبقاء الأرباح وجمع رأس المال، هذه المنهجية هي طريقة عملية إذ أنها تتيح للمصارف وقتا كافيا لرفع معايير رأس المال كما أنها أيضا لن تعيق الانتعاش الاقتصادي.

## جدول رقم (10.1): مراحل التحول إلى النظام الجديد

الوحدة: %

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.0	3.5	• الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5	1.88	1.25	0.63				• رأس المال التحوط
7.0	6.38	5.75	5.13	4.5	4	3.5	• الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال التحوط
6.0	6.0	6.0	6.0	6.0	5.5	4.5	• الحد الأدنى لرأس مال فئة I
8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	8.0	• الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
10.5	9.88	9.25	8.63	8.0	8.0	8.0	• الحد الأدنى لإجمالي رأس المال+ رأس مال التحوط

Source : site du comite de bale [www.bis.org.bcbs](http://www.bis.org.bcbs), visité le : 30/12/2012

### الفرع الثالث: مسألة السيولة

من مقترحات لجنة بازل مسألة السيولة، التي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها. والواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقرح اعتماد

نسبتين، الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)<sup>(1)</sup>. أما النسبة الثانية، فهي لقياس السيولة البنوية (NSFR)<sup>(2)</sup>.

أولاً: نسبة تغطية السيولة<sup>(3)</sup>

وتحسب بتسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي تحتفظ بها المصارف إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه.

$$LCR = \frac{\text{الأصول ذات السيولة المرتفعة}}{\text{(التدفقات الخارجة- التدفقات الداخلة) خلال شهر}}$$

وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة، وسيتم الشروع في تطبيقها ابتداء من سنة 2015.

ثانياً: نسبة صافي التمويل المستقر<sup>(4)</sup>

هذه النسبة لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي:

$$NSFR = \frac{\text{الموارد المستقرة}}{\text{احتياجات التمويل المستقرة}}$$

والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته، حيث سيتم الشروع في تطبيقها ابتداء من سنة 2018.

---

(1) Liquidity coverage ratio.

(2) Net stable funding ratio.

(3) Malle Siby / Ballez : **un petit tour de vis...et puis s'enva**/ p3/www.otc-conseil.fr, visité le : 30/12/2012.

(4) Malle siby, op-cit, p3.

## المبحث الرابع: الأزمة المالية العالمية 2008 وأثارها على الجهاز المصرفي

يعدّ النظام الرأسمالي سببا حقيقيا في حدوث الأزمة المالية العالمية (أزمة القروض العقارية)، التي هزت الإقتصاد الأمريكي ثم تلتها فيما بعد بقية الدول الرأسمالية، عندما تبين للعيان أن المنتجات المسمومة بيعت لمستثمرين كثيرين في العالم كنتيجة حتمية للعولمة المالية.

### المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية

سوف نتعرض في هذا المطلب للعلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية ومدلولها.

### الفرع الأول: العلاقة بين التحرير المالي والأزمات المالية والمصرفية

بينت دراسات تجريبية<sup>(1)</sup>، أقيمت على عينات من الدول أصابتها الأزمات المصرفية، أنها تنشأ في الغالب بفعل تطبيق سياسة التحرير المالي. والشكل أسفله يوضح فرضية الربط بين سياسة التحرير المالي والأزمات المصرفية.

---

(1) من بينها أظهرت دراسة تجريبية أجريت من طرف Reinhart et Kaminski تحت عنوان

The twin crises : The causes of banking and balance of payment problems

- قدمت في شكل ورقة عمل لصندوق النقد الدولي- على 20 دولة من آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية منتصف التسعينات وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

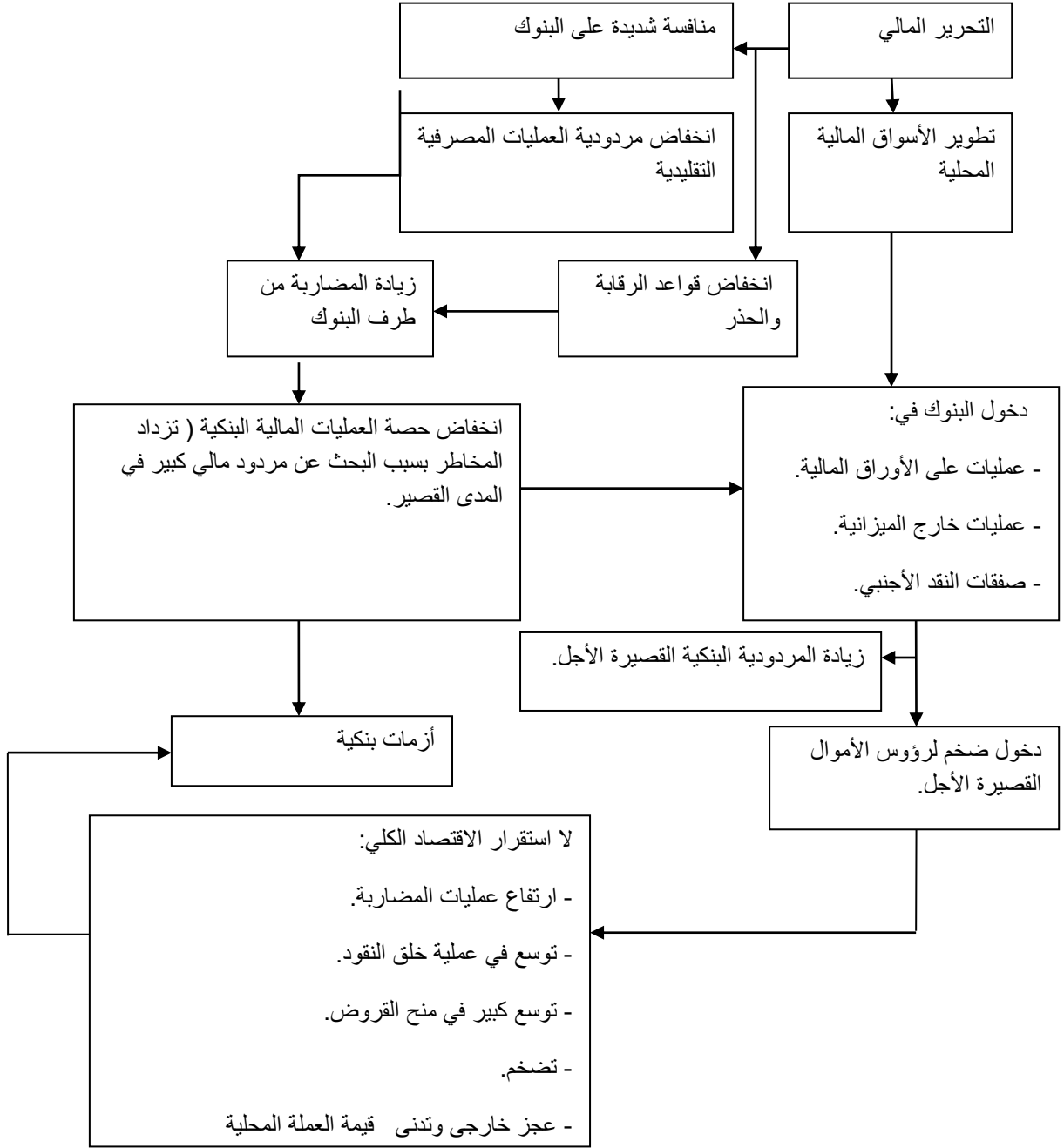
- ندرة الأزمات المصرفية والمالية خلال الستينات، وهذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي والمالي؛

- أثر ظهور موجات التحرير المالي في العالم، تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية ومعظمها كانت ناجمة عن سياسة التحرير المالي.

كذلك في دراسة أخرى أقيمت سنة 1998 من طرف Demirguc.Kut et E.Detrachiaché

بعنوان " التحرير المالي والهشاشة المالية" لدى صندوق النقد الدولي، على 53 دولة خلال الفترة 1980-1995، أكدت أن سياسة التحرير المالي تزيد من احتمالات حدوث الأزمات المصرفية.

شكل رقم (1،4): فرضية الارتباط بين التحرير المالي والأزمة المصرفية



Source : Luis Miotti, Dominique Plihon, **Libéralisation financière, spéculation et crises bancaires**, article publié dans économie internationale, n°=85, 1<sup>er</sup> trimestre 2001, p15.

ومن بين أهم العوامل التي أسهمت في حدوث الأزمات المالية والمصرفية المنافسة الشديدة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مباشرة بعد سياسة التحرير المالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص مردودية العمليات المصرفية التقليدية وانخفاضها، واتجاه البنوك والمؤسسات المالية إلى المضاربة في الأسواق المالية والتوسع في التعامل بالمشتقات المالية، والمضاربة في سوق الصرف الأجنبي والتوسع أيضا في العمليات

خارج الميزانية، مما يؤدي إلى تدفق كبير في رؤوس الأموال قصيرة الأجل، مما يسفر عنه عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي يجعله معرضاً للصدمات الخارجية. وهو ما يؤدي إلى أزمات مالية ومصرفية.

## الفرع الثاني: مفهوم الأزمة المالية

يعدّ مصطلح الأزمة المالية من أكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية، نظراً لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول، ولما اختلفت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية سيتم استعراض البعض منها.

1- من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً في مجمل المتغيرات المالية، وحجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف. هذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع والانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيره<sup>(1)</sup>.

2- وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي<sup>(2)</sup>.

وبصفة عامة، فإن العديد من الأزمات في أسواق المال قد تحدث نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع ذلك الأصل، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أو القطاعات الأخرى<sup>(3)</sup>.

(1) Eric Barthalon, **crises financières**, revue problèmes économique, n°2595, 1998, p21.

(2) عبد الحافظ السيد البدوي، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية- نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص39.

(3) عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، أنظر الموقع الإلكتروني [www.pidegypt.org/download/forum/azma.doc](http://www.pidegypt.org/download/forum/azma.doc)

## المطلب الثاني: أزمة الرهن العقاري الأمريكية والأزمة المالية والمصرفية العالمية 2008

سيتم التطرق في هذا المطلب لتبيان سيرورة الأزمة المالية العالمية، تسلسلها الزمني، مع إبراز أهم مسباتها.

### الفرع الأول: سيناريو الأزمة

إن أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي وامتدت آثارها إلى كبريات أسواق المال الدولية، وكان لها آثار كبيرة على النظام المصرفي الدولي، فما لبثت أن أصبحت أزمة مالية ومصرفية عالمية بحلول سنة 2008. وقد كشف حدوث هذه الأزمة أن مقررات لجنة بازل الأولى والثانية لم تكن كافية لدرء بعض المخاطر، كما أن عدم الالتزام بقواعد الإفصاح المالي السليم والشفافية، قد أدى إلى توسيع دائرة الدول المتضررة، وتحويل الأزمة من أزمة أمريكية إلى أزمة عالمية.

اندلعت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في بداية عام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة والممارسات المرتفعة المخاطر في الإقراض والاقتراض. وقد ظهرت الأزمة عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، التي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة<sup>(1)</sup>.

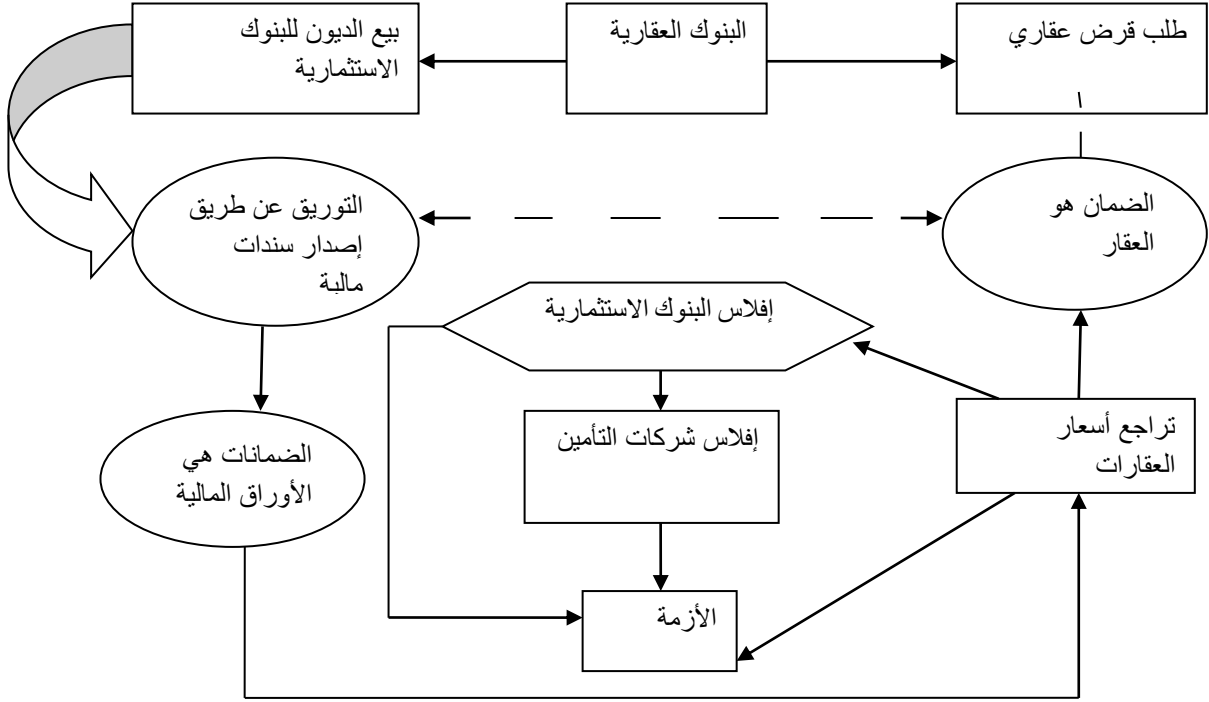
وتحديدا خلال عامي 2006 و2007، بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير المتوقع، مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل، فامتتع الكثيرون منهم عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تهوي للأسفل، ولاحقاً ذلك قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم بعد أن تفاقمت المشكلة لشركات التأمين التي وجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات، فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ) قابلة للسداد، (ب) لا يمكن سدادها<sup>(2)</sup>.

ولمزيد من التوضيح حول سيرورة الأزمة المالية العالمية التي يعيشها الاقتصاد العالمي، نوردنا في المخطط الموالي:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص278.

(2) المرجع نفسه، ص279.

## شكل رقم (5،1): سيرورة الأزمة المالية العالمية



المصدر: عبد السلام زابدي ويزيد مقران، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي: 5 و6 ماي 2009، ص14.

## الفرع الثاني: التسلسل الزمني للأزمة المالية العالمية

فيما يلي التسلسل الزمني للأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة، وبدأت تضرب أوروبا.

- **فبراير 2007**: تزايد حالات التوقف عن التسديد، مما أدى إلى عمليات إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة، حيث بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار؛
- **يونيو 2007**: مصرف الاستثمار الأمريكي Steams Bear، هو أول مصرف كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري؛
- **أغسطس 2007**: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة؛

- **سبتمبر 2007:** مصرف إنجلترا يمنح قرضا استعجاليا إلى مصرف Northern Rock لتجنبه الإفلاس، وقد تم بعد ذلك تأمينه؛
- **أكتوبر - ديسمبر 2007:** عدة مصارف كبرى تعلن انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
- **22 يناير 2008:** البنك المركزي يخفض معدل فائدته ثلاثة أرباع النقطة لتصل إلى 3.50% وهو إجراء ذو بعد استثنائي؛
- **11 مارس 2008:** تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات؛
- **16 مارس 2008:** المصرف الأمريكي Chase JP Morgan يعلن شراء مصرف Bear Stearns بسعر متدن ومع المساعدة المالية من الخزانة الفدرالية الأمريكية؛
- **30 مايو 2008:** الخزانة الفدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محددة من المصارف الكبرى؛
- **يوليو 2008:** الضغط يشتد على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mac الأمريكيتين المتخصصةتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزانة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري<sup>(1)</sup>؛
- **07 سبتمبر 2008:** وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العلاقتين في مجال قروض الرهن العقاري Freddie Mac و Fannie Mac تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار؛
- **15 سبتمبر 2008:** اعتراف بنك الأعمال Lyman Brothers بإفلاسه، بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية Bank of America، شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت.
- **16 سبتمبر 2008:** الاحتياطي الفدرالي والحكومة الأمريكية تؤمnan أكبر مجموعة تأمين في العالم AIG المهتدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأسمالها؛

(1) هارون الطاهر ونادية العقون، الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي: 5 و6 ماي 2009، ص ص13، 14.

- **17 سبتمبر 2008:** البورصات العالمية تواصل تدهورها والقرض يضعف في النظام المالي، وتكتف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية؛
- **18 سبتمبر 2008:** البنك البريطاني لويديتي اس بي يشتري منافسه اتش بي أواس المههد بالإفلاس. السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع؛
- **19 سبتمبر 2008:** الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء إلى التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة؛
- **23 سبتمبر 2008:** الأزمة المالية تغطي على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛
- **26 سبتمبر 2008:** انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك جي بي مورغان منافسه واشنطن ميوتشوال بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- **28 سبتمبر 2008:** خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم فورتيس من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك برادفورد وبنغلي؛
- **29 سبتمبر 2008:** مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها؛
- أعلن بنك سيتي غروب الأمريكي أنه يشتري منافسه بنك واكوفيا بمساعدة السلطات الفدرالية؛
- **01 نوفمبر 2008:** مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة<sup>(1)</sup>.

(1) نصيرة بوعون يحيوي، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متبعة للطباعة، الجزائر، 2011، ص ص 59، 60.

## الفرع الثالث: أسباب الأزمة المالية العالمية

ترجع الأزمة المالية إلى مجموعة من الأسباب الرئيسية وهي:

### أولاً: التوسع الكبير في إصدار أصول المديونية

بالغت المؤسسات المالية في التوسع في أصول المديونية، وكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض. ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بأن لا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها كما في حالة UBS. ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية. هذا التوسع في المديونية كان سببه الجشع، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح. وهكذا أدى الإهتمام بالريح في المدة القصيرة إلى تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

### ثانياً: أزمة قروض الرهن العقاري

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهن العقاري، فلقد عرفت سياسة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة رواجاً كبيراً بحيث إنها شكلت أحد أهم روافد النمو الإقتصادي، إذ مثل التمويل عن طريق قروض الرهن العقاري حوالي 73% من إجمالي السكنات التي تم اقتناؤها من قبل العائلات الأمريكية.

ومن بين ما تميزت به سياسة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة، خلال الفترة الممتدة من عام 1993 إلى غاية انفجار الأزمة صائفة 2007، ارتكاز سياسة الإسكان على تشجيع العائلات الأمريكية الضعيفة الدخل على شراء مسكنها عن طريق الدفع بالتقسيط.

وبدأت الأزمة فيما عرف بالرهن العقاري الأقل جودة، يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول على قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار،

وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا سميت بالرهون الأقل جودة. فهي معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولم تكف البنوك بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي التوسع في الإقراض. كيف؟

عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة لإصدار أوراق مالية جديدة يفترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية. وهكذا، فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية. وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: إنتشار المضاربات والعمليات الوهمية،** وتفتشي المعاملات بالفائدة وتنوعها، مما أدى إلى تضخم الأرباح بشكل مبالغ فيه، دون أن يقابل ذلك أية زيادة في الإنتاج أو العمليات الحقيقية أو خلق المنافع، وهو ما أسهم في انحراف جهاز السوق وعدم قدرته على أداء وظيفته في المجتمع لاسيما في تحقيق التوازن الإقتصادي.

#### رابعاً: نقص الرقابة وانعدامها والإشراف على المؤسسات المالية

تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل: المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية<sup>(2)</sup>.

وهذا استناداً إلى قول المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي ( دومينيك شترواس كان ) : " واضح أن الأزمة ناتجة من تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً... وإخفاق في آلية انضباط الأسواق..."<sup>(3)</sup>

(1) نصيرة بوعون يحيواوي، المرجع السابق، ص55.

(2) هارون الطاهر ونادية العقون، المرجع السابق ذكره، ص11.

(3) إلياس سبابا، وزير مالية سابق-لبنان، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، بيروت، 2009، ص15.

## المطلب الثالث: المشتقات المالية ودورها في انفجار الأزمة المالية

تعد المشتقات المالية من الأدوات الحديثة في العمل المصرفي وأسواق المال الدولية، ظهرت نتيجة عوامل عديدة أهمها المنافسة القوية بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها، لتعويض نقص الأرباح الناتجة عن انخفاض عملياتها التقليدية ورغبة منها في تنويع عملياتها. ولهذا فإننا سنتعرض لمفهومها، وأنواعها، ومخاطرها...

### الفرع الأول: مفهوم المشتقات المالية

تعرف المشتقات المالية بأنها: " عقود مالية تشتق قيمتها من أسعار التداول للأصول المالية أو العينية محل التعاقد مثل: السندات، والأسهم، والنقد الأجنبي والذهب وغيره من السلع."<sup>(1)</sup>

وتستخدم المشتقات المالية من قبل المؤسسات المصرفية والمالية بوصفها وسيلة لإدارة المخاطر المالية الناجمة عن أي تغيرات مستقبلية في قيمة الأصول المرتبطة بها، وأيضاً وسيلة للمضاربة بالاستفادة من فروق الأسعار عند تاريخ التنفيذ<sup>(2)</sup>. وهي عبارة عن عقد بين طرفين يهدف إلى نقل المخاطر من طرف يتعرض لها ولكنه لا يرغب في تحملها (مشتري العقد) والذي يكون عادة شركة أو مؤسسة غير مالية إلى طرف آخر لا يتعرض لها ولكنه يرغب في تحملها (بائع العقد)، وهو عادة بنك أو مؤسسة مالية، وذلك مقابل تكلفة معينة.

### الفرع الثاني: أنواع المشتقات المالية

هناك العديد من المشتقات من أهمها وأكثرها انتشاراً ما يلي:

**أولاً: العقود الآجلة** وهي اتفاق على شراء أو بيع أصل بسعر محدد مسبقاً، بحيث يتم تسليم الأصل في تاريخ لاحق<sup>(3)</sup>، يتم الاتفاق عليه وقت التعاقد، ويتم التعامل بالعقود الآجلة في الأسواق الموازية فقط، فلا يتم تداولها في البورصة ولا توجد لها سوق ثانوية.

(1) رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص46.

(2) عدنان هندي، المشتقات بين المزايا والمخاطر، مجلة المصارف العربية، المجلد الخامس عشر، العدد 137، اتحاد المصارف العربية، مايو 1995، ص99.

(3) عدنان هندي، المرجع السابق ذكره، ص99.

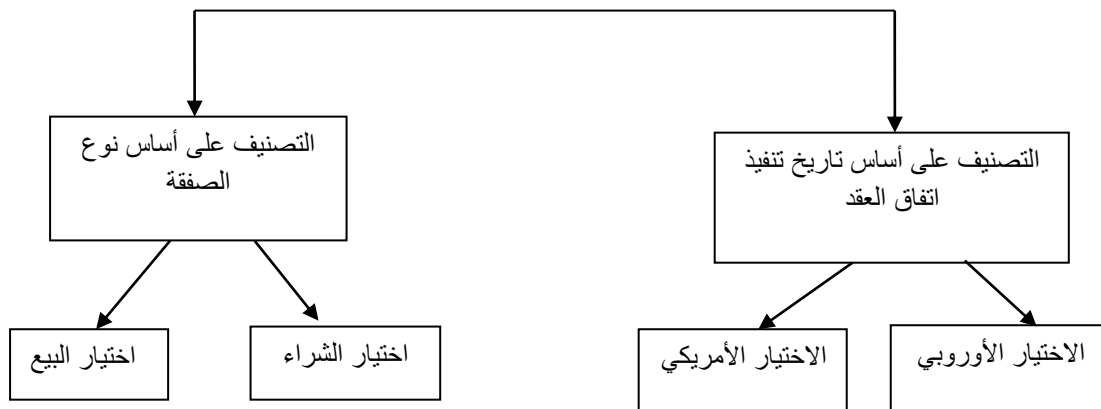
**ثانياً: العقود المستقبلية** هي عقود قانونية ملزمة تمثل اتفاقاً بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين، ويتم تداولها في البورصات<sup>(1)</sup>. تتمتع العقود المستقبلية بمجموعة من المزايا أهمها، أن حجم العقد وتاريخه نمطيان، مما يسهل عملية التداول فيه، كما أن أسواق المستقبلات تتمتع بالسيولة العالية أي إمكانية بيعها بسهولة ودون خسائر كبيرة، ومن ثم إمكانية غلق أو فتح المراكز المرغوبة بسهولة، بالإضافة إلى أنه يمكن لحاملي هذه العقود أن يعملوا على تخفيض المخاطر الرئيسية مثل: تقلبات أسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة... بشراء العقد أو بيعه، ويتم هذا بحسب وضع طرفي العقد، وتسهل هذه العملية وجود غرفة المقاصة التي تقلل من تلك المخاطر لطرفي العقد.

كما يلتزم كل من طرفي التعاقد بإيداع نسبة معينة من قيمة العقد لدى بيت السمسرة في شكل نقود أو أوراق مالية بهدف حماية كل منهما من المخاطر.

**ثالثاً: عقود الخيار**، ويقصد بها عقود تعطي لحاملها الحق (الخيار وليس الالتزام) في شراء أو بيع أصل مالي محدد خلال فترة معينة. ونظراً لأن مشتري هذا الخيار له الحق في تنفيذه من عدمه، فإنه يدفع لمن أعطاه هذا الحق (محرر الخيار) مكافأة غير قابلة للرد (تسمى علاوة) تدفع عند التعاقد ولا تعتبر جزءاً من قيمة العقد<sup>(2)</sup>.

تصنف عقود الخيار إلى عدة أنواع حسب معيار التصنيف، وهذا حسب الشكل التالي:

#### شكل رقم (6,1): أنواع عقود الخيار



المصدر: محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص331. بتصرف في المخطط

(1) عدنان هندي، المرجع نفسه، ص98.

(2) Jacques, Boissonnade, **les options exotiques : concepts et applications**, édition ESKA, Paris, 1997, p13.

الاختيار الأمريكي يعطي الحق لحاملها في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة، والاختيار الأوروبي يعطي الحق فقط في تاريخ محدد متفق عليه مسبقاً<sup>(1)</sup>. ويوجد نوعان من الخيارات على أساس نوع الصفقة هما خيارات الشراء وخيارات البيع.

**1- اختيار الشراء:** قد يعتمد المستثمر الذي يتوقع ارتفاع القيمة السوقية لورقة مالية ما يرغب في شرائها مستقبلاً، إلى امتلاك اختيار يعطيه الحق في شراء تلك الورقة في التاريخ الذي يرغب فيه وبسعر متفق عليه مقدماً، عادة ما يكون هو السعر الجاري في تاريخ إبرام الاتفاق.

**2- اختيار البيع:** ويعطي هذا الخيار الحق في بيع الأصل بسعر معين دون الالتزام بذلك، فإذا ارتفع سعر الأصل عن السعر المتفق عليه يكون من حق صاحب الخيار عدم الالتزام بالبيع، وفقاً لهذا السعر المتفق عليه، واللجوء للبيع بالسعر الأعلى<sup>(2)</sup>.

#### رابعاً: عقود المبادلة

وهي عبارة عن اتفاق بين طرفين أو أكثر لمبادلة التزامات أداة دين أو أكثر، أو تبادل الفوائد المتحققة على أصول مالية بطريقة يستفيد منها جميع أطراف التعاقد، أي كأن تقوم مثلاً بمبادلة أسعار الفائدة بين طرفين، بتكوين عقد يسمح بمبادلة مدفوعات فائدة ثابتة خلال مدة معينة مقابل مدفوعات فائدة متغيرة.

وتستعمل المبادلات أساساً للتحوط من المخاطر لاسيما مخاطر تغير سعر الفائدة، ومعدلات صرف العملات الأجنبية، وتشمل عقود المبادلات أنواعاً عديدة منها: مبادلة أسعار الفائدة، ومبادلات العملات<sup>(3)</sup>.

#### 1- عقود مبادلة أسعار الفائدة:

هي عملية تتم بين طرفين لمبادلة فائدة محسوبة بتطبيق معدلات ثابتة أو متغيرة بفائدة أخرى محددة مسبقاً، وتوفر عقود المبادلات بعض الوسائل لتقليل التكاليف المالية المرتبطة بالمعاملات المالية.

(1) رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص15.

(2) رشيد بوكساني، المرجع نفسه، ص15.

(3) فوزي هاشم، العبادي دباس، الهندسة المالية، وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص85.

## 2- عقود مبادلة أسعار الصرف:

وتتضمن عملية مبادلة بين عمليتين مختلفتين في شراء إحداهما وبيع الأخرى على أساس السعر الفوري، وفي الوقت نفسه إعادة بيع الأولى وشراء الثانية بموجب سعر المبادلة (السعر الآجل)، الذي يتم تحديده وفق الفرق القائم بين أسعار الفائدة السائدة حينئذ على إيداع العمليتين وإقراضها. وتستخدم المؤسسات المالية والمصرفية، هذا النوع من المبادلات في توفير السيولة التي تحتاجها من عملة معينة، بمبادلتها بعملة أخرى لديها فائض منها.

### الفرع الثالث: مخاطر التعامل في المشتقات

رغم أن التعامل في المشتقات المالية يستهدف الحد من المخاطر وتقلبات معدلات الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات وارتباطها بالتوقعات المستقبلية فإنها تثير بدورها مخاطر في حد ذاتها.

وتشير تجارب بعض المصارف والمؤسسات المالية إلى خطورة الإفراط في استخدام هذه الأدوات المالية المستحدثة، حيث أدت إلى خسائر كبيرة، وانهارت على إثرها بعض المصارف، الأمر الذي دفع بلجنة بازل إلى تطوير أساليب الرقابة لقياس المخاطر الناجمة عن التعامل بالمشتقات المالية.

### الفرع الرابع: التسنيذ أو التوريق

وهو أحد الابتكارات المالية الحديثة، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد. ويشير مصطلح التوريق إلى عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، ويعني ذلك أنه يتم تحويل ديون المؤسسات والهيئات المقترضة من المقرض الأساسي وهو البنك إلى مقترضين آخرين، وهم مشترو الأوراق المالية المتداولة، وهو ما يطلق عليه بعملية التمير المالي<sup>(1)</sup>. وقد شجع على نمو التعامل بالتسنيذ العديد من الأسباب منها:

- أزمة المديونية العالمية وزيادة خسائر المصارف، وارتفاع تكلفة التشغيل، واتجاه كبار المقرضين إلى الأسواق العالمية المالية وتراجع دور المصارف في الوساطة؛

(1) محمد زيدان، رشيد دريس، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر، 2004، ص412.

- انتعاش أسواق السندات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل، والتوسع في إصدار السندات من طرف المصارف بهدف الحصول على التمويل طويل الأجل؛
- أدت عمليات التسنييد إلى زيادة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية، حيث اتجهت إلى توريق القروض عالية الجودة، التي تزداد توقعات سدادها في الآجال المحددة حيث تلقى الأوراق المالية المصدرة بها إقبالا كبيرا في الأسواق المالية؛
- أدى انتشار عمليات التسنييد بالمصارف إلى التحول جزئيا من الأعمال المصرفية التقليدية إلى التوسع في التعامل في الأوراق المالية؛
- أدى التعامل في التسنييد بالمصارف إلى إدخال أساليب مستحدثة في إدارتها وتسييرها للأصول، بالإضافة إلى هذا أدى انتشار عمليات التسنييد أو التوريق في المعاملات المالية والمصرفية إلى تطوير أساليب الرقابة والتحوط من المخاطر.

#### المطلب الرابع: أثر الأزمة المالية العالمية في الجهاز المصرفي<sup>(1)</sup>

أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى ضخ حجم كبير من الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ عدد كبير من المصارف، وفي الوقت نفسه أدت إلى إفلاس واختفاء العديد من المصارف، ومن أهم هذه المصارف Goldman Sachs الذي يعدّ من أكبر بنوك الأعمال في وول ستريت والذي عمل على ضخ 3 ملايين دولار في أوت 2007 لإنقاذه، بالإضافة إلى بنك أندي ماك الذي اختفى من الساحة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يعدّ من أضخم البنوك إذ يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار، وفي مارس 2008 أفلس بنك Lyman Brothers، الذي هو رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية، شجع هذا البنك المواطنين الأمريكيين على الاقتراض بدون ضمانات لقروضهم، وعندما حان وقت دفع أقساط القروض للبنك عجزت العائلات الأمريكية على السداد، وبذلك لم يستطع البنك تسديد المسحوبات على الودائع، وبذلك تسبب إفلاسه بآثار سلبية كبيرة في الأسواق العالمية أدى إلى تراجعها، مما نتج عنه عدم قدرة البنك المركزي الأمريكي على تحديد الحجم الإجمالي للقروض العقارية ذات المخاطر المرتفعة وعدم قدرته على تقديم المعلومات الكافية حول قائمة المؤسسات المالية المتضررة من الأزمة، والذي ضاعف بدوره درجة القلق لدى الجمهور وجعل المؤسسات المالية الأمريكية تجد صعوبات كبيرة في بيع قروضها في السوق، والحصول

(1) سمير آيت عكاش، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012، ص153.

على السيولة اللازمة. فمؤسسة إعادة تمويل القروض العقارية American Home mort-gage investement، نظرا لعدم تحصيل مدفوعاتها أعلنت في أوت 2007 عن تسريح أغلبية عمالها، وتعدّ هذه المؤسسة أكبر ثاني بنك مقرض في السوق العقاري أعلن عن إفلاسه.

### الخلاصة:

بفعل العولمة المالية نتج العديد من التحديات التي أصبحت تواجه المصارف، وتمثلت أهم هذه التحديات في تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وما نتج عنه من زيادة حدة المنافسة، ومما يزيد من حدة هذه التحديات أمام المصارف متطلبات اتفاقية لجنة بازل من أجل استيفاء كفاية الرأس المال، وهذا للارتقاء بالأداء المصرفي.

كما أن الأزمة المالية العالمية أثرت في الجهاز المصرفي في مختلف الدول، وكشفت عن الترابط الوثيق بين الاقتصاديات كلها. وللخروج منها تطلب تدخل الحكومات والبنوك المركزية لإعادة الانضباط للجهاز المصرفي بما يمكنه من أداء وظيفته بحيوية.

تعدّ العولمة المالية تحديا أمام الجهاز المصرفي، لا بد من مسابرتة، بإتباع مجموعة من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات وتطوير أداء الجهاز المصرفي، وهو ما سيأتي ذكره في الفصل الثاني.

## الفصل الثاني:

التوجهات الحديثة لتطوير أداء

الجهاز المصرفي

## تمهيد:

بعد التعرف على أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل عالم مصرفي متغير، من أهم ملامحه التحرير والانفتاح والمنافسة والإبداع، بات لزاما على المصارف تبني استراتيجيات وسياسات ملائمة من شأنها تحسين أداء الجهاز المصرفي للتكيف مع هذه التحديات والمستجدات.

وعليه، سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم التوجهات الحديثة الواجب على المصارف إتباعها للارتقاء بأدائها إلى مستوى أحسن، وتأثير هذا الأداء في النمو الاقتصادي. وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: خصخصة المصارف.

المبحث الثاني: الاندماج المصرفي والتوجه إلى المصارف الشاملة.

المبحث الثالث: المصارف الإلكترونية.

المبحث الرابع: تأثير تطور أداء الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: خصخصة المصارف

تعدّ عملية خصخصة المصارف أحد نواتج العولمة، وقد تزايد الاتجاه نحو خصخصة المصارف في إطار تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي والتحول لآليات السوق.

ونظرا للأداء الضعيف الذي يتميز به الجهاز المصرفي في بعض الدول النامية، أصبح من الضروري اللجوء إلى خصصتها بهدف تطويرها ورفع من أدائها، وقدرتها على المنافسة، والاستمرار في ظروف أفضل. ولمعرفة أهمية هذه الظاهرة لا بد من التعرف على مفهومها والأسباب التي أدت إلى ظهورها وتوضيح الجوانب المختلفة بها.

### المطلب الأول: مفهوم خصخصة المصارف

لجأ كثير من الدول للخصخصة بوصفها حلا لمشاكلها الاقتصادية، نظرا لما أصاب القطاع العام من معوقات وضعف شديد، وعدم فاعلية في إنجاز الدور المنوط به.

وقد تعددت المفاهيم والمعاني العلمية التي تحاول أن تحدد معنى الخصخصة، وتدور هذه المفاهيم حول الآتي:

1- يعرف البنك العالمي الخصخصة بأنها: "زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الدولة، أو ممتلكاتها."<sup>(1)</sup>

2- تعبّر الخصخصة<sup>(2)</sup> عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة لصالح الخواص، أو تمكينهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة، وتعدّ الخصخصة إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم تدخل الدولة، وعملا على ترشيد الإنفاق العام، ورفع كفاءة المؤسسات."<sup>(3)</sup>

من هذا المنطلق، يمكن تلخيص مفهوم الخصخصة في ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

أ- توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد؛

(1) كمال رزيق، رحمون بوعلام، تقنيات وأساليب خصخصة المصارف، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقسة، مخاطر وتحديات، جامعة جيجل، يومي: 10 و 11 ماي 2005، ص02.

(2) لمصطلح الخصخصة مرادفات كثيرة تعبّر عن المفهوم نفسه، مثل التخصيصية، الخصوصية، التخاصية، نزع الملكية العامة.

(3) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص237.

ب- إنها الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وبيعها للقطاع الخاص لتحقيق الإنتاجية والربحية؛

ج- الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي لمواكبة النظام العالمي الجديد وتحقيق التحرر الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

ولا يختلف مفهوم خصخصة المصارف عن المفهوم العام للخصخصة: ويعني قيام الدولة بتحويل إدارة المؤسسات المصرفية العامة أو ملكيتها جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص، ضمن إطار شامل هو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي العام، وتوسيع نطاق دور القطاع الخاص وإسهامه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### المطلب الثاني: الأبعاد المختلفة لخصخصة المصارف

إن لخصخصة المصارف العديد من الأبعاد التي يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق برنامج ناجح لها. ومن هذه الأبعاد أهمها<sup>(2)</sup>:

#### الفرع الأول: البعد الإداري

يتيح هذا البعد إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة. فالخصخصة تمكن المصارف من أخذ مجال أوسع من الحرية في اتخاذ القرارات في مجالات التوظيف والاستثمار وتجميع المدخرات وأداء الخدمات المصرفية لمسايرة الظروف والتطورات التي فرضتها العولمة.

فالمسألة تحتاج إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيداً عن التدخل الحكومي، مما سيؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي، ويزيد فعالية الإدارة المصرفية وكفاءتها.

#### الفرع الثاني: البعد التنموي للمصارف العامة وضرورة مراعاته

تلجأ الدولة إلى خصخصة بعض المصارف العامة خصخصة جزئية، نظراً للدور الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، في إطار ضوابط معينة. ويجب أن تراعي هذه الضوابط تحقيق المصالح الاقتصادية للاقتصاد الوطني عند اختيار أسلوب

(1) عبد الرزاق خليل، محمد زرقون، أثر التغيير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف، 2005، ص163.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص ص212-219.

الخصخصة، وضمان حقوق العاملين، وعدم الإخلال بالتوازن النقدي والمالي، على أن يتم ذلك تحت رقابة البنك المركزي.

### الفرع الثالث: البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصخصة المصارف

تخضع عملية خصخصة المصارف العامة في تنفيذها إلى أحد الأساليب التالية، بالنظر إلى صيغة الملكية والأهداف المراد تحقيقها من هذه العملية:

**الأسلوب الأول:** زيادة رأسمال المصرف المختار للخصخصة، بالاكنتاب العام لصالح القطاع الخاص، وهذا عن طريق البورصة مع اختيار الوقت المناسب (حالة السوق). ويوفر هذا الخيار مزايا تنشيط سوق رأس المال.

**الأسلوب الثاني:** طرح أسهم رأس المال الكلي للاكنتاب، ومن ثم تقييم المصرف المطروح للخصخصة، وتحديد قيمة السهم الواحد، ويكون هذا التقييم بمعرفة جهات متعددة وتحت إشراف البنك المركزي.

**الأسلوب الثالث:** الخاص بخصخصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال.

**الأسلوب الرابع:** البيع لمستثمر رئيسي.

### الفرع الرابع: البعد الزمني لخصخصة المصارف

وهناك اتجاهان رئيسيان فيما يتعلق بالبعد الزمني لخصخصة المصارف هما:

**الاتجاه الأول:** يرى تأجيل خصخصة المصارف لحين الإنتهاء من خصخصة المشروعات الإنتاجية، قصد إتاحة فكّ الاشتباك المالي بين هذه المشروعات والمصارف، وهو ما سيحسن من وضعية المصارف، ويؤدي إلى تقييم مرتفع لأسهمها.

**الاتجاه الثاني:** يحدّد خصخصة المصارف في مرحلة مبكرة ودون تأجيل، من خلال خطة تدريجية للوصول إلى الكيانات المصرفية الكبرى.

### الفرع الخامس: البعد القانوني لخصخصة المصارف

يتحقق هذا البعد بوضع التشريعات والقوانين المناسبة لإيجاد قاعدة قانونية متينة تضمن الانتقال السليم للمصارف العامة إلى الملكية الخاصة، وتوضح مختلف الجوانب النظامية المتعلقة بهذه العملية.

## المطلب الثالث: دوافع خصخصة المصارف وأهدافها

إن الرغبة في مواكبة التطورات العالمية واعتبارات الرقي في الأداء، بالإضافة إلى ما تشهده الساحة المصرفية من تجديد وإبداع يمثل تحديات تؤثر في المصارف نحو تحسين أدائها وموقعها التنافسي. ومن ثم تعدّ خصخصة المصارف خيارا استراتيجيا لتحقيق ذلك.

### الفرع الأول: الدوافع

اتجه البعض إلى النظر إلى خصخصة المصارف حلا ناجحًا للمشكلات التي ترتبت عن ملكيتها العامة، ويرتكز قرار تحويل ملكية المصارف العامة إلى القطاع الخاص على عدة دوافع أهمها:

أولاً: زوال دوافع الملكية العامة للمصارف في ظل العولمة، نظرا لدور الدولة الكابح للنشاط المالي بصفة عامة، والجهاز المصرفي بصفة خاصة. فقد كانت سيطرة الدولة واضحة من خلال تحديد أسعار الفائدة والرقابة على الائتمان، مما نتج عنه مشاكل وخيمة. يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- قصور استجابة هيكل أسعار الفائدة لمتغيرات السوق؛

2- ضعف دور الوساطة المالية الرسمية؛

3- تدني تكلفة الإقراض مما شجع على الإفراط في الإقراض من الجهاز المصرفي؛

4- ارتفاع معدلات التضخم، وتزايد الفساد داخل المصارف العامة بالإضافة إلى تزايد العمالة الزائدة، واختلاط الأهداف المالية والاقتصادية لبعض المصارف بوصفها مؤسسات تهدف إلى الربح بأهداف سياسية واجتماعية<sup>(1)</sup>. وهو ما أدى إلى عدم تماشي دوافع الملكية العامة مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: إن تبني سياسة الخصخصة في ظل السوق المفتوحة يؤدي إلى معالجة فشل القطاع العام وتصحيحه، كما أن القطاع الخاص من شأنه إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم. ففي ظل القطاع العام يميل السياسيون إلى استغلال إمكانيات هذا القطاع في إبراز إنجازات وتحقيق مكاسب شخصية من وراء ذلك.

يتحرر القرار الإداري في ظل الخصخصة من سيطرة الأجهزة الحكومية، كما يتحرر العمل الإداري في سعيه إلى المخاطرة في مجال الأعمال. لكن بالرغم من ذلك، تبقى الدولة موجودة عن طريق سن القوانين والتشريعات التي تضمن سير عملية الخصخصة.

(1) أحمد خليل الضبع، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2000، ص ص 14- 17.

ثالثاً: توقيع الدول النامية لاتفاقيات واجبة النفاذ أصبحت جزءاً من نظامها التشريعي والقانوني، كالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية.

#### رابعاً: الدافع الاقتصادي والمالي

إن خصخصة المؤسسات المالية المصرفية بصفة عامة يعدّ وسيلة فعالة لتقليل التزامات الدولة، إضافة إلى تحسين مردودية المصارف، وتخفيض تكلفة القروض والاندماج في الأسواق العالمية.

خامساً: ويمكن للخصخصة أن تساعد في<sup>(1)</sup>:

1- معالجة ضعف ونقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات المصرفية.

2- معالجة العجز في الموازنة العامة أوفي ميزان المدفوعات، حيث تؤدي الخصخصة إلى:

أ- زيادة حصيلة الدولة من بيع وحدات القطاع العام، وبالتالي زيادة الإيرادات؛

ب- تشجيع القطاع المصرفي الخاص على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية، وبالتالي التخفيف من النفقات؛

ج- تحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة، وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، إذ تتحقق الكفاءة المصرفية المتلى في ظروف المنافسة الكاملة.

إن تجارب الخصخصة في الدول المتقدمة أثبتت أن القطاع الخاص في كثير من الدول أدى إلى رفع الكفاءة الاقتصادية للمصارف، والتي يمكن قياسها بمعدل العائد، وهو عبارة عن نسبة الأرباح الصافية إلى رأس المال، وهذه النسبة تعبر عن مجموع النشاطات المصرفية بالنسبة إلى مجموع رأسمال المصرف المتاح، حيث يعبر ارتفاع معدل العائد عن ارتفاع معدل الأرباح<sup>(2)</sup>. والجدول التالي يبين معدل العائد في مصارف بعض الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1994-1998:

(1) صلاح الدين حسن السبسي، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 143.

(2) Dominique Lacoue – Labarthe, les banques en France, privatisation, restructuration, consolidation, édition economica, Paris, 2001, pp333, 334.

جدول رقم (1،2): معدل العائد المالي لمصارف بعض الدول المتقدمة في الفترة 1994-1998.

الوحدة: %

الدول السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
و.م.أ	14.9	15.6	15.7	16.1	15.2
بريطانيا	21.3	19.6	20.2	19.4	18.8
ألمانيا	7.2	8.4	9.3	8.2	10.8
فرنسا	1.4	4.0	7.6	9.6	9.5
اسبانيا	11.6	11.4	11.7	14.2	14.5
إيطاليا	1.8	2.7	2.4	0.5	9.0
سويسرا	7.3	6.6	2.3-	2.4	9.5

Source : Dominique lacoue-labarthe, les banques en France, privatisation, restruction, consolidation, édition economica, paris, 2001, p 334.

يوضح الجدول أعلاه وضعية المصارف الفرنسية مقارنة بالدول المبينة في الجدول، على اعتبار أن فرنسا قامت بتجربة ناجحة في مجال خصخصة المصارف العامة، حيث سجلت إرتقاعا محسوسا في معدل العائد، خاصة منذ سنة 1996، حيث ارتفع من قيمة 7.6% إلى 9.5% سنة 1998، وهو معدل متوسط مقارنة بالنتائج المحققة من طرف مصارف إيطاليا وسويسرا، ولكنها بعيدة نوعا ما عن مصارف ألمانيا، الولايات المتحدة وبريطانيا، التي سجلت أعلى نتيجة سنة 1996 بقيمة 20.2%.

### سادسا: دافع الاستجابة لمتطلبات العولمة

تعتمد الدول إلى خصخصة مصارفها لمواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي، الذي يتمثل بعضه

في:

1- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي بوصفها منافسا للمصارف<sup>(1)</sup>؛

2- إنتشار ظاهرة الإندماج المصرفي التي أدت إلى وجود مصارف عملاقة قادرة على المنافسة؛

(1) طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص223.

3- التوسع في الخدمات الإلكترونية المصرفية وتطويرها وتحديثها؛

4- تبني المصارف خيار الصيرفة الشاملة ذات الخدمات المتنوعة، التي جعلت المصارف العمومية غير قادرة على المنافسة، بسبب اكتسابها لحصص إضافية من السوق المصرفية، وهو ما جعل الدول تلجأ إلى خصخصة مصارفها العمومية باعتبارها ضرورة حتمية من أجل تحسين الخدمات المقدمة للعملاء وتوسيعها<sup>(1)</sup>؛

5- يتم اللجوء أيضا إلى خصخصة المصارف العمومية بدافع تطوير الإدارة ورفع مستوى كفاءة العاملين، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، وتوسيع نطاقها الجغرافي؛

6- التذني المتواصل في أداء المصارف العامة وتدهور أوضاعها ومستوى خدماتها.

فخصخصة المصارف تعدّ أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

### الفرع الثاني: الأهداف المتوقعة تحقيقها من خصخصة المصارف

تسعى الدولة من خلال خصخصة المصارف العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

#### أولاً: زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي

تؤدي زيادة المنافسة بين المصارف إلى خفض هامش الوساطة المالية، كما أن التنافس المتزايد بينها سوف يجعلها توجه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر ربحية<sup>(2)</sup>، مما قد يسهم في إعادة تخصيص الائتمان المصرفي بالاعتماد على المعايير الإقتصادية السليمة<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة، لاسيما عن طريق الابتكار والاستحداث. وتؤدي كذلك إلى تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأكثر ربحية، وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحسين الأداء الإقتصادي.

ويعدّ تحرير معدلات الفائدة من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة المنافسة المصرفية، بما يرفع كفاءة استخدام القروض. ولهذا، نجد الكثير من الدول تدعم استقلالية البنك المركزي من أجل وضع سياسة نقدية ملائمة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 220-222.

(2) عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المرجع السابق ذكره، ص 1092.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 222.

## ثانياً: تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية

ما تزال الأسواق المالية على مستوى الاقتصاديات الناشئة غير متطورة بالقدر الكافي، ويمكن للخصخصة بطرح الأسهم أن تسرع تطوير سوق الأوراق المالية وتضاعف كفاءتها، وترفع حجم المكاسب في النمو الاقتصادي كما تحفز توفير السيولة في الأسواق<sup>(1)</sup>. ومن سمات أسهم المصارف أنها تلقى ثقة واسعة في التداول، بالإضافة إلى أن طرح الأسهم للاكتتاب العام يوسع قاعدة الملكية للجمهور، وهذا ما يشجعهم على زيادة مدخراتهم من أجل شراء تلك الأسهم، ويجعل عملية تحويل الملكية أكثر سهولة<sup>(2)</sup>.

وكما تؤدي الخصخصة إلى ازدهار سوق المال وتنشيطها، فإن هذه السوق تعدّ أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ الخصخصة، حيث تُسهم في توفير المال للمصارف التي تخضع للخصخصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يعمل سوق المال أو البورصة على تقييم المصرف بتحديد قيمة الأسهم وفقاً للعرض والطلب.

## ثالثاً: تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية

تؤدي عملية خصخصة المصارف العامة إلى تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري، بخفض درجة التدخل السياسي في عمليات المصارف، بالإضافة إلى نقل الإدارة من موقع المسؤولية أمام البيروقراطية، إلى موضع المسؤولية أمام حملة الأسهم. وهذا ما يُسهم في حرية اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية، أو الإسهام في دعم أسواق المال والنقد<sup>(3)</sup>.

بما أن المصارف خاضعة لعوامل المنافسة والتطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، فإن هذا يجعلها بحاجة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها عن التدخل الحكومي.

## رابعاً: ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية

يدفع تخفيض سيطرة الدولة على المصارف بالحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام، وتتيح خصخصة المصارف إدارة جيدة للسياسة النقدية وبطرائق غير مباشرة، مثل استخدام السوق المفتوحة من خلال بيع وشراء أوراق مالية متطورة وخاضعة لآليات السوق، بدلاً من التدخل في تخصيص الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة<sup>(4)</sup>.

(1) عصام الدين أحمد أباطة، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية بالقاهرة، مصر، 2010، ص 220.

(2) عبد الحميد الشواربي، المرجع السابق ذكره، ص 64.

(3) عبد الحميد الشواربي، المرجع نفسه، ص 1093.

(4) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 223.

## المطلب الرابع: إجراءات خصخصة البنوك

إن الإجراءات الواجب إتباعها عند تطبيق برنامج الخصخصة للمصارف، هي كالآتي<sup>(1)</sup>:

**أولاً:** تهيئة الرأي العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية الخصخصة، إذ ينبغي القيام بهذه الحملة قبل البدء بتنفيذ الخصخصة، من أجل توضيح مفاهيمها وآثارها المتوقعة عبر مختلف وسائل الإعلام، بعقد الندوات والمحاضرات وغيرها.

**ثانياً:** إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة المصارف، كإصدار قوانين وتشريعات منظمة لعمليات الخصخصة، تبين كيفية التنازل عن المصارف العامة، ونسبة الأصول المتنازل عنها، والفئات الموجهة إليها عملية العرض، مع تعيين قائمة المؤسسات المصرفية المعنية بعملية التنازل.

**ثالثاً:** التقييم الدقيق لأصول المصارف وخصومها، وتعدّ من أهم الإجراءات التي تضمن خصخصة ناجحة، إذ ينبغي أن يتم تقييم موضوعي ودقيق لأصول المصرف وخصومه، قصد تجنب المشاكل التي قد تترتب عن عدم الإفصاح والشفافية.

**رابعاً:** إعادة الهيكلة المالية للمصارف محل الخصخصة، ومعالجة مشكلات القروض المتعثرة، وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية، في إطار تهيئتها للخصخصة.

**خامساً:** عملية الطرح واختيار الأسلوب الأمثل للخصخصة

**سادساً:** ضمان حقوق العاملين بالمصارف محل الخصخصة.

**سابعاً:** تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية والمالية من خلال:

1- تطوير التشريعات المنظمة لعمل المصارف؛

2- إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار؛

3- وضع ضوابط ملكية المصارف؛

4- دعم استقلالية البنك المركزي وتدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباته.

(1) المرسي السيد حجازي، الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001، ص32.

## المبحث الثاني: الاندماج المصرفي والتوجه نحو المصارف الشاملة

يعدّ الاندماج المصرفي من النواتج الأساسية للعولمة، كما يعدّ أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذي تزايد تأثيره بقوة مع تزايد الإتجاه نحو عولمة المصارف. وفي ضوء العولمة المتزايدة ومقررات لجنة بازل والتهديدات الناشئة جراء احتدام المنافسة خاصة بعد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، أدى ذلك إلى تشكيل كيانات مصرفية عملاقة قادرة على استيعاب هذه التهديدات وتحويلها إلى فرص نمو. وبالتالي، مهد الطريق للتوجه نحو المصارف الشاملة، التي تقوم على تنويع كامل للوظائف لتلبية كل طلبات العميل.

### المطلب الأول: الاندماج المصرفي

الاندماج المصرفي هو أحد وسائل النمو والبقاء والاستمرار. فمن أجل تثبيت مركزه في السوق وضمان متانته، يعتمد مصرف ما إلى ضم مصرف واحد أو أكثر إليه أو إلى الإتحاد مع مصرف آخر، للاستفادة من مبدأ وفورات الحجم واحتلال مساحة وحصة أكبر في السوق، وكذا توليد مصادر جديدة للربح والاستفادة مما يتيح التقدم التكنولوجي من خدمات وأدوات مبتكرة. ولمزيد من الإيضاح سنتناول فيما يلي: مفهوم الاندماج المصرفي وأنواعه، دوافعه وكل ما يتعلق به.

### الفرع الأول: مفهوم الاندماج المصرفي

تعددت التعريفات الخاصة بالاندماج المصرفي، واختلطت المفاهيم وتنوعت وتداخلت في هذا المجال بين ثلاثة مفاهيم هي الاندماج، الدمج والاستحواذ.

#### - الاندماج المصرفي<sup>(1)</sup>:

لأغراض التوحيد يفضل استخدام مفهوم الاندماج المصرفي مقابلا في اللغة العربية للمصطلح الأجنبي fusion، حيث إنه ما يحدث في ظل العولمة من عمليات مصرفية تكاملية إرادية لأغراض زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن الاندماج المتكافئ للحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج.

#### - الدمج المصرفي<sup>(2)</sup>:

يشير إلى المصطلح السابق نفسه، إلا أنه يقوم على عمل غير إرادي تتخذه الأجهزة الرقابية والتنظيمية في الدولة بهدف تنفيذ سياسة معينة بما يخدم المصالح القومية، وبتماشى مع الأهداف الاقتصادية والسياسية التي

(1) سعدون بوكبوس وزياد أبو موسى، أثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك التجارية (البنك الأردني وبنك الأعمال)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، جامعة الجزائر، 2004، ص 41.

(2) محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 42، 43.

تسعى إلى تحقيقها. فعندما ترى تلك الأجهزة ضرورة وجود كيانات اقتصادية ضخمة يمكنها الاستمرار في المنافسة وتحسين مستوى رأس المال، فإنها تلجأ إلى أسلوب دمج المصارف.

#### – الاستحواذ(1):

يشير إلى أن عمليات الاندماج تتم بين مصرف كبير ومصرف صغير أو أكثر، وأن الأخير يذوب في المصرف الكبير ويحمل اسمه في الغالب. وبالتالي يمكن أن يكون الاستحواذ درجة من درجات الاندماج المصرفي الإرادي.

وبالتالي، يمكن تعريف الاندماج المصرفي بأنه: " اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذويانها إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد" (2).

كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي " عبارة عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، وهو ما يطلق عليه الاتحاد "consolidation" أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير، وهو ما يطلق عليه المصرف الدامج أي fusion. وقد يكون الاندماج جزئيا من خلال الاستحواذ "acquisition"، أي استحواذ حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف " (3).

مما سبق، يمكن استنتاج أن الاندماج المصرفي في ظل العولمة ضرورة حتمية للمصارف الصغيرة واتفاق لتعظيم العائد للمصارف الكبيرة، حيث يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للكيانات المندمجة والتمتع بوفورات الحجم الكبير وزيادة القدرة على تطبيق تكنولوجيا العمل المصرفي وتخفيض تكلفة أداء الخدمات المصرفية والارتقاء بجودتها وإعادة هيكلة المصارف، بحيث تكون أكثر قدرة على التعامل مع العولمة والكيانات المصرفية العملاقة التي تتشكل في عصر التكتلات الكبيرة.

(1) محمود أحمد عبد الرحيم التوني، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص63.

(2) Angenieux Gilbert, les fusions et l'évaluation des entreprises, préface de pierre lassègue, revue économique, vol 22, n°4, paris, jul 1971, pp13-17.

(3) إبراهيم شحاتة، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك، "تجارب وخبرات"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص289.

وعليه، فإن الاندماج المصرفي يقدم بذلك حلاً حاضرة لمشاكل قائمة وأجلة، سواء كانت لمتطلبات النمو والتعاون وضرورتهما، والمشاركة، أو لاحتياجات الإستمرار، وهو ما يظهر لنا بوضوح أهمية الاندماج بوصفه أداة ووسيلة للتعايش في عالم العمالة.

## الفرع الثاني: أنواع الاندماج المصرفي

وتتنوع عمليات الاندماج مع تنوع الأسباب والظروف وتعددتها، وكذا الأهداف المستقبلية من عملية الاندماج. ومن ثم، فإن مجمل هذه العناصر يجعل للاندماج المصرفي أنواع متعددة، ولكل منها دواعي استخدام. وعلى هذا، يمكن أن تحدد أنواع الاندماج المصرفي بالاستناد إلى معايير معينة على النحو التالي:

### أولاً: الاندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

توجد تصنيفات عدة لأنواع الاندماج وفق ما يأتي:

#### 1- الاندماج الأفقي:

هذا النوع من الاندماج يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نوع النشاط نفسه أو الأنشطة المترابطة بينها، مثل المصارف التجارية أو مصارف الاستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة<sup>(1)</sup>. ويكون الهدف تحقيق اقتصاديات الحجم والحصول على أرباح احتكارية نتيجة احتكار السوق<sup>(2)</sup>.

ويعاب على هذا النوع من الاندماج أنه يترتب عليه نوع من الاحتكارات المصرفية العملاقة في السوق المصرفية، وهو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينيات، حيث كانت معظم الاندماجات التي حدثت في هذه الفترة تعمل في النشاط نفسه، وهو الأمر الذي أدى بالسلطات التشريعية الأمريكية إلى سن القوانين التي تحدّ من مثل هذا النشاط ضماناً لسيادة المنافسة<sup>(3)</sup>.

#### 2- الاندماج العمودي:

وهو الاندماج المصرفي الذي يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصرف الكبير. ومثال على

(1) محمود أحمد عبد الرحيم التونسي، المرجع السابق ذكره، ص74.

(2) عصام الدين أحمد أباطة، المرجع السابق ذكره، ص603.

(3) عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية، المرجع السابق ذكره، ص94.

ذلك ما حدث في القطاع المصرفي المصري من حالة اندماج خمسة عشر مصرفاً من مصارف التنمية الوطنية في المحافظات في المصرف الوطني للتنمية بالقاهرة.

والأساس المنطقي للاندماج العمودي هو استئصال تكلفة التبادل السوقي والتعاقدات، مع الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة<sup>(1)</sup>.

### 3- الاندماج المختلط:

ويقصد به النوع الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها، مثل الاندماج الذي يتم بين أحد المصارف التجارية وأحد المصارف المتخصصة، أو أحد المصارف المتخصصة وبين مصرف استثمار أو أعمال. ويحقق هذا النوع من الاندماج التكامل في الأنشطة وتنوعها وممارسة نشاط المصارف الشاملة. ويلاحظ أن هذا النوع من الاندماج هو الذي أصبح سائداً في فترة التسعينيات التي تميزت بتعدد النشاط المصرفي ونمو الصيرفة الشاملة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج

يتم تقسيم الاندماج المصرفي وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع، وهي:

#### 1- الاندماج الطوعي (الإرادي):

هذا النوع من الاندماج يتم بموافقة كل من إدارة المصرف الدامج والمصرف المندمج. وفي ظل هذا النوع، نجد أن المصرف الدامج الذي يخطط للحصول على المصرف المدمج يتقدم بعرض للشراء إلى مجلس إدارة المصرف المدمج. ومن ثم تقوم إدارة كل من المصرفين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي المصرفين توصي فيها بالموافقة على الاندماج، وفي حالة عدم وجود معارضة من جانب الحكومة، فإن المصرف الدامج ينقل ملكية المصرف المدمج إليه<sup>(3)</sup>. ويندرج تحت هذا النوع من الاندماج الأشكال التالية:

#### أ- الاندماج بالضم:

ويقوم هذا النوع على ضم مصرفين أو أكثر إلى بعضهما بعضاً، ويحمل الكيان الجديد اسمهما معاً، ويكون الاندماج في الواقع قائماً على مجلس الإدارة الموحد للمصرفين معاً<sup>(4)</sup>.

(1) عصام الدين أحمد أباطة، المرجع السابق ذكره، ص 603.

(2) سمير محمد عبد العزيز، السياسات الاقتصادية للمستقبل، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية، مصر، 2004، ص 154.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 163.

(4) محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاجتياحية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 322.

## ب- الاندماج بالمزج:

ويتم بإحداث مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر، ليخرج كيان مصرفي جديد يحمل اسما جديدا وعلامة تجارية جديدة ورقما جديدا، ووضعا جديدا، ونصيبا من السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم<sup>(1)</sup>.

### 2- الدمج القسري (الإجباري):

إن هذا النوع من الاندماج تلجأ إليه السلطات النقدية، وخصوصا في المصارف التي تعود ملكيتها للقطاع العام، في حالات الأزمات وتعثّر المصارف وضعف أدائها، وذلك بإرغام المصارف المتعثرة على الاندماج في أحد المصارف الناجحة الكبيرة<sup>(2)</sup>. وهنا يحمل مفهوم الاندماج معنى الدمج المصرفي، هذا الشكل تلجأ إليه السلطات النقدية في آخر الأمر لتتقية الجهاز المصرفي من المصارف التي تعاني صعوبات مالية. غالبا ما يتم الاندماج القسري عن طريق قانون يشجع المصارف على الاندماج لقاء إعفاءات ضريبية تشجيعية أو عن طريق تقديم قروض مساعدة لقاء تعهده بتحمل التزامات المصرف المدموج كافة<sup>(3)</sup>.

### 3- الاندماج العدائي:

وهو الذي يتم ضد رغبة إدارة المصرف المستهدف للاندماج، وهو اندماج لا إرادي ويأخذ مفهوم الاستحواذ، وعادة ما يلقي معارضة المصرف المستهدف أو المدمج، حيث تقوم إدارة المصرف الدامج بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي المصرف المستهدف، ويطلب في هذا العرض شراء أسهمهم بسعر أعلى من السعر السوقي للسهم، وهذا يمثل حافزا للمساهمين على البيع أو أن يتم الشراء من البورصة، وعادة ما يكون هناك خلاف بين الإدارتين<sup>(4)</sup>.

### ثالثا: الاندماج المصرفي بمعايير أخرى

هناك عدة أنواع من الإندماج المصرفي تقسم طبقا لبعض الشواهد العملية والتجريبية، ومن أهمها:

(1) محمود أحمد عبد الرحيم التوني، المرجع السابق ذكره، ص 78.  
(2) عبد القادر بربيش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، المرجع السابق ذكره، ص 188.  
(3) أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 10، 11.  
(4) عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 113.

### 1- الاندماج بالابتلاع التدريجي:

وهو اندماج قائم على الغزو المتتالي لأسواق مصرفية خارجية أو داخلية، ويتم الاندماج بابتلاع مصرف آخر، وذلك بشراء فرع أو فروع معينة لمصرف معين، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر، وهكذا إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف، وثم ابتلاع مركزه الرئيسي. ويتم استخدام هذا النوع عندما يكون المصرف الآخر يعاني من متاعب غير معروفة (1).

### 2- الاندماج بالحيازة ونقل الملكية:

من خلال شراء أسهم المصرف المراد إدماجه والسيطرة عليه، ويتم ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقا للقدرة المالية المتوفرة (2).

### 3- الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:

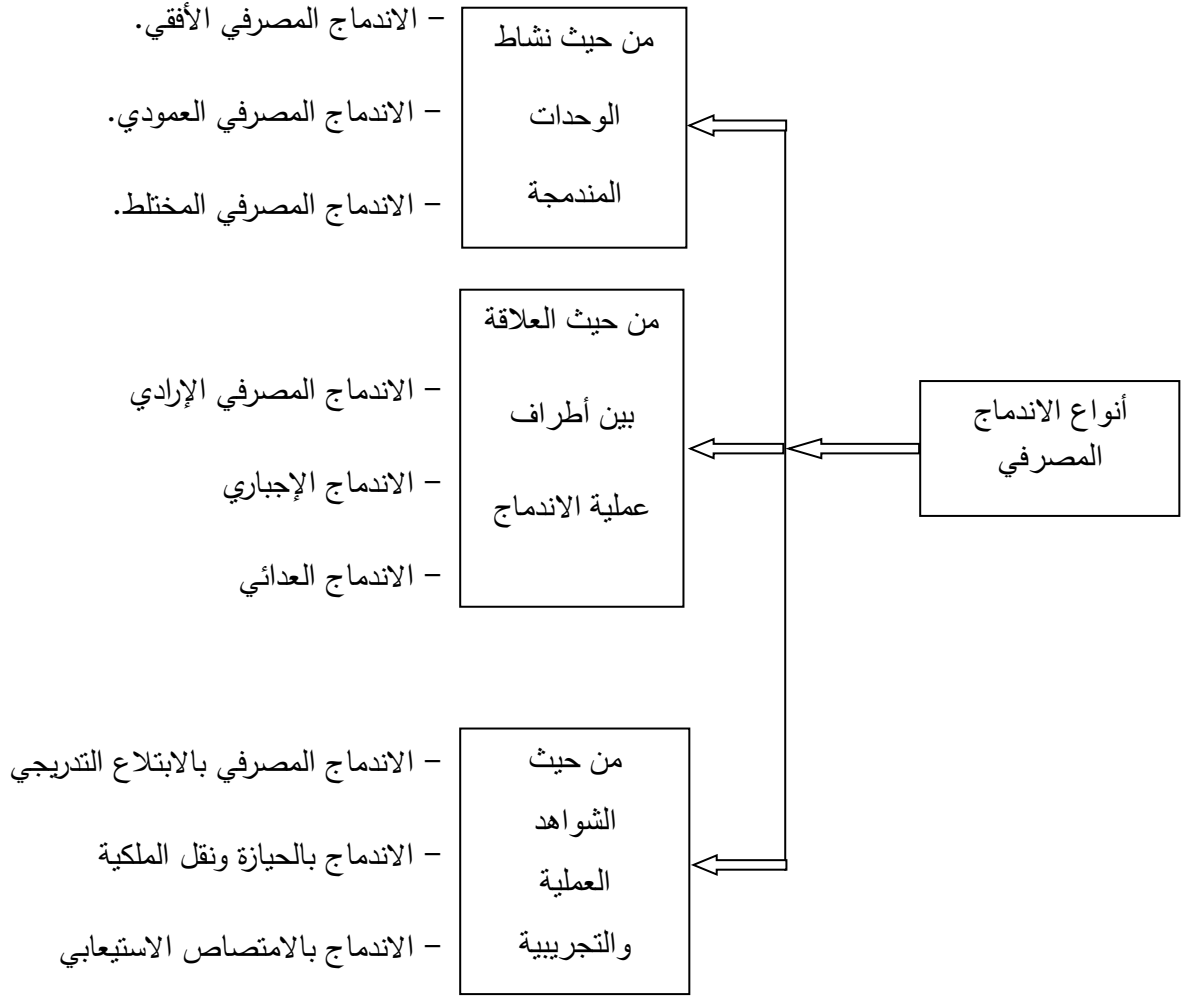
من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية، ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي. ويمكننا تلخيص كل ما سبق من أنواع الاندماج المصرفي في الشكل التالي:

---

(1) محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق ذكره، ص321.

(2) المرجع نفسه: ص322.

## شكل رقم (1,2): أنواع الاندماج المصرفي



## الفرع الثالث: دوافع الاندماج المصرفي

تدور أهداف ومبررات الاندماج المصرفي ضمن محاور رئيسية يأتي في طليعتها ترقب أرباح إضافية وتحقيق النمو والتوسع للكيان الجديد، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب التي دفعت باتجاه هذا الخيار كقرار استراتيجي وحيوي بالنسبة للمصارف في ظل الظروف الراهنة. ويمكن تناول أهم هذه الأسباب في الآتي:

### أولاً: اقتصاديات الحجم الكبير ( وفورات الحجم)

تحقيق وفورات الحجم أحد أهم الدوافع الأساسية لعملية الاندماج، وتعني أنه كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج كلما أدى ذلك إلى تزايد التكاليف، ولكن بمعدل أقل من زيادة الإنتاج ونموه، وبالتالي تتجه التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل إلى الانخفاض.

وقد تكون وفورات الحجم داخلية أو خارجية. وتتمثل الوفورات الداخلية في القدرة على تحمل تكلفة التطوير التكنولوجي، وكذلك استقطاب أفضل المهارات وإعداد البرامج التدريبية الموسعة لتطوير الخدمات وتنوعها والدخول في نطاق مستحدثات العمل المصرفي.

أما الوفورات الخارجية تتمثل في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع المصارف الأخرى، سواء بالنسبة لحدود التسليف أو بالنسبة للعملاء أو غيرها. كل هذه الوفورات تؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات وخفض التكاليف ومن ثم زيادة الأرباح الصافية لكل الأطراف عما هو محقق لكل طرف على حدة<sup>(1)</sup>.

**ثانياً:** كون المصارف الضخمة توجي بالثقة لدى العملاء والمتعاملين معهم، ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق خدمات متنوعة وتقديمها بأسعار مغرية، وكذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مقتصرة على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين؛

**ثالثاً: تنوع محفظة التوظيف** مما يؤدي إلى انخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الإيرادات<sup>(2)</sup>؛

**رابعاً:** أدت سياسة الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات إقتصاد السوق ومن ثم التحرر المالي والمصرفي إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف، وبالتالي تسعى إلى الاندماج المصرفي لزيادة قدراتها التنافسية؛

**خامساً:** إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وتطبيق معايير كفاية رأس المال من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى إحداث المزيد من الاندماج المصرفي<sup>(3)</sup>؛

**سادساً: الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية** الذي يكون سبباً مؤسسا للقيام بالاندماج المصرفي والتشجيع عليه، فقد تقرر السلطات النقدية إدماج بعض المصارف بغرض تنظيم الجهاز المصرفي ليتواءم مع المتغيرات المصرفية والعالمية والتطورات المتلاحقة. فالجهاز المصرفي هو عصب النشاطات الإقتصادية المختلفة، والمحافظة على سلامته وكفاءته ومسؤولية وطنية؛

**سابعاً:** تشكيل وحدات مصرفية ضخمة لمواجهة الأزمات المالية العالمية، وأبرز مثال على هذه الأزمات أزمة الرهن العقاري، وما نجم عنها من تعثر لبعض المصارف العالمية؛

**ثامناً:** تراجع الفرض القائل بأن الاندماج إجراء مضاد للمنافسة، وبشكل دافعا كبيرا لدى الحكومات نسبيا لتدعيم الاندماجات المصرفية بغرض تطوير القدرات التنافسية للمصارف المحلية؛

(1) محمود أحمد عبد الرحيم التوني، المرجع السابق ذكره، ص 81.

(2) زهية بركان، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، ماي 2005، ص 178.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 167.

**تاسعا:** إن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالمصارف الشاملة داخل الصناعة المصرفية وقيام المصرف الواحد بما يسمى "بالصيرفة الشاملة" كان من أهم الدوافع إلى إحداث المزيد من الاندماجات المصرفية؛

**عاشرا:** تحقيق مزايا عديدة من الاندماج المصرفي، مثل تحقيق وفورات الحجم، وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية، بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية<sup>(1)</sup>.

#### **الفرع الرابع: شروط الاندماج المصرفي وضوابطه ومحدداته**

يستلزم الاندماج مجموعة من الشروط والضوابط والمحددات التي يجب أخذها في الاعتبار عند الإقدام على اتخاذ قرار الاندماج حتى يكون أكثر فعالية ويحقق الأهداف المرجوة من عملية الاندماج.

#### **أولاً: شروط الاندماج المصرفي**

هناك عدة شروط يجب أن تتوفر لنجاح الاندماج المصرفي، لعل من أهمها<sup>(2)</sup>:

- 1- أن تتوفر رغبة حقيقية لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي .
- 2- إيجاد التنسيق الفعال بين وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة من الكفاءة للاتصالات.
- 3- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي، يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية، والبيئة الخارجية، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.
- 4- أن يتم اختبار المصرف الجديد ومجلس الإدارة ومصداقية تقديم الخدمات.
- 5- أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية، وتسويقية، وقانونية، واجتماعية...
- 6- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

#### **ثانياً: ضوابط الاندماج المصرفي**

لا شك أن عملية الإندماج المصرفي تحتاج لضوابط، من أهمها<sup>(3)</sup>:

---

(1) طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص203.  
(2) محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق ذكره، ص ص 81، 82.  
(3) محمد إبراهيم موسى، المرجع السابق ذكره، ص68.

- 1- ضرورة توفر كل المعلومات اللازمة، وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي الجديد، وهو ما يتطلب إتاحة كل البيانات للمصارف الداخلة في هذه العملية.
- 2- أن يسبق عملية الاندماج المصرفي دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عند حدوث الاندماج وجدواه الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لكي تتحقق النتائج المطلوبة من الاندماج المصرفي.
- 3- أن يسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للمصارف الداخلة في عمليات الاندماج، وعلاج مشاكل الديون المتعثرة، والعمالة الزائدة.
- 4- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للمصارف إلا في ضيق الحدود، مع وجود ضرورة ملحة لذلك.
- 5- ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي، مثل: الإعفاءات الضريبية وغيرها.
- 6- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي، لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في المصارف المحلية.

### ثالثاً: محددات الاندماج المصرفي

- يتعين على القائمين على صناعة قرار الاندماج أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة اللازمة لنجاح عملية الاندماج، وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، ومن أهم هذه المحددات<sup>(1)</sup>:
- 1- تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد.
  - 2- سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج.
  - 3- موقف الإدارة والعاملين في المصارف محل الاندماج.
  - 4- فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج، وتدعيم الملائمة المالية، وتطوير التشريعات المصرفية، وتحديث الإدارة المصرفية.
  - 5- استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي، ومنع حدوث الاحتكار من خلال القوانين اللازمة.

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 175، 176.

6- حجم تكاليف الاندماج المصرفي وتمويله.

7- التغير المحتمل في ربحية السهم للكيان المصرفي الجديد.

8- ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد، وفي الوقت نفسه لابد من توافر مجلس إدارة أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج.

### الفرع الخامس: مراحل تحقيق الاندماج المصرفي ومزاياه

سننتظر في هذه النقطة إلى مراحل تحقيق الاندماج المصرفي ومزاياه

#### أولاً: مراحل تحقيق الاندماج المصرفي

باعتبار الاندماج المصرفي قرارا استراتيجيا، فإنه يخضع إلى دراسات دقيقة وشاملة الجوانب والأبعاد من أجل إتمامه بأفضل صورة ممكنة. ولتحقيق هذا فإنه يمر بعدة مراحل، يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل رئيسية<sup>(1)</sup>:

#### المرحلة الأولى:

وتتمثل مرحلة التحضير لعملية الاندماج المصرفي من حيث إعداد المصرف للاندماج من خلال إعادة الهيكلة وتحديد قيمة المصرف وأساليب تسديدها، بل دراسته دراسة كافية من حيث أوضاعه ومكانته في السوق المصرفي.

#### المرحلة الثانية:

الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان، سواء من جانب المصارف المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق المصرفي كله.

#### المرحلة الثالثة:

تقديرا لآثار المتولدة عن عملية الاندماج وتحديدها، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره في السوق المصرفي، وكيفية تحقيقه أكبر عائد ممكن، وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، وتقدير المزايا التي ستعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج.

(1) زياد أبو موسى، واقع وآفاق الاندماج المصرفي، البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص13.

ومن هنا، ظهر أن مراحل الاندماج المصرفي وكيفية تحقيقه يجب أن تقوم في كل الأحوال على أساس أجواء دراسة مستفيضة، عليها أن تحدد في البداية الجوانب التالية<sup>(1)</sup>:

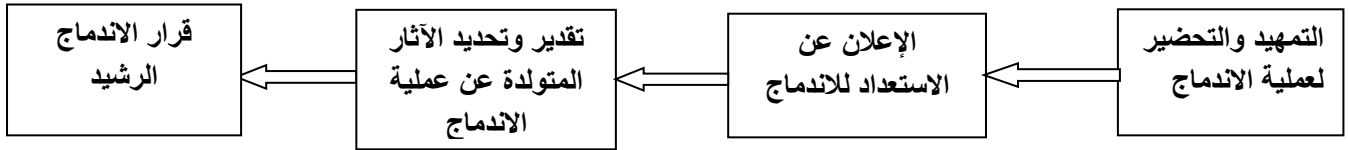
**الجانب الأول:** الأهداف التي يراد تحقيقها؛

**الجانب الثاني:** تحدد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة، من حيث كونه اندماجاً رأسياً أو أفقياً أو متنوعاً؛

**الجانب الثالث:** تحديد الطريقة التي ستبشر بها عملية الاندماج المصرفي، من حيث كونها ضمّاً أو استحواذاً أو مزجاً أو اندماجاً.

**الجانب الرابع:** وضع ما يسمى خطة الاندماج المصرفي، التي تتطوي على العديد من التفاصيل التي تضع قرار الاندماج الرشيد. ويمكن تلخيص كل ما سبق من مراحل الاندماج المصرفي في الشكل التالي:

**شكل رقم (2،2) : مخطط يمثل مراحل تنفيذ الاندماج المصرفي**



**ثانياً: مزايا الاندماج المصرفي:**

يترتب عن الاندماج المصرفي العديد من المزايا، من أهمها ما يلي<sup>(2)</sup>:

1- الوفورات الإدارية الناجمة عن إمكانية استقطاب أفضل الكفاءات والخبرات، مما ينعكس على كفاءة الأداء المصرفي؛

2- زيادة قدرة المصرف على النمو والتوسع، وفتح فروع جديدة؛

3- زيادة القدرة التمويلية للمصارف على الإسهام في تمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة؛

(1) محمود أحمد عبد الرحيم التونسي، المرجع السابق ذكره، ص117.

(2) كنجو كنجو، غسان الطالب، الاندماج المصرفي قرار المصارف العربية في مواجهة التحديات المصرفية الدولية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 33 لعام 2003، ص287.

4- تخفيض المخاطر نظرا لما يتيح الاندماج من قدرة المصرف على تنويع نشاطاته بالإضافة إلى استفادته من الإدارة الحديثة والمتطورة التي تتميز بها الوحدات الكبيرة بصورة عامة؛

5- زيادة قدرة المصارف على مواجهة المنافسة الدولية؛

6- إن كبر حجم المصارف يسهم في استفادته من شروط أفضل في التعامل، نظرا لاتساع قاعدة ما يملكه من أصول، وحسابات رأس المال، وملاءته، وزيادة حجم تعاملاته؛

7- تحسين عمليات البحث والتطوير والوفاء بمتطلبات التحديث والعصرنة؛

8- اتساع إمكانيات تقديم خدمات مصرفية متنوعة، وتوليد أدوات تمويلية جديدة وابتكارها، بالشكل الذي يؤدي إلى خلق تدفقات نقدية وتمويلية متواصلة؛

9- تعزيز القدرة التنافسية للمصرف بعد الاندماج، بجعله أكثر قدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، واستغلال مزايا الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وتوسيع نطاق تعاملات المصرف في كافة الأسواق المحلية والخارجية؛

10- إيجاد وحدات مصرفية كبيرة تستطيع مواجهة المصارف الأجنبية، كما يترتب عن دمج المصارف الصغيرة في مصرف كبير تحسين أداء الجهاز المصرفي بصورة أفضل؛

11- تنمية الاستثمار ومواكبة الفرص الاستثمارية؛

12- تؤدي عمليات الاندماج إلى إيجاد وحدات مصرفية كبيرة تسهم في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السوق المحلية، مما يسهم في النمو الإقتصادي للدولة.

### المطلب الثاني: التوجه نحو المصارف الشاملة

يعد موضوع المخاطر على رأس اهتمامات رجال الأعمال والمصارف، مما أدى إلى ظهور فكر جديد هو مفهوم التنويع وأثره في تخفيض المخاطر. ولقد تبنت المصارف الإلكترونية هذه الإستراتيجية، إذ لم تركز تعاملاتها على قطاع اقتصادي معين، بل امتدت بها إلى كافة القطاعات، وهو ما وضع الأساس لِمَا يسمى المصرف الشامل.

## الفرع الأول: مفهوم المصارف الشاملة

يوجد العديد من الصيغ المختلفة لمفهوم المصارف الشاملة، فمن بينها ما يعرف المصارف الشاملة بأنها:

1- مصارف تجارية جامعة تقوم بالوساطة وخلق الائتمان ودور المنظم، أو المصارف التي تجمع بين وظائف المصارف التجارية وبين وظائف مصارف الإستثمار، بما تتضمنه من امتلاك أسهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها<sup>(1)</sup>.

2- والمصرف الشامل هو الذي يحصل على مصادر تمويلية من كل القطاعات، ويمنح الائتمان لكل القطاعات، فالودائع تنساب إليه من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة، أو من خلال السندات التي تصدرها لمن يتقدم لشرائها<sup>(2)</sup>.

3- هي مصارف تعدت دورها التقليدي من مجرد وسيط نقدي تتمثل إيراداته في هامش الربح بين سعري الإقراض والاقتراض إلى وسيط مالي يبتكر أدوات متنوعة ومتطورة لنقل الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى تلك الباحثة عن التمويل في كافة الأسواق<sup>(3)</sup>.

4- يمكن وصف المصارف الشاملة ب: السوبر ماركت المالي، الذي يوفر مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية في مجال الوظائف التقليدية وغير التقليدية للمصارف التجارية في مجال الأعمال (مصارف الإستثمار أو مصارف المتاجرة)<sup>(4)</sup>.

مما سبق، يمكن أن تعرف المصارف الشاملة بأنها مصارف متعددة الوظائف والمهام غير المتخصصة في نشاط مالي معين، تقدم مجموعة متنوعة ومتطورة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها، وتعتمد في ذلك على تكنولوجيا متقدمة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير. وقد عبر البعض عن تلك الوظائف المتعددة للمصارف الشاملة بالشكل التالي:

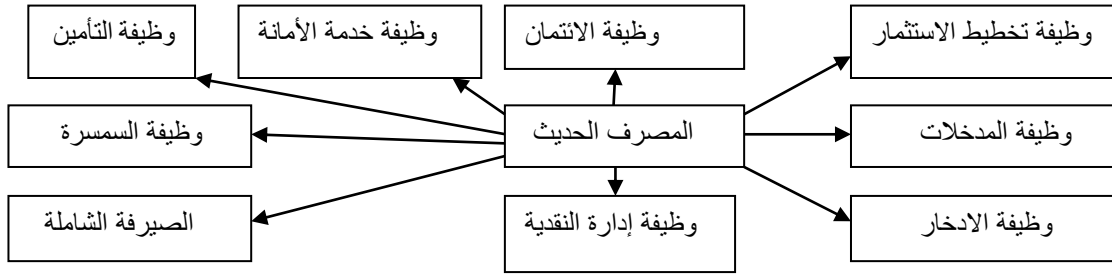
(1) رابع عرابية، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية-مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول 2009، ص198.

(2) صلاح الدين حسن السبيسي، قضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق ذكره، ص202.

(3) رشدي صالح عبد الفتاح، البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص60.

(4) شاهين عكاب سالم، الصيرفة: بحوث وتطبيقات، ط1، دار نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سوريا، 2008، ص21.

### شكل رقم (2،3): وظائف المصرف الحديث الشامل



المصدر: سليمان شكيب الجبوسي، محمود جاسم الصميدعي، تسويق الخدمات المالية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص86.

تنتم المصارف الشاملة بعدة خصائص، يمكن توضيحها بإيجاز فيما يلي:

- أ- أنها تقدم كافة الخدمات في كل الأوقات وفي مختلف الأماكن وبالأشكال المصرفية التي يطلبها العميل؛
- ب- أنها مصارف سباقة لكل جديد سواء في مجالات النشاط، أو في نظم تقديم المنتجات المصرفية ووسائلها؛
- ج- أنها مصارف قائمة على النمو المستمر المرتكز على أداء متميز فعال قائم على الجودة الشاملة؛
- د- التعامل في كافة الأدوات المالية ومشتقاتها؛
- هـ - أنه مصرف يدير المخاطرة بشكل محسوب وينتجز الفرص الاستثمارية لتأكيد قدرته وفاعليته وربحيته ويعزز من مجالات تفوقه.

### الفرع الثاني: دوافع التحول إلى المصارف الشاملة

سننظر في هذه النقطة لأسباب انتشار فكرة المصرف الشامل، ثم بعدها التطرق للتوسع في أنشطة المصارف

#### أولاً: أسباب انتشار فكرة المصارف الشاملة

يعود انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة يأتي في مقدمتها ما يلي:

1- منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للمصارف: مع تزايد منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية للمصارف، ازداد تنوع مصادر التمويل وصور الاستخدام، والواقع أن هذه المؤسسات تتوفر على مزايا غير متوفرة لدى المصارف، مثل:

أ- عدم التزامها بالاحتفاظ باحتياطي نقدي لدى البنك المركزي، وعدم التزامها "بمقررات لجنة بازل" الخاصة بمعدلات كفاية رأس المال، إذ يتعين على المصارف بما يتطلبه ذلك من تكلفة للوفاء بمقررات بازل المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل هامش الربح، ويؤدي بالتالي إلى زيادة تكلفة الحصول على الموارد بالنسبة للمصارف؛

ب- إذا كانت تلك المؤسسات تستطيع أن تتوسع نشاطها خارج إطار الأعمال المصرفية، لتحقيق المزيد من الأرباح، فإنه يتعذر على المصارف القيام بذلك بنفس الدرجة؛

وقد أدت منافسة هذه المؤسسات للمصارف إلى انخفاض حصة المصارف في سوق الودائع، وأصبح عليها أن تتجه إلى مصادر أموال جديدة ومصادر استخدامات أخرى، خلافا للوظائف التقليدية التي كانت سائدة وهي الودائع - الإقراض.

ومن ثم، فبعد أن كانت المصارف تعتمد على الودائع التقليدية مصدرا رئيسيا للتمويل، اضطرت هذه المصارف إلى التوسع في الاعتماد على شهادات الإيداع القابلة للتداول، التي غدت واحدة من أهم المصادر الرئيسية لموارد المصارف العالمية.

2- لجوء كثير من المقترضين الكبار (شركات تمويلية) إلى الاقتراض المباشر من خلال سوق الأوراق التجارية (التمويل بالسندات الأذنية)، وتتوفر لديهم القدرة على منافسة المصارف بوصفها وسائط تمويلية، خاصة في ظل تمتعهم بمزايا مثل انخفاض تكلفة المعلومات، وعدم التزام أغلب هذه المؤسسات المقترضة بالخضوع لقوانين الرقابة والقواعد التي تخضع لها المصارف عادة.

3- تزايد تعرض المصارف التجارية لمخاطر تقلبات سعر الفائدة، يضاف إلى ذلك مخاطر الديون المدومة التي زادت زيادة كبيرة بعد انفجار أزمة المديونية العالمية منذ الثمانينات، حيث توقف كثير من الدول عن سداد الديون.

4- أدى انخفاض هامش ربحية الأنشطة التقليدية إلى سعي المصارف إلى استحداث وظائف جديدة، والسعي إلى الفرص الأكثر ربحية، بتقديم عدد كبير من الخدمات الحديثة والمتطورة لتعويض بها انخفاض الأرباح الذي تعرضت له.

5- أدى ظهور كثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال، على النحو الذي جعلها منافسا قويا للمصارف، إلى ضرورة تطوير أنشطة المصارف وإجبارها على الانخراط في أنشطة الأوراق المالية.

6- سيادة الاتجاه إلى رفع القيود، وبالتالي استغلت المصارف مناخ الحرية الجديد، وسارعت إلى توسيع نطاق أنشطتها.

7- أدت ثورة الاتصالات وكذلك ثورة الحاسبات الآلية إلى فتح مجالات لا نهائية لصيغ التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل<sup>(1)</sup>.

8- أدى ارتفاع سعر الفائدة المتغير الذي تحصل به المصارف على مواردها ونتيجة لمعامل التضخم الذي حدث في السبعينات مع الثبات النسبي لأسعار الإقراض إلى ضرورة سعي المصارف إلى تنويع استخداماتها نتيجة نمو السوق النقدي بدرجة كبيرة، وإمكانية الحصول على بدائل أخرى للإقراض من غير المصارف.

9- انتشار ثقافة "السوبر ماركت" أو ثقافة الأسواق المجمعمة محليا وعالميا.

10- تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل المصارف بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكومية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء مثل : توزيع نسب السيولة والائتمان بين مختلف القطاعات حسب درجة المخاطرة، وكذلك مدى كفاية رأس المال وما أشبه. ولعل هذا ما اتجه إليه المشرعون في الكثير من الدول، وكذلك لجنة "بازل" بسويسرا، حيث رفعت نسبة رأس المال / الأصول إلى 08%<sup>(2)</sup>.

11- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من المصارف، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو مصرف واحد.

(1) محمد شيخي، نور الدين تمجددين، متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة- دراسة حالة الجزائر، انظر الموقع :

visité le : 20/12/2012 [www.iefpédia.com](http://www.iefpédia.com)

(2) أحمد عبد الخالق، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1989، ص15.

12- الخصخصة: تعدّ الخصخصة من أهم الدوافع للوصول إلى تطبيق مفهوم المصارف الشاملة، وتقليل معدلات المخاطرة، وتُسهم الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية، وتوسيع قاعدة الملكية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتحديث الإدارة، وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى إعطاء المزيد من الحرية للإدارة المصرفية في اتخاذ القرارات الإدارية الاستثمارية وتجميع الموارد ودعم أسواق المال والنقد.

13- حركات الاندماج: عرفت الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة حركات اندماج بين المصارف ترتب عنها تكوين كيانات مالية ضخمة قادرة على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة في الداخل والخارج، وبالتالي تعزيز قدراتها التنافسية، وكذلك توسيع قاعدة العملاء، وتقديم خدمات متنوعة.

14- الشركات المتعددة الجنسيات : هي شركات عالمية النشاط، وتعدّ إحدى السمات الأساسية للعولمة، ويظهر تأثيرها واضحا في الاقتصاد العالمي في شكل استثمارات ضخمة، وتكنولوجيا متطورة، وخبرات تسويقية وإدارية. ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية، ويمثل عدد المصارف متعددة الجنسية الكبيرة التي تهيمن على الإقتصاد العالمي حوالي 14 شركة تمويل متعددة الجنسية، تؤثر في الأسواق المالية ب:

- زيادة المعروض العالمي لرؤوس الأموال؛

- تعزيز التنمية المالية المحلية التي تحسن كفاءة التخصص، وخلق أدوات مالية جديدة مع زيادة الخدمات المصرفية<sup>(1)</sup>.

## ثانيا: التوسع التدريجي في أنشطة المصارف

أدت الأسباب السابقة وغيرها إلى تسارع المصارف إلى توسيع الإطار التقليدي لوظائفها لتشمل العديد من الخدمات المستحدثة، مثل:

### 1- التوسع في أنشطة التأمين:

شهدت الفترة الأخيرة اتجاها متزايدا إلى دمج كل من الخدمات التأمينية والخدمات المصرفية، وذلك باندماج شركات التأمين مع المصارف.

(1) مفتاح صالح، الطيب داودي، فريدة معارفي، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، انظر الموقع : [www.eco.asu.edu.jo/écofaculty/wp-content/uploads/2011/04/25.doc](http://www.eco.asu.edu.jo/écofaculty/wp-content/uploads/2011/04/25.doc) visité le : 30/12/2012.

## 2- التوسع في أنشطة خدمات المعلومات:

أدت التكنولوجيا المتقدمة دورا في تخفيض تكلفة تخزين المعلومات بالنسبة إلى كافة القطاعات، ومن ثم أصبح مجرد تقديم المعلومة المالية بمثابة خدمة تزداد قيمتها يوما بعد يوم، وتسابقت المصارف في التخصص فيها والتنافس في ابتداء وسائل تقديمها والحصول على عائد مقابلها.

## 3- التوسع في أنشطة الأوراق المالية:

ابتداء من عام 1978 تم التوسع في أنشطة الأوراق المالية بعد السماح بقيامها على نطاق واسع، مثل عمليات الإصدار وصناعة السوق والسمسرة.

### الفرع الثالث: المصارف الشاملة فلسفتها وعملياتها

سنتطرق في هذه النقطة إلى فلسفة المصارف الشاملة، ثم عملياتها.

### أولا: فلسفة المصارف الشاملة (التنوع)

إن مفهوم المصرف الشامل يقوم على فلسفة التنوع<sup>(1)</sup>، في عالم لا تتوفر فيه المنافسة الكاملة، فإنه يترتب على تنوع نشاط المصرف تخفيض المخاطر التي يتعرض لها، وينطبق ذلك على تنوع الودائع وغيرها من مصادر التمويل بقدر ما ينطبق على مجالات استثمار تلك المصادر<sup>(2)</sup>.

ويزداد مفهوم التنوع عمقا، وتزداد إيجابياته وعوائده، إذا ما اتجهت المصارف إلى ممارسة أعمال غير المصرفية. فإلى جانب الاستثمار في الأوراق المالية وفي منح القروض، قد تدخل تلك المصارف في مجالات استثمارية أخرى، كإدارة صناديق الاستثمار، وتقديم خدمات التمويل التأجيري، أو القيام بوظيفة بنكي الاستثمار الذي يتولى إصدار الأوراق المالية لشركات الأعمال.

وينبغي أن يراعي المصرف الشامل عند قيامه بنشاطاته استنادا إلى مبدأ التنوع، قوة الارتباط بين القطاعات الاقتصادية التي يتعامل معها، إذ كلما كان معامل الارتباط بين تلك القطاعات صغيرا، كلما زادت المزايا التي يحققها التنوع<sup>(3)</sup>.

(1) شاهين عكاب سالم، المرجع السابق ذكره، ص19.

(2) صلاح الدين حسن السبيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004، ص78.

(3) محمود عبد العزيز، الصيرفة الشاملة، مفهومها ووظائفها مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994،

ص ص 69، 70.

وهكذا، تتحقق الأهداف المنشودة المتمثلة في تعظيم العائد، وتخفيض نقص السيولة وتحقيق قدر أكبر من الأمان للمودعين، عن طريق التنويع الجيد الذي يمثل فلسفة البنك الشامل.

## ثانياً: أعمال المصارف الشاملة

تقوم المصارف الشاملة بالعديد من العمليات، ويمكن ذكر أغلبها فيما يلي:

1- القيام بالعمليات التقليدية للمصارف التجارية والتوسع فيها، وتتضمن<sup>(1)</sup>:

أ- عمليات الحسابات المصرفية التي تتضمن الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الآجلة؛

ب- خصم الكمبيالات وتحصيل الديون والشيكات؛

ج- عملية منح الائتمان؛

د- عملية التوسع في منح القروض الاستهلاكية؛

هـ- عملية التوسع في العمليات خارج الميزانية؛

و- عملية التوسع في خدمات الصراف الآلي والتحويلات الإلكترونية للأموال.

2- عملية خلق فرص الاستثمار الجديدة والإسهام فيها<sup>(2)</sup>:

تنوع عمل المصارف الشاملة في عملية خلق المشروعات الجديدة، بحيث شمل:

أ- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص الاستثمارية التي تنكشف أمامها. ومن المعروف أن هذه الدراسات تمر بمراحل ثلاث هي: مرحلة نشوء فكرة المشروع الجديد، ومرحلة إجراء دراسات الجدوى له، ومرحلة القيام بالخطوات اللازمة لإخراج المشروع إلى حيز الوجود فيما لو توفر التمويل وتم تدبير المساهمين فيه.

ب- الإعلان بشكل منظم عن الفرص الاستثمارية المتاحة ذات الجدوى، وتسويقها لغرض تشجيع المستثمرين من الأفراد والشركات للإقبال عليها وتنفيذها. وإلى جانب ذلك، تؤدي المصارف الشاملة دوراً إيجابياً من خلال المبادرة في تقديم النصيحة والمشورة لمن يتقدم إليها بطلب يتعلق بتلك الفرص.

(1) شاهين عكاب سالم، المرجع السابق ذكره، ص24.

(2) محمود عبد العزيز، المرجع السابق ذكره، ص74.

### 3- عملية الصيرفة الاستثمارية:

وهي عملية مالية تنقل الأموال من هؤلاء الذين يرغبون بالاستثمار إلى الذين يحتاجون إليها. وتشمل:

#### أ- الإسناد(1):

وهي وظيفة تحمّل المصارف مخاطرة شراء الأوراق المالية، لاسيما الأسهم المصدرة حديثاً من الشركات المصدرة لها، وبيعها على حساب ومخاطرة المصارف. وهو بذلك يؤمن للشركة المصدرة للأسهم الحصول على المال المطلوب فوراً، ويتحمل بدلاً منها مخاطرة التسويق في السوق المالية.

#### ب- التوزيع أو التسويق(2):

وتتضمن قيام المصرف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة بدون تحمل مخاطر حيازتها، مستخدماً في ذلك إمكانياته من خبرات ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الآخرين، ويتقاضى المصرف مقابل ذلك عمولة.

ج- تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة المتعلقة بنوعية الأوراق المالية المرغوبة وتشكيلها، بالمقارنة مع تكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

### 4- عملية إصدار الأسهم والسندات لصالح الشركات والاتجار بالعملات:

حيث تتولى المصارف الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال مقابل حصولها على عمولة مع عدم تحمله لأية أعباء. أما نشاط الاتجار بالعملة، وهي أنشطة تركز عليها المصارف الكبيرة، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة، بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها المصارف في هذه الحالة، دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق.

(1) صلاح الدين حسن السبيسي، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، المرجع السابق ذكره، ص80.

(2) صلاح الدين حسن السبيسي، المرجع السابق ذكره، ص80.

## 5- القيام بعمليات أمين الاستثمار<sup>(1)</sup>:

وتتمثل في قيام المصارف بعمليات إدارة المحافظ المالية لصالح زبائنها بيعا وشراء، تبعا لخبراتها ومواكبتها للمستجدات والتطورات اليومية في أسواق المال العالمية والمحلية.

## 6- عملية التمويل التأجيري وتمويل المبيعات الآجلة:

تعدّ عمليات التمويل التأجيري، من عناصر دفع التنمية الاقتصادية، ووسيلة جديدة لتمويل المشروعات التي تعاني من صعوبات مالية<sup>(2)</sup>. وهي عمليات تأجير لأصول تستخدم لمزاولة الأنشطة الإنتاجية، أن يقوم المؤجر- أي المصرف الشامل- بتمويل شراء معدات محددة لمشروع تؤجر له بعقد طويل الأجل، يغطي تكاليف الشراء.

كما يمكن أن توفر المصارف الشاملة خدمة تمويل المبيعات الآجلة، وتعد هذه الخدمة من المجالات الحديثة، وهي عبارة عن نظام متكامل يوفر مجموعة من الخدمات للمشروعات عن طريق تمويل مستحققاتها التجارية، مع قيامه بعبء تحصيل الديون. كما أن هذا الأسلوب يساعد على علاج مشكلة ركود أرصدة المدينين لمختلف المؤسسات والمشروعات.

## 7- عمليات إدارة صناديق الاستثمار المشترك:

بتأسيس هذه الصناديق أو الإسهام في تأسيسها وإدارتها. وهي توفر لجمهور المستثمرين ممن لا يملكون الخبرة والقدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة، الفرصة للدخول والمشاركة في الأسواق النقدية والمالية. وتقوم الصناديق بتوظيف مواردها في مجال الأدوات النقدية، وكذلك في مجال أدوات سوق رأس المال<sup>(3)</sup>.

## 8- دعم عملية التحول إلى شركات المساهمة<sup>(4)</sup>:

الإسهام في تحويل ملكية الشركات من شركات الأشخاص إلى شركات الأموال (وخاصة شركات المساهمة)، حيث يمكن تقديم الاستشارة لها، وإعداد دراسة جدوى تحويل طبيعة الملكية، وشراء جزء من الأسهم التي تصدرها، ونشر ملكية الأسهم بين عدد أكبر من المساهمين.

(1) شاهين عكاب سالم، المرجع السابق ذكره، ص28.

(2) هشام خالد، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2001، ص56.

(3) شاهين عكاب سالم، المرجع السابق ذكره، ص ص 29، 30.

(4) صلاح الدين حسن السيسى، قضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق ذكره، ص211.

## 9- عمليات الإقراض بضمان الأوراق المالية<sup>(1)</sup>:

من بين المجالات المهمة التي تخوضها المصارف الشاملة لتنشيط عمليات الأسواق المالية، ما تقدمه تلك المصارف من قروض للوسطاء التي تسمى "المتاجرة بالهامش"، أي شراء الأوراق المالية من قبل المتعاملين أو الوسطاء على الحساب. وبسبب هذه القروض، فإن المتعاملين يستطيعون شراء الأوراق المالية بمبالغ أكبر مما تسمح به الأموال المتاحة لديهم بدون التمويل المصرفي.

## 10- إنشاء شركات الاستثمار<sup>(2)</sup>:

تأسس شركات الاستثمار بالإسهام فيها، إلى جانب إسهام المؤسسات المالية الوسيطة (شركات التأمين، وهيئات المعاشات والضمان) والقطاع الخاص ... حيث تقوم هذه الشركات بتعبئة المدخرات، خاصة من المصارف والمؤسسات، واستثمارها في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

## 11- عملية توريق القروض المصرفية:

من بين التطورات المالية المعاصرة، برزت ظاهرة مهمة تتمثل في توريق القروض، أي تحويل القروض المصرفية من كونها مباشرة (من المصرف إلى العميل الذي غالبا ما يكون شركة) إلى أوراق مالية متنوعة وعلى رأسها السندات<sup>(3)</sup>. ثم طرحها في الأسواق المالية، كما يمكن للمصارف أن تمارس هذه الخدمة بالنسبة للشركات والمؤسسات الراغبة في توريق مديونيتها، بحيث تقدم لها الاستشارة والنصح المالي، وتساعد على تسويق الأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق.

## 12- عملية التعاون مع مؤسسات العون الائتماني وترويج سنداتها:

تعمل المصارف الشاملة على زيادة وتوثيق تعاونها مع صناديق التنمية العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات المتخصصة بالتمويل الميسر تملك قاعدة رأسمالية كبيرة. وهي تقترض من أسواق التمويل الدولي بطرحها سندات متوسطة وطويلة الأجل، ويكمن دور المصارف الشاملة في هذا المجال في ترويج سندات الدين الخاصة بهذه الصناديق على كافة فئات المستثمرين من أرجاء العالم.

(1) محمود عبد العزيز، المرجع السابق ذكره، ص80.

(2) صلاح الدين حسن السيبي، قضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق ذكره، ص210.

(3) محمود عبد العزيز، المرجع السابق ذكره، ص81.

### 13- عملية ترويج الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية:

تقوم المصارف بالشراء والتعامل في الأدوات المالية الإسلامية التي تصدرها المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية، لحسابها الخاص ولحساب زبائنها<sup>(1)</sup>.

### 14- عملية التأمين:

وخاصة التأمين على حياة العملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني، بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد أقساط القروض في حالة وفاة المقرض. كما امتد هذا النشاط ليشمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها كالمنازل والسيارات. ويستطيع المصرف أن يحصل على عمولة مجدية من شركة التأمين نظير هذه الأنشطة<sup>(2)</sup>.

### 15- عملية التحول إلى القطاع الخاص من خلال عمليتين أساسيتين:

الأولى: استشارية متمثلة في إعداد دراسات جدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتقييم موجودات هذه المؤسسات؛  
الثانية: قيام المصارف ذاتها بشراء بعض أسهم هذه الشركات المتحولة للقطاع الخاص لصالحها أو لصالح زبائنها.

### 16- إصدار البطاقات الائتمانية.

### الفرع الرابع: تقييم المصارف الشاملة

يمكن حصر إيجابيات هذه المصارف وسلبياتها فيما يلي:

### أولاً: إيجابيات المصارف الشاملة

يتسم المصرف الشامل بعدة إيجابيات، أهمها:

- 1- العمل على أساس الحجم الكبير، وبالتالي تحقيق الوفورات في التكاليف؛
- 2- التنوع القطاعي لمحفظه القروض والاستثمارات، وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية كلها؛
- 3- زيادة تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء وتوسيعها<sup>(3)</sup>؛
- 4- إمكانية دخول الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الاستثمارية للمصرف، إلى جانب شراء السندات، سواء التي تصدرها الدولة أو شركات المساهمة؛
- 5- التوسع في تقديم خدمات متطورة مثل خدمات الصراف الآلي، وإصدار بطاقات الائتمان؛

(1) شاهين عكاب سالم، المرجع السابق ذكره، ص 32، 31.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، المرجع السابق ذكره، ص 59.

(3) صلاح الدين حسن السيبي، قضايا اقتصادية معاصرة، المرجع السابق ذكره، ص 213، 214.

6- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة، كإصدار السندات والتأمين ضد المخاطر<sup>(1)</sup>؛

7- تحقيق التوازن بين توظيف أصول البنك وموارده، وتجنب المخاطر التي قد تنجر عن التركيز على مجال واحد كالائتمان.

### ثانيا: سلبيات المصارف الشاملة

وبالرغم من الإيجابيات المشار إليها، فقد سجلت عليها بعض المآخذ متمثلة في النقاط التالية:

1- قد تؤدي إلى خلق الإحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة إلى المؤسسات المالية الشاملة، على حساب المؤسسات والمصارف الصغيرة؛

2- إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى؛

3- صعوبة الإشراف والرقابة في حالة المصارف الشاملة، بحيث تصبح أكثر تعقيدا<sup>(2)</sup>؛

---

(1) محمد شيخي، نور الدين تمجدين، المرجع السابق ذكره، الموقع نفسه.  
(2) عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2006/2005، ص 21.

## المبحث الثالث: المصارف الإلكترونية

استفادت المصارف من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من المصارف إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. وهو ما يعرف بالمصارف الإلكترونية.

### المطلب الأول: ماهية المصارف الإلكترونية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المصارف الإلكترونية، وأهدافها، ومتطلبات تبنيها، وكل ما يتعلق بها.

### الفرع الأول: مفهوم المصارف الإلكترونية وأنواعها

#### أولاً: مفهوم المصارف الإلكترونية

تشهد دول العالم المتقدم ثورة متتابعة في العمل المصرفي، إذ تم الانتقال من المصارف التقليدية التي لها وجود مادي في شكل فروع ومعاملات تتبادل فيها المستندات والنقود المعدنية والورقية، إلى المصارف الافتراضية التي تعتمد على الركائز أو الوسائط الإلكترونية.

وفي هذا الإطار، يمكن تعريف المصارف الإلكترونية (بنوك الإنترنت)، بأنها: "ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية، بل هي عبارة عن مواقع إلكترونية تقدم خدمات مصرفية ومالية وتجارية وإدارية شاملة، لها وجود مستقل على الشبكة الإلكترونية، قادرة على التعاقد وتقديم الخدمات المصرفية"<sup>(1)</sup>.

ويعرف جوسروغ الصيرفة الإلكترونية بأنها: "ذلك العمل الذي يضم كل العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية (مثل الهاتف والحاسب والصراف الآلي والإنترنت...)"<sup>(2)</sup>.

وتستخدم عبارة المصارف الإلكترونية تعبيراً متطوراً وشاملاً للمفاهيم التي ظهرت في مطلع التسعينيات للخدمات المالية عن بعد، أو المصرف المنزلي أو المصرف على الخط. وجميعها تعبيرات تتصل بقيام العملاء

(1) نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الإلكترونية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008، ص63.

(2) حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، (فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص84.

بإدارة حساباتهم، وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف من المنزل، أو المكتب، أو أي مكان آخر، وفي أي وقت يريدون<sup>(1)</sup>.

وبناء على ما ورد في التعريفات السابقة يمكن التوصل إلى تعريف لهذه المصارف: بأنها النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو أية معلومات يريدها، وكذلك الحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية عبر شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الكمبيوتر الخاص بالعميل أو أي وسيلة أخرى.

## ثانياً: أنواعها

ليس كل موقع لمصرف على شبكة الإنترنت يعني مصرفاً إلكترونياً، ووفقاً للدراسات العالمية وتحديدًا جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فإن هناك ثلاث صور أساسية للمصارف الإلكترونية على الإنترنت<sup>(2)</sup>:

### 1- الموقع المعلوماتي:

الذي يقدم معلومات تفصيلية حول عروضه وبرامجه وخدماته ومنتجاته المصرفية. وقد أنشأت أغلبية المصارف هذا النوع من المواقع بهدف التعريف والدعاية والتسويق.

### 2- الموقع التفاعلي:

الذي يسمح للعميل بالتفاعل والتواصل مع مصرفه، كإرسال بريد إلكتروني للحصول على بعض المعلومات المصرفية، والاطلاع على حسابه المصرفي، وتعبئة طلبات بعض المعاملات: كطلب دفتر شيكات أو طلب تبديل بطاقة مصرفية أو غيرها.

### 3- الموقع التبادلي:

الذي يسمح للمصرف والعميل بممارسة أغلبية العمليات والنشاطات المصرفية بصورة إلكترونية: كالسماح للعميل بالاطلاع على حسابه وإدارته وإجراء تحويلات مصرفية ودفع الفواتير والحصول على القروض وغيرها.

## الفرع الثاني: أهداف ودوافع تبني المصارف الإلكترونية

سنتطرق في هذه النقطة إلى أهداف المصارف الإلكترونية ودوافعها.

(1) عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص91.

(2) نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق ذكره، ص65.

## أولاً: أهداف المصارف الإلكترونية

تهدف هذه المصارف الإلكترونية إلى تقديم العديد من الخدمات المصرفية للعملاء، عنوانها الخدمة الشاملة والأسرع والأقل كلفة، وتعدّ هذه المصارف فرصة في تحقيق معدلات أفضل للمنافسة والاستمرار في السوق<sup>(1)</sup>.

ولعل من أهم أهداف هذه المصارف التحول إلى موقع إلكتروني لتقديم معلومات صحيحة، وتقديم الاستشارات المتخصصة في النشاطات المصرفية والمالية والتجارية، وفتح آفاق العمل والاستثمارات وإدارتها، وتقديم الخدمة السريعة بأقل كلفة وبكفاءة عالية<sup>(2)</sup>.

واللجوء إلى المصارف الإلكترونية، لجوء لإحدى وسائل المنافسة ودرء مخاطر المنافسة المضادة، وهو أيضاً تقديم خدمات شاملة بوقت قصير من عدد محدود من الموظفين ولقاء كلف أقل<sup>(3)</sup>.

## ثانياً: دوافع تبني المصارف الإلكترونية

يوجد مجموعة من الأسباب التي تدفع المصارف إلى إعادة تقييم ما لديها من تكنولوجيا ووضع سياسات جديدة من أجل تطوير العمل المصرفي عبر الإنترنت.

**1- المنافسة:** أظهرت الدراسات بأن عامل المنافسة من أقوى العوامل التي أدت إلى تطوير الإنترنت واستخدام وسيلة اتصال بين العميل والمصرف.

**2- تقليل التكاليف:** أوضحت إحدى الدراسات بأن استخدام الإنترنت يعمل على تقليل تكلفة تقديم الخدمات المصرفية.

**3- التوسع الجغرافي:** حيث يمكن لبنك الإنترنت التوسع في تسويق خدماته المصرفية لعدد أكبر من العملاء عن طريق الاستفادة من الانتشار الجغرافي الذي توفره.

**4- مشاكل النقل والازدحام داخل المدن الكبرى:** حيث إن هذه المشاكل من الصعب حلها على المدى القريب، لهذا يفضل كثير من الناس القيام بعملياتهم المصرفية من منازلهم أو حتى مقرات عملهم.

**5- تقلص الربحية المصرفية:** تقلصت في السنوات الأخيرة ربحية المصرف، بسبب انكماش الفارق بين سعر الفائدة المدينة والدائنة نتيجة التنافس الشديد وازدياد التكاليف والنفقات العامة نظراً لثقل كاهل المصارف من

(1) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص148.

(2) نادر عبد العزيز شافي، المرجع السابق ذكره، ص66.

(3) مروان محمد أبو عرابي، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، ط1، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص94.

العمالة التي تفوق حاجاتها. وهذا سوف يعمل على التوجه نحو استعمال الإنترنت في المصارف، من أجل تقليل تكاليف العمليات والنفقات العامة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: متطلبات المصرف الإلكتروني ومخاطره

سننتظر في هذه النقطة إلى متطلبات المصرف الإلكتروني ومخاطره.

#### أولاً: متطلبات المصرف الإلكتروني

##### 1- البنية التحتية والتقنية:

في مقدمة المتطلبات الأساسية للمصارف الإلكترونية وجود بنية تحتية للمصارف، حيث إنها لن تكون معزولة عن بنية الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية للدولة، ويقدر كفاءة البنية التحتية وسلامة سياسة السوق الاتصالية وتحديد السياسات التسعيرية مقابل خدمة الربط بالإنترنت. أما العنصر الثاني للبنية التحتية فيتمثل في تقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءة البشرية المدربة، وهذا دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة. ولم يعد المال وحده المتطلب الرئيسي، بل استراتيجيات التوائم مع العناصر وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تقييم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.

##### 2- الكفاءة الإدارية المقننة مع عنصر التقنية:

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كفاءة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والإدارية المتصلة بالنشاط المصرفي الإلكتروني<sup>(2)</sup>.

##### 3- التطوير واستمرارية التنوع:

حيث إن انتشار شبكات الإنترنت واستعمالها في المصارف أدى إلى تطور غير مسبوق في مجال الاتصال، وفي سهولة الوصول للمعلومات.

##### 4- التفاعل مع متغيرات الوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

والتفاعل لا يكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنية التقنية، وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي.

(1) مروان محمد أبوعرابي، المرجع نفسه، ص105.

(2) خبابة عبد الله، المرجع السابق ذكره، ص108-110.

## 5- الرقابة التقنية الحيادية:

إن من أهم عناصر النجاح التقييم الموضوعي وإيجاد الثغرات، ولذلك أقامت أغلبية مواقع المصارف الإلكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والنشر الإلكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: مخاطره

يتعرض المصرف الإلكتروني، وإن كان له الكثير من المميزات، إلى مخاطر كبيرة سواء على مستوى الحفاظ على أموال تلك النوعية من المصارف، أو على مستوى الاقتصاد القومي كله، وتتمثل هذه المخاطر الممكنة في مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة ومخاطر قانونية ومخاطر أخرى.

وفيما يلي يتم التعرض لكل منها:

**1- مخاطر التشغيل:** تشكل أهم المخاطر التي تواجهها المصارف، وتنشأ مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظم أو عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز أعمال الصيانة، وكذا نتيجة إساءة الاستخدام من قبل العملاء، وذلك على النحو التالي:

#### أ- عدم التأمين الكافي للنظم:

تنشأ هذه المخاطر عن إمكان اختراق غير المرخص لهم لنظم حسابات المصرف بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء تم ذلك من خارج المصرف أو من العاملين به، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف ذلك الاختراق وإعاقته.

من هنا، يتوجب على المصارف تطوير أنظمة الحماية الملائمة وإدارة أنظمتها الداخلية بما يتناسب والمعايير والقواعد المعمول بها دولياً، على أصعدة التأكد من هوية العملاء وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وخلافه.

#### ب- عدم ملاءمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة:

وتنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (بطء الأداء على سبيل المثال) لمواجهة متطلبات المستخدمين، وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم، وخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج المصارف لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

(1) مروان محمد أبو عرابي، المرجع السابق ذكره، ص ص 107، 108.

## ج- إساءة الاستخدام من قبل العملاء:

ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، أو سماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين، أو القيام بعمليات غسل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية، أو بعدم إتباعهم إجراءات التأمين الواجبة.

### 2- مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة وجود رأي عام سلبي تجاه المصرف، وقد ينشأ من عدم توفر وسائل الحماية الكافية والمؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها المصرف، الخاصة بعملائه أو وقوع بعض عمليات الاختراق لنظم المصرف الإلكترونية واقتحامها من قبل بعض الغرباء أو العاملين في المصرف ذاته، وهذا ينشأ عنه وجود سمعة سيئة للمصرف.

### 3- المخاطر القانونية:

تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم المصرف القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها، أو عندما لا تكون نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة، وتبرز أهم التحديات القانونية متمثلة في تحدي قبول القانون للتعاقدات الإلكترونية، وحجبتها في الإثبات، ووسائل الدفع، والتحديات الضريبية، وإثبات الشخصية، والتوقيعات الإلكترونية، وأنظمة الدفع النقدي، والمال الإلكتروني، وسرية المعلومات، وأمن المعلومات، والمسؤولية عن الأخطاء والمخاطر، وحجية المراسلات الإلكترونية، ومسائل الملكية الفكرية لبرمجيات وقواعد معلومات المصرف، علاقات وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو المورد لخدماتها.

### 4- المخاطر الأخرى:

يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، من ذلك مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد يزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم.

## المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية

تبرز أهمية المصارف الإلكترونية من خلال العديد من الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في ظل التقدم التكنولوجي الحديث، ومن أهمها:

### الفرع الأول: الإنترنت المصرفي

بنك الإنترنت عبارة عن إنجاز المعاملات المصرفية، بالدخول على موقع البنك على الإنترنت. ومن الخدمات التي يقدمها المصرف<sup>(1)</sup>:

- إستراتيجية التسويق عبر الإنترنت؛

- الحصول على كشف حساب تفصيلي بالمعاملات؛

- الاستفسار عن رصيد الحساب؛

- الحصول على معلومات عن الودائع وأسعار الفائدة على القروض وأسعار صرف العملات؛

- طلب دفتر شيكات؛

- تحويل مبالغ بين حسابات العملاء المختلفة؛

- طلب حوالات مصرفية؛

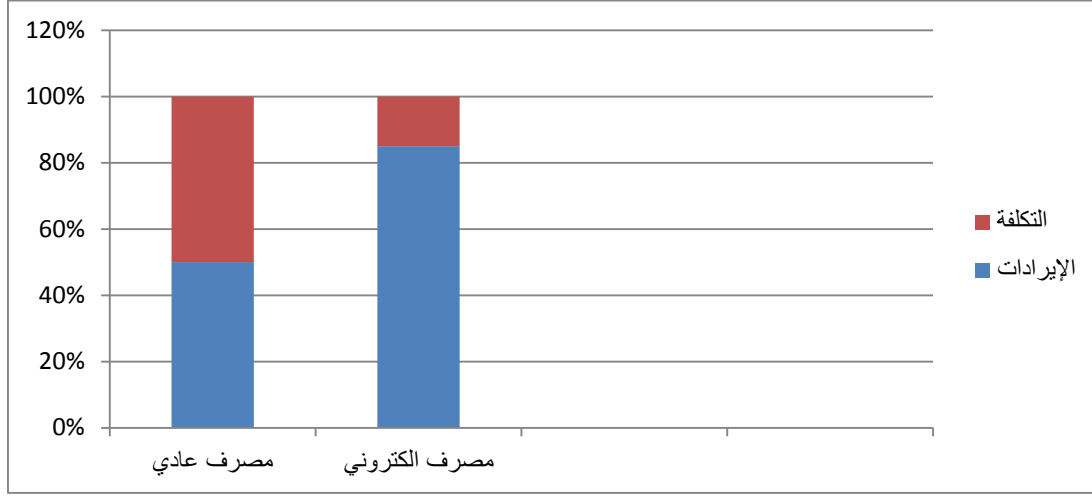
- فتح حسابات جديدة.

ويمكن للمصارف العاملة فقط على الإنترنت الوصول إلى العملاء بتقديم خدمات مصرفية متطورة وبأسعار تنافسية، مقارنة مع ما هو متوفر من المصارف التقليدية. فمثل هذه المصارف لديها غير المرنة والابتكار، كما أن تكلفة التشغيل لديها منخفضة نسبياً<sup>(2)</sup>. والشكل الموالي يوضح تكلفة وإيرادات المصارف العادية مع المصارف الإلكترونية، حيث إن المصارف الإلكترونية تحقق 85% في حين أن المصارف العادية تحقق 50%، أما التكلفة التي تتطلبها المصارف الإلكترونية فتقدر بـ 15% مقارنة مع المصارف الأخرى بـ 50%.

(1) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المرجع السابق ذكره، ص152.

(2) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس 2001، ص20.

## شكل رقم (2،4): نسبة التكلفة وعوائد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت



المصدر: منصف فرطاس، دراسة تحليلية حول فرص الاستثمار المباشر في الإنترنت البنكي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 75.

### الفرع الثاني: أجهزة الصراف الآلي

الصراف الآلي جهاز إلكتروني مهمته القيام ببعض العمليات المالية الإلكترونية، تحفظ فيه النقود بطريقة آلية، وبكمية محددة من العملات لتسهيل إجراء عمليات السحب النقدي.

فالصراف الآلي ماكينة مبرمجة، بحيث تتعرف على البطاقة الخاصة بها، وتسمح بإدخال مبلغ مغطى في رصيد حساب البطاقة<sup>(1)</sup>.

وتحقق أجهزة الصراف الآلي مزايا هامة للعميل والمصرف، فالعميل يستفيد من توفير الخدمة في المكان والزمان المناسبين وبسرعة، مع تجنب الوقوف في الصف... ويستفيد المصرف بالحصول على جزء أكبر من السوق، والقدرة على التوسع دون حاجة إلى قوى عاملة أو مبانٍ إضافية، وتقليل الإشعارات والمطبوعات والمراجعات المستندية، وانعدام الأخطاء، وقلّة تكاليف خدمة العملاء، وزيادة حجم الودائع غير المكلفة، وتفرغ الإدارة للمشاكل الأخرى واتخاذ القرارات<sup>(2)</sup>.

وبإمكان هذه الأجهزة القيام بالوظائف التقليدية مثل السحوبات النقدية وإعطاء رصيد الحساب، بالإضافة إلى قبول الودائع النقدية<sup>(3)</sup>، والتحويل من حساب العميل إلى أي حساب آخر، وطلب دفتر شيكات لحسابه الجاري

(1) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، المرجع السابق ذكره، ص156.

(2) مروان محمد أبو عرابي، المرجع السابق ذكره، ص117.

(3) عيسى سالم قاقيش، البنوك والخدمات المصرفية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2001، ص57.

يتسلمه من فرعه، وطلب كشف حساب مفصل لأي من حساباته يتسلمه خلال ثلاثة أيام من فرعه، والحصول على نقد فوري لحملة بطاقات الفيزا والماستر كارد، وإيداع رسائل خاصة من العميل للبنك، وإظهار رسائل العميل من البنك تظهر على الشاشة فور استخدام الجهاز، والحصول على نقد فوري لحملة بطاقات إلكترون الصادرة عن المصارف الأجنبية، وتسديد فواتير المياه والكهرباء والهاتف المحمول، وتغيير الرقم السري الخاص بالعميل، وخدمات صرف العملات، والاستعلام عن أسعار الفوائد والعملات<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثالث: الخدمات المصرفية المنزلية

باستخدام هذا النظام يستطيع عميل المصرف أن يبعث بما شاء من تعليمات إلى الحاسوب الرئيسي الموجود بالمصرف من خط هاتفي، أو يستطيع أن يصل جهاز التلفزيون الخاص به في منزله، أو يصل الحاسوب الشخصي بمنزله بالحاسوب الرئيسي الموجود بالمصرف المفتوح عن طريق خط هاتفي، شريطة أن تكون هذه الخدمة متاحة لدى المصرف المفتوح لديه حساب العميل<sup>(2)</sup>. وتشمل التسهيلات المتاحة للعميل باستخدامه الخدمات المصرفية المنزلية ما يلي<sup>(3)</sup>:

- معرفة الأرصدة القائمة في حساباته، سواء في حسابه الجاري أم حساب الادخار أم حساب بطاقة الائتمان أم حساب المدين؛
- معرفة أسعار الفائدة على الودائع لاختيار أفضلها من وجهة نظر المودع؛
- طلب دفتر شيكات أو كشف حساب؛
- القدرة على إجراء التحويلات النقدية بين الحسابات المختلفة للعميل؛
- القدرة على إجراء مدفوعات لحساب أشخاص أو هيئات أخرى مثل سداد متطلبات بطاقة الائتمان أو سداد فواتير الكهرباء والهاتف؛
- شراء وبيع الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية.

(1) مروان محمد أبو عرابي، المرجع السابق ذكره، ص 119، 120.

(2) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، المرجع السابق ذكره، ص 308.

(3) مركز البحوث والدراسات المالية، العمليات المصرفية بدون مصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 3، العدد 2، 1995، ص 36.

## الفرع الرابع: الهاتف المصرفي والهاتف المحمول

أولاً - الهاتف المصرفي: ويسمى أيضاً مركز خدمة العملاء

لقد تطور استخدام الهاتف في تقديم الخدمات المصرفية بقيام العميل بالاتصال برقم معين خاص بالمصرف، ويقوم الموظف المسؤول عن ذلك بالرد على العميل. ويبدأ الموظف بالدخول إلى البيانات الخاصة بالعميل، ومن ثم يقوم الموظف بتوجيه بعض الأسئلة للعميل للتأكد من هويته، مثل رقم حسابه، ورصيده... وغيرها من الأسئلة، بعد ذلك يقوم الموظف بتنفيذ ما يريده العميل.

الخدمات التي يقدمها بنك الهاتف: يمكن للعميل إنجاز المعاملات التالية:

- طلب فتح حساب إضافي؛
- الاستعلام عن كيفية الحصول على قرض جديد أو الاستفسار عن القرض الحالي؛
- طلب بطاقة ائتمان أو إيقافها أو طلب بطاقة بديلة أو السحب النقدي على البطاقات؛
- إجراء التحويلات بين الحسابات المختلفة.

### ثانياً - الصيرفة بواسطة الهاتف المحمول :

يعدّ الهاتف المحمول من أحدث التقنيات في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد، ويمكن تعريف الهاتف المصرفي المحمول بأنه: تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية للعميل عبر هاتفه المحمول المعتمد للخدمة WAP enabled، وهو اختصار لـ (wireless application protocol)، وهو النظام الذي يتيح استخدام الإنترنت من خلال المحمول<sup>(1)</sup>.

الخدمات التي يقدمها الهاتف المصرفي المحمول<sup>(2)</sup>:

- الاستفسار عن رصيد الحساب؛
- التحويل من حساب إلى حساب داخلي؛
- طلب كشف حساب؛

---

(1) محمود أحمد إبراهيم الشراوي، مفهوم الأعمال المصرفية الإلكترونية وأهم تطبيقاتها، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، يومي: 10-12 مايو 2003، ص40.

(2) ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبدلات، الصيرفة الإلكترونية - الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع - ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص65.

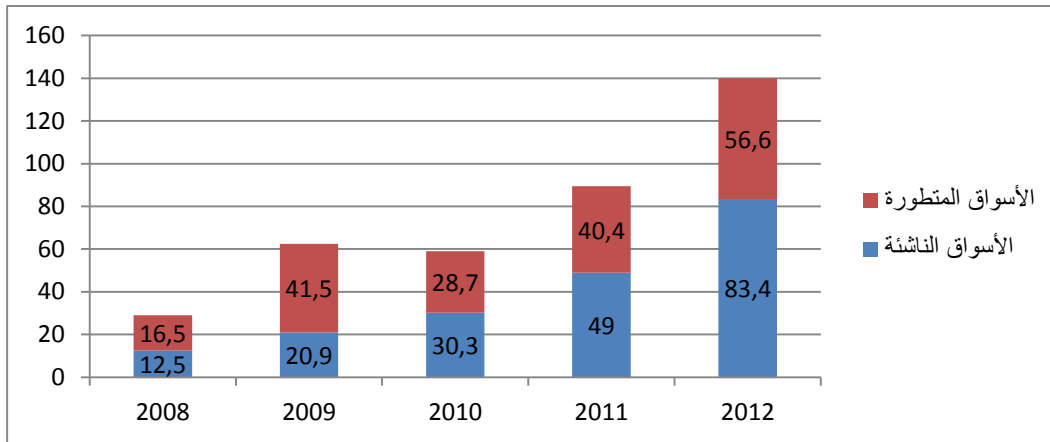
- طلب دفتر شيكات؛

- الخدمات المتعلقة ببطاقات الائتمان؛

- أسعار العملات الرئيسية.

والشكل الموالي يبين لنا مدى اتساع استخدام الهاتف المحمول في أداء المدفوعات خاصة في الأسواق العالمية.

شكل رقم (2،5): قيمة المدفوعات بالهاتف المحمول في السوق العالمية: 2008-2012 (مليار أورو)



المصدر: نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010، ص 69.

#### الفرع الخامس: خدمات المقاصة المصرفية الإلكترونية

المقاصة الإلكترونية هي عملية تبادل المعلومات (التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الإلكترونية في البنك المركزي مع مراكز المقاصة في البنوك الأخرى، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

وبمفهوم بسيط هو تطبيق إجراءات المقاصة اليدوية بطريقة آلية توفيراً للوقت والجهد لعمليات مبادلة الشيكات وإجراءات التسويات بين المصارف في غرفة المقاصة بالبنك المركزي<sup>(1)</sup>. ومن فوائد هذا النظام نذكر:

- تخفيض من الوقت والتكلفة المتطلبية لإيداع ومعالجة وتحصيل الشيكات؛

(1) مهدي فكري العلمي، العمليات المصرفية من منظور شمولي، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2003، ص 83.

- من بين المزايا أيضا تسهيل المبادلات المالية بين المشتركين من خلال تخفيض أماكن الاجتماعات بين ممثلي المصارف.

### الفرع السادس: التحويلات المالية الإلكترونية

إن عملية التحويل المصرفي الإلكتروني هي مجرد أداة لتداول المبالغ المدونة في الحسابات المصرفية باعتبارها نقودا إلكترونية لا تختلف من الوجهة الاقتصادية عن النقود العادية إلا من حيث طبيعتها<sup>(1)</sup>.

وعرفه البعض بأنه عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر بتقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد، ويكون الأمر الذي يصدره العميل بوسيلة إلكترونية مثل الإنترنت. وعادة ما يتدخل طرف ثالث وسيط يملك البرمجيات اللازمة لإجراء عملية التحويل بشكل آمن، حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط لتحصيل المبلغ المطلوب من العميل الذي يقوم بتعبئة نموذج الدفع لدى الوسيط، فيقوم هذا الأخير بإرسال النموذج لدار المقاصة الآلية إذا كانت المصارف مشتركة في نظام المقاصة الآلية، التي تقوم بدورها بإرسال النموذج لمصرف العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل، أما إذا لم تكن المصارف مشتركة في نظام المقاصة الآلية، فإن الوسيط يرسل النموذج للمصرف مباشرة<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية

تطورت وسائل الدفع الإلكترونية خاصة بعد انتشار عمليات التجارة الإلكترونية وتطورها على الصعيد العالمي، وفيما يلي سيتم عرض أهم تلك الوسائل.

### الفرع الأول: النقود الإلكترونية

تعد النقود الإلكترونية من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار التجارة الإلكترونية على مستوى العالم نظرا لسهولة الدفع والسداد وإجراءات التحويلات البنكية بمقتضاها، وعليه سوف يتم التعرض لمفهوم النقود الإلكترونية، خصائصها.

(1) المرجع نفسه، ص186.

(2) محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 56-57.

## أولاً: مفهوم النقود الإلكترونية

تعد النقود الإلكترونية إحدى الوسائل الحديثة للتعامل التجاري عبر شبكة الإنترنت وهي تشبه النقود التقليدية في معظم خصائصها، غير أنها عملة إلكترونية بدلا من الورق أو المعدن.

وقد تعددت التعريفات المحددة للنقود الإلكترونية واختلفت، مثلما تعددت الآراء حول اصطلاحها، فقد عرفت النقود الإلكترونية بأنها "عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به في شكل رقمي، بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات".<sup>(1)</sup>

وعرفها البعض الآخر بأنها: "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة"<sup>(2)</sup>.

ومما سبق، يمكن استنتاج تعريف للنقود الإلكترونية بأنها سلسلة أرقام تعبر عن قيم معينة تصدرها المصارف لمودعيها، ويحصل عليها هؤلاء في صورة نبضات كهرومغناطيسية على البطاقة، أو على الحاسب الشخصي لتخزن، ويستخدمها هؤلاء على الحاسب لتسوية معاملاتها.

## ثانياً: خصائصها

يتميز النقد الإلكتروني بعدة خصائص، يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

**1- النقود الإلكترونية قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً:** فالنقود الإلكترونية، وخلافاً للنقود القانونية، عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية، أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

**2- النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما باعتباره مصدراً لهذه النقود مثلاً.

**3- النقود الإلكترونية ليست متجانسة:** حيث إن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة.

**4- سهولة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية.

(1) Mechel Aglietta et Laurence Scialom, **second génération de monnaie électronique** : nouveaux défi, problèmes économiques, monnaie et finance, France, 2002, p26.

(2) محمود محمد أبو فروة، المرجع السابق ذكره، ص63.

5- النقود الإلكترونية هي نقود خاصة: على عكس النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، ولهذا يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة.

### الفرع الثاني: الشيكات والمحافظ الإلكترونية

تحاول المؤسسات المصرفية تطوير كافة وسائل الدفع المعروفة، لتتناسب مع مقتضيات التجارة الإلكترونية. وفي هذا المجال، فقد جرى تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى شيكات إلكترونية، وكذا بروز المحافظ الإلكترونية بوصفها إحدى وسائل الدفع الجديدة الإلكترونية.

### أولاً: الشيكات الإلكترونية

إن الشيك الإلكتروني هو المكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وفيما يلي نتعرض لمفهوم الشيكات الإلكترونية وإجراءات استخدامها.

### 1- مفهوم الشيكات الإلكترونية:

الشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، ويقوم بمهمته بوصفه وثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً، يمكن التأكد من صحته إلكترونياً، وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد، حيث يتضمن ملفاً إلكترونياً آمناً، يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك، ووجهة صرف هذا الشيك، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى: تاريخ صرف الشيك، وقيمه، والمستفيد منه، ورقم الحساب المحول إليه.<sup>(1)</sup>

يحرر الشيك الإلكتروني، باستخدام الكمبيوتر، كما يحزر الشيك الورقي، وبأخذ المسارات ذاتها، التي يأخذها الشيك الورقي، منذ لحظة إصداره، مروراً بعملية التسليم، ثم التحصيل والقيود في الحساب. فهو ينتقل بالبريد الإلكتروني، من طرف الذي أصدره، إلى المستفيد مستلم الشيك (حامله)، ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله)، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.<sup>(2)</sup>

(1) إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص73.

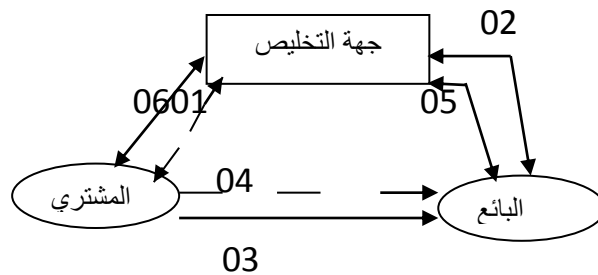
(2) محمود محمد أبو فروة، المرجع السابق ذكره، ص50.

## 2- استخدام الشيك الإلكتروني:

تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني الخطوات التالية<sup>(1)</sup>:

- أ- اشتراك المشتري لدى جهة التخليص (مصرف غالباً)، حيث يتم فتح حساب جارٍ بالرصيد، ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- ب- اشتراك البائع لدى جهة التخليص نفسها، حيث يتم أيضاً فتح الحساب الجاري، ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- ج- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى شركة التخليص نفسها، ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على أسلوب الدفع؛
- د- يقوم المشتري بتحرير شيك إلكتروني وبتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر، ثم يرسله من البريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع؛
- هـ- يستلم البائع الشيك الإلكتروني الموقع من المشتري، ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الإلكتروني المشفر ويرسله إلى جهة التخليص؛
- و- تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقعات. وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام إجراء المعاملة المالية (خصم الرصيد من المشتري وإضافته إلى البائع).

شكل رقم (6.2): دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها.



01- اشتراك لدى جهة التخليص.

02- اشتراك لدى جهة التخليص.

03- اختيار السلعة تحديد السعر الكلي وأسلوب الدفع.

04- شيك إلكتروني موقع من المشتري.

(1) رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 70، 71.

المصدر: رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999، ص70.

## ثانياً: المحفظة الإلكترونية

قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الإنترنت<sup>(1)</sup>. إذ يمكن تعريفها بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر"<sup>(2)</sup>.

ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الإلكترونية حماسة المتسوقين إلى التسوق المباشر، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، ومن بين المشاكل التي تحلها المحافظ الإلكترونية توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الإلكتروني. ويمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التي تميز المحافظ الإلكترونية فيما يلي:

- المحفظة الإلكترونية تعطي حلاً متطوراً للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية، في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة؛

- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة؛

- هي وسيلة ملائمة تماماً للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل؛

- تستعمل للدفع بمبالغ صغيرة (جرائد، محلات...).

ويمكن تلخيص خطوات الشراء باستخدام الحافظة الإلكترونية تجربة cyber cach كما يلي<sup>(3)</sup>:

- اختيار السلع أو السلعة المطلوب شراؤها من مقر البائع؛

- الضغط على زر Pay ليبدأ برنامج المحفظة على حساب المشتري؛

(1) أحمد سفر، أنظمة الدفع الإلكترونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص43.

(2) شريف محمدغنام، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2003، ص12.

(3) رأفت رضوان، المرجع السابق ذكره، ص75.

- إدخال الرقم السري الخاص بك ID ثم تحديد طريقة الدفع المناسبة من الطرق المتاحة في محفظتك؛

- بمجرد الانتهاء من ذلك يتم إعطاء الأمر لبدء إجراءات الدفع فيقوم برنامج المحفظة بإرسال رسالتين:

\* الأولى: تتضمن بيانات السلع المطلوب شراؤها وفقا للاختيار المحدد، وهي رسالة مفتوحة؛

\* الثانية: تتضمن المبلغ المطلوب دفعه خصما من حساب المشتري وإضافته إلى حساب البائع المحدد، وهي رسالة يتم تشفيرها من طرف شركة cyber cach.

- تقوم هذه الأخيرة بفتح الرسالة المشفرة وتحديد صحة ما بها من معلومات ثم إعادة تشفيرها وإرسالها إلى مصرف البائع؛

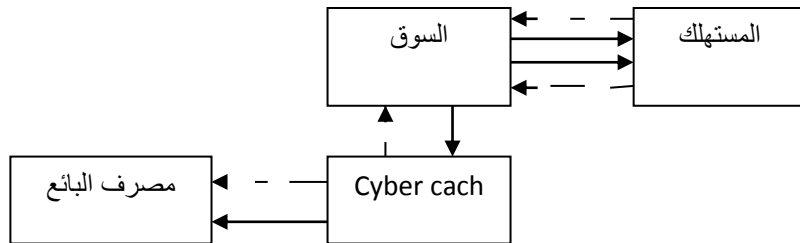
- يقوم مصرف البائع بتنفيذ المعاملة المالية وإخطار cyber cach بإتمام المعاملة؛

- تقوم شركة cyber cach بإخطار البائع بإتمام المعاملة؛

- يقوم البائع بإخطار المشتري بإتمام المعاملة.

وبناء على ما سبق يمكن إبراز خطوات الشراء باستخدام المحفظة الإلكترونية في الشكل التالي:

شكل رقم (7,2): عملية الشراء باستخدام المحفظة الإلكترونية (تجربة cyber cach)



المصدر: رأفت رضوان، المرجع السابق ذكره، ص74.

## الفرع الثالث: البطاقات المصرفية

إن التطرق إلى مفهوم البطاقة المصرفية يقتضي التعريف بها، وتحديد أهم أنواعها.

### أولاً: تعريف البطاقة المصرفية

عُرفت البطاقة المصرفية بعدة تسميات، حيث أطلق عليها البعض مصطلح بطاقة الدفع الإلكتروني، والبطاقة البلاستيكية، وبطاقة الاعتماد، وبطاقة الائتمان، إلا أن هذه الأخيرة هي الأكثر شيوعاً.

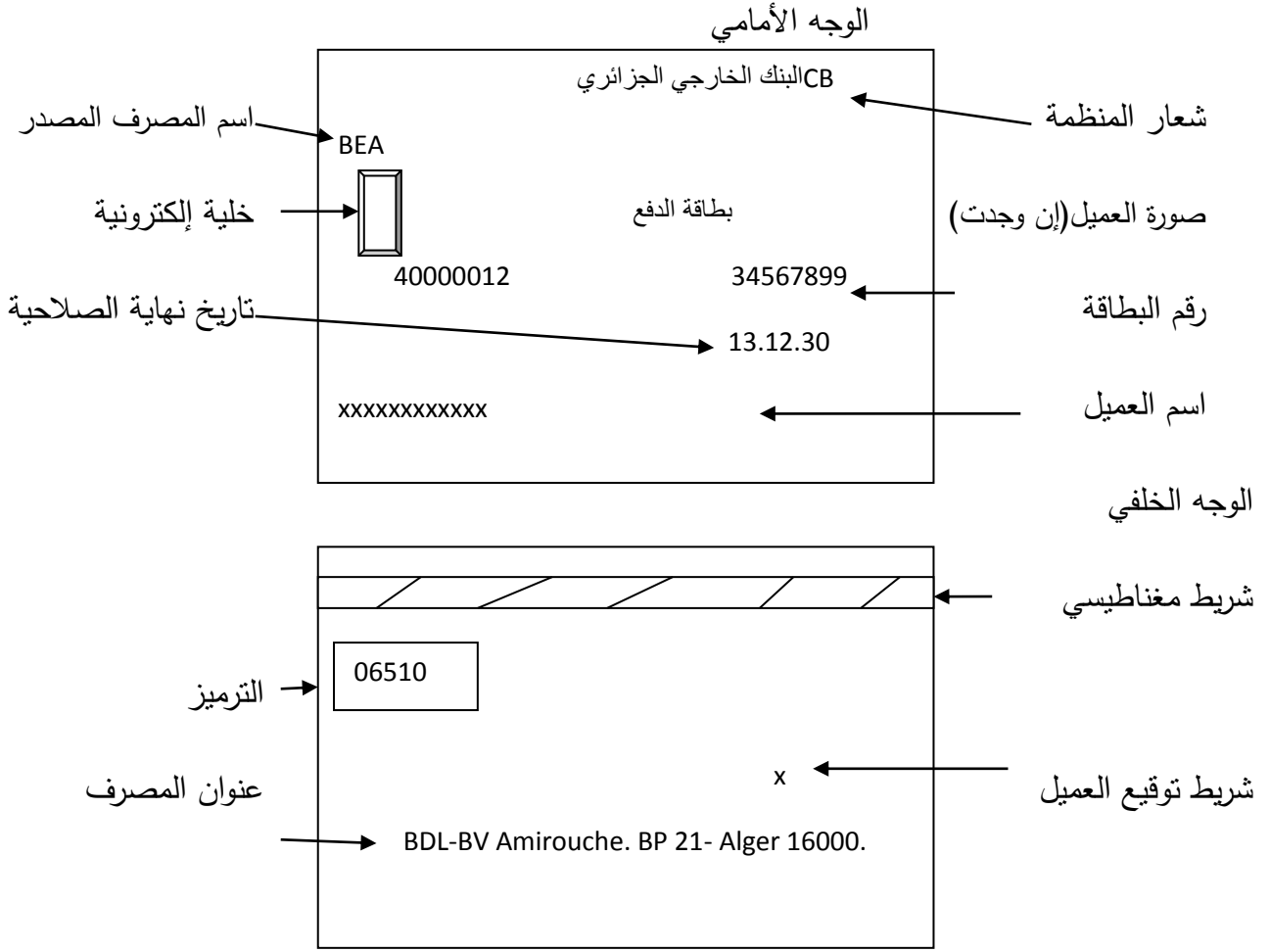
البطاقة المصرفية هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية، طبع على وجهها بشكل بارز رقمها وحاملها وتاريخ صلاحيتها واسم المنظمة العالمية الراعية للبطاقة وشعارها، والمصرف المصدر لها، توضع عليها غالباً صورة حاملها باعتبارها وسيلة لضمان التعرف عليه عند استعمالها مع نموذج البطاقة، وهو ذاته التوقيع المعتمد بالمصرف، وذلك بخلفية البطاقة المخصص للتوقيع الخاص بصاحب البطاقة، إضافة إلى شريط معلومات إلكترومغناطيسي به كافة المعلومات الخاصة بصاحب البطاقة والبطاقة ذاتها، سواء رصيدها أو تاريخ انتهاء صلاحيتها أو استعمالها، وكل ما يتعلق بها من معلومات، وبأسفل البطاقة يكتب عنوان المصرف مصدرها ورقم هاتفه<sup>(1)</sup>.

وعليه، يمكن أن نوضح ذلك من خلال المخطط التالي:

---

(1) سامح محمد عبد الحكم، الحماية الجنائية لبطاقة الائتمان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص13.

شكل رقم (8.2): مخطط البطاقة المصرفية



وللبطاقة المصرفية عدة وظائف، منها:

- سحب النقود على مستوى المصارف أو أجهزة التوزيع الإلكتروني؛

- دفع الفواتير لدى التجار لتسوية مشترياتهم.

أما فيما يخص الأجهزة الخاصة بتسيير البطاقة، التي تحل محل الأعوان، وتقوم بتسهيل عملهم، فتتمثل

في:

- الموزعات الآلية للنقود؛

- الشبائيك الآلية المصرفية.

## ثانياً: أنواع البطاقة المصرفية

انتشر في العالم العديد من أنواع البطاقات البلاستيكية، فمنها ما يجري التعامل بها محلياً ودولياً، ومنها بطاقات السحب والدفع، وأبرز هذه البطاقات ما يلي:

### 1- بطاقة السحب الآلي:

وقد عرفت هذه البطاقة منذ فترة زمنية، حيث تخول هذه البطاقة لحاملها الحق في سحب مبلغ معين من المال بعد أن يقوم العميل بإدخال الرقم السري الذي يتم إعطاؤه إياه. وقد يتم تحديد سقف معين يسمح للعميل بسحبه في اليوم، ولا بد أن يكون السحب من المبلغ المالي الموجود في حساب العميل<sup>(1)</sup>. وتتصف هذه البطاقات بالآتي:

أ- تصدر للعملاء الذين لهم حساب دائن لدى المصرف المصدر لهذه البطاقة؛

ب- تمنح في الغالب مجاناً؛

ج- تستخدم في الغالب للسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو للاستفسار عن بعض المعلومات الخاصة بالعميل أو الحصول على بعض الخدمات التي يقدمها المصرف كأسعار العملات أو التعرف على الرصيد أو طلب كشف حساب مختصر أو تفصيلي أو التحويل فيما بين حسابات العميل؛

د- يتم الخصم من حساب العميل فور استخدامه للبطاقة.

### 2- بطاقة الوفاء:

تعدّ أكثر البطاقات انتشاراً في العالم، لأنها تقلل مخاطر الديون المعدومة لدى المصارف المصدرة للبطاقة، وهي بطاقات تخول حاملها سداد ثمن السلع والخدمات التي يحصل عليها من بعض المحلات التجارية التي تقبلها بموجب اتفاق مع الجهة المصدرة لها، وذلك بتحويل ثمن السلع والخدمات من حساب العميل إلى حساب التاجر، وتعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى المصرف. وتكون طريقة الدفع بأسلوبين، مباشر وغير مباشر:

(1) عبد القادر العطير، بطاقة الائتمان - العمليات التشغيلية والإطار القانوني، مجلة البلقان للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمان الأهلية، أبريل 1995، ص 26.

أ- الطريقة المباشرة: وهنا يقوم محاسب المحل بتمرير البطاقة على جهاز بالمحل ليتأكد أن رصيد العميل يكفي لتغطية مشتريات الزبون، بحيث يضمن التاجر أن يقوم العميل بدفع حسابه بشكل مباشر.

ب- الطريقة غير المباشرة: حيث يقوم العميل بتقديم بطاقته إلى التاجر الذي يقوم بتدوين تفاصيل عن مشتريات حامل البطاقة ومعلومات عن بطاقته على عدة نسخ يوقعها حامل البطاقة، حيث يقوم المحل بإرسال هذه البطاقة إلى المصرف ليتم تحصيلها<sup>(1)</sup>.

### 3- بطاقة الائتمان:

تعدّ بطاقة الائتمان الأكثر استخداماً في المعاملات التجارية، وهي تمثل ائتماناً حقيقياً لحاملها، ومن هنا وجب التعريف بها وذكر أنواعها.

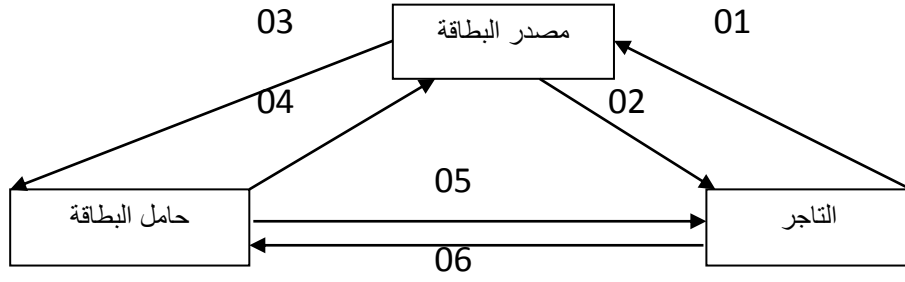
تعرف البطاقة الائتمانية بأنها: مستند يعطيه مصدره لشخص معين بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلعة أو الخدمات من التاجر دون دفع الثمن حالاً لتضمنه التزام المصدر بالدفع<sup>(2)</sup>.

وهذه البطاقة تخول حاملها الحق في الحصول على تسهيل ائتمان من البنك أو المؤسسة المالية، بشروط يكون متفق عليها بشكل مسبق، حيث يتفق المصرف والعميل على قيمة هذا المبلغ وفوائده وطرائق تسديده.

ومن التعريفين السابقين، يمكن استنتاج أن بطاقة الائتمان أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات، مقبولة لدى الأفراد والتجار والبنوك بديلاً عن النقود، لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة. ويمكن ترجمة هذا الاستنتاج في الشكل التالي:

(1) مروان محمد أبو عرابي، المرجع السابق ذكره، ص 122، 123.  
(2) عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج 03، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص 27.

شكل رقم (2،9): أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية.



01- إرسال إشعارات البيع. 02- سداد قيمة الإشعارات. 03- بطاقة الائتمان - الحد الائتماني.

04- سداد قيمة المديونية على أقساط. 05- البيع، الشراء. 06 - التوقيع على إشعارات البيع.

المصدر: عبد الهادي النجار، النقود المصرفية وآلية تداولها، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002، ص39. متصرف فيه.

من الناحية الائتمانية تتحصر البطاقات فيما يلي:

أ- بطاقة الخصم الفوري:

تستخدم أداة وفاء فقط، حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى المصرف دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة، الذي يستخدم هنا وسيلة لعرض البيانات فقط.

ب- بطاقة الدفع الآجل:

يتيح هذا النوع من البطاقات لحاملها الشراء على الحساب الفوري، أما التسديد فيكون لاحقاً، فهي تتضمن خط ائتمان مستمر، إذ يتوجب على حاملها تسديد المبلغ بكامله عندما يرسل إليه التاجر الفاتورة، كما لا يتحمل العميل جراء ذلك أية فوائد. وهنا يجب أن يتم السداد بالكامل من قبل العميل خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

ج- بطاقة الشيك المضمون:

بمقتضاها يتعهد المصرف مصدر هذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بأن يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا المصرف، وذلك وفقاً لشروط إصدار البطاقة وتحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل

وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصى الذي يتعهد المصرف بالوفاء به في شكل شيك يحرره العميل<sup>(1)</sup>. وهناك أنواع أخرى لبطاقات الائتمان تقسم بحسب المزايا التي تمنح لحاملها، نوجزها فيما يلي:

يوجد منها نوعان هما<sup>(2)</sup>:

- **البطاقات العادية أو الفضية:** هي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة، توفر جميع أنواع الخدمات المقدمة كالشراء من التجار، والسحب النقدي من المصارف وأجهزة السحب.

- **البطاقة الذهبية:** هي بطاقة ذات حدود ائتمانية عالية لدى بعض المنظمات راعية البطاقة مثل فيزا، أو ائتمان غير محدود بسقف معين مثل أمريكيان إكسبريس.

#### 4- البطاقات الدولية:

هناك عدة أنواع، وهذا حسب الجهة المصدرة للبطاقة:

أ- **بطاقة فيزا: VISA CARD** تصدرها شركة فيزا، يشارك في عضوية إصدارها جميع المصارف. وشركة فيزا هي مؤسسة نقدية وليست مؤسسة مصرفية تساعد البنوك الأعضاء. تصدر ثلاثة أنواع من البطاقات، هي:

- بطاقة فيزا الذهبية؛

- بطاقة فيزا الفضية؛

- بطاقة فيزا إلكترون.

وبطاقة فيزا إلكترون هي بطاقة الصراف الآلي العالمية، توفر لحاملها العديد من الخدمات كاستعمالها لسحب النقود في أي مكان في العالم<sup>(3)</sup>.

ب- **بطاقة أمريكيان إكسبريس: AMERICAN EXPRESS CARD** تصدرها وترعاها مؤسسة مالية واحدة تشرف مباشرة على إصدار البطاقات، تصدر أمريكيان إكسبريس ثلاثة أنواع من البطاقات تتناسب كل منها العميل المقدمة له. وهذه الأنواع هي:

- بطاقة الأمريكيان إكسبريس الخضراء؛

(1) مصطفى طويطي، وسائل الدفع الإلكتروني، دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة البويرة، 2013، ص57.

(2) عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، المرجع السابق ذكره، ص31، ص32.

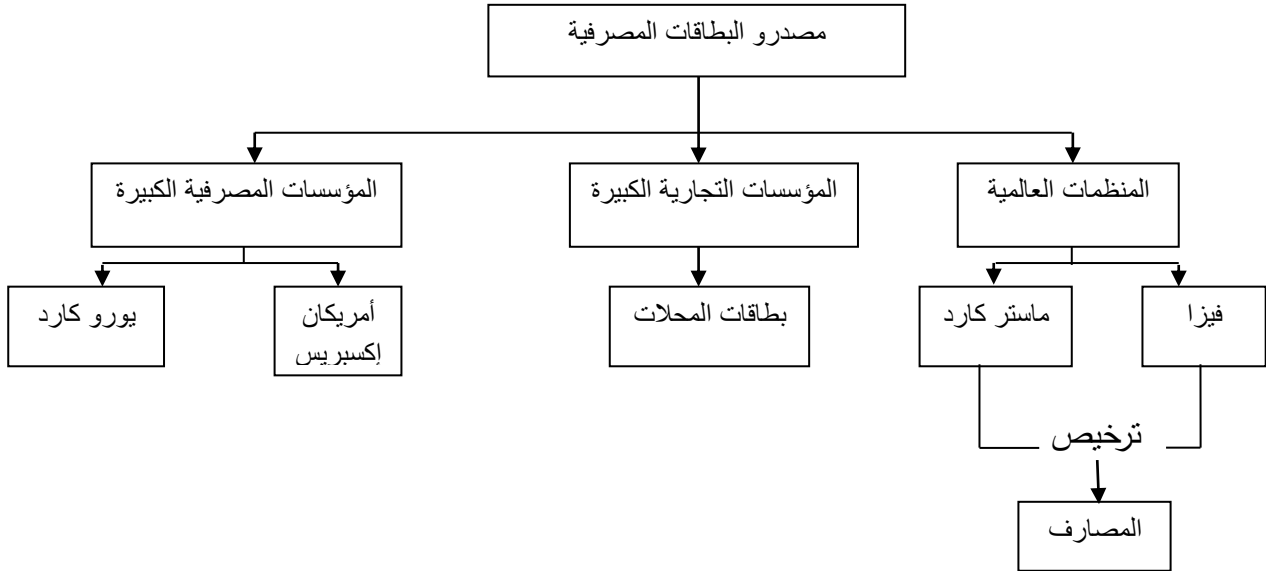
(3) عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، البطاقات البنكية، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998، ص38.

- بطاقة أمريكيان إكسبريس الذهبية؛

- بطاقة الأمريكيان الماسية.

ج- بطاقة أوروкард - ماستركارد: EURO CARD- MASTER CARD تمكن البطاقة سحب النقود من الموزعات الآلية الموجودة في العالم، وقد تكون شخصية أو مهنية، ولكن بطاقة أوروкард- ماستركارد وحدها تعطي الزبون الحق في القيام بفحوصات طبية في جميع أنحاء العالم<sup>(1)</sup>. ويمكن تلخيص البطاقات المصرفية حسب الجهات التي تصدرها في الشكل التالي:

شكل رقم (2،10): مصدر البطاقات المصرفية



المصدر: إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص74.

## 5- البطاقات الذكية:

مع التطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات ظهر جيل جديد من البطاقات يسمى البطاقات الذكية، وظهرت بعد المشاكل التي واجهت البطاقة الإنتمانية وخصوصا السرقة. فهي بطاقات رقمية إلكترونية تحتوي

(1) محمود سحنون، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2003، ص71.

على معالج دقيق يسمح بتخزين أكبر قدر من المعلومات عن طريق البرمجة الآمنة، وتحتوي على اسم المتعامل، والعنوان، والمصرف المصدر لها، وطريقة الصرف، وتاريخ حياة العميل المصرفية...<sup>(1)</sup>

يتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة منها: تحويلها إلى حافظة نقود إلكترونية تملأ وتفرغ من النقود، وتحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية، أو بطاقة صحية أو تذكرة تنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية. فهي تستخدم كبطاقة ائتمان وبطاقة دفع حسب رغبة العميل. ومن أمثلة البطاقات الذكية نجد بطاقة الموندكس<sup>(2)</sup>.

## المبحث الرابع: تأثير تطور أداء الجهاز المصرفي في النمو الإقتصادي

أوضحت العديد من الدراسات أن تطور النظام المالي وخاصة المصارف لها تأثير إيجابي في النمو الاقتصادي، من خلال توزيع الموارد الآتية من الادخار إلى مشاريع واستثمارات منتجة وخلافة للقيمة مثلما أكد عليه J. Matouk (1991): "البنك والبورصة مؤسستان ضروريتان في خلق القيمة ودورانها، فهما مسؤولتان على تراكم رأس المال وتوزيعه بين القطاعات والمؤسسات." وسوف نقوم أولاً بتوضيح مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطور أداء الجهاز المصرفي، وفي الأخير الربط بين تطور الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: النمو الاقتصادي

سننتقل في هذا المطلب إلى تعريف النمو الاقتصادي وإبراز أهم مؤشرات

### الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

نظراً للأهمية التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي، فقد تعددت تعريفاته، ويمكن ذكر البعض منها كالتالي:

1- يعرفه الاقتصادي S. Kuznot: النمو الاقتصادي هو زيادة طويلة في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة<sup>(3)</sup>.

(1) منير محمد الجنيبي، ممدوح محمد الجنيبي، النقود الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص52.  
(2) هي منتج لمؤسسة ماستر كارد العالمية وتكتسب القبول على الأنترنت وفي موقع السوق العام، وقد ظهرت سنة 1990، ليظهر برنامج هونغ كونج (موندكس) الرائدة سنة 1996.  
(3) علي مكيد، عماد معوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، 2013، ص04.

2- أما شبيرو « Chapiro » فعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعدّ المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذه الزيادة يجب أن تكون مستمرة.

### الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

من تعريفنا للنمو الاقتصادي نستنتج أنه مرتبط بالتوسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتوسع في الدخل الفردي الحقيقي، فمقياس النمو الاقتصادي يعبر عن الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين مقسوما على كمية الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة.

فإذا رمزنا للنمو الاقتصادي  $(\Delta Y)$  فسيكون:

$$\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$$

ومنه: معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا قسمنا النمو الاقتصادي  $\Delta Y$  على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة  $Y_{t-1}$  نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة  $Y_t$

وإذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بـ  $g$  فإن<sup>(2)</sup>:

$$g_t = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$$

ويمكن الاعتماد على مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي:

### أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس الكمية التي تساعد في الحكم على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي ومعدل النمو الاقتصادي. إذن يعدّ نمو الناتج المحلي مقياساً للنمو الاقتصادي.

(1) طاموس قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص75.

(2) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2007، ص74.

والناتج المحلي الإجمالي (PIB): هو مجموعة السلع والخدمات النهائية المحققة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة بمعنى:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية<sup>(1)</sup>

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية أو الحقيقية. وما يهمنا هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويعرف هذا الأخير بأنه كمية السلع والخدمات المنتجة خلال السنة مقيما بالأسعار الثابتة.

ويحسب كما يلي:  $PIB(t) = \sum Qi(t)Pi(0)$

حيث إن:

$PI(0)$  سعر الوحدة لتلك المنتجات  $i$  في السنة 0

$QI(t)$  الكمية المنتجة النهائية  $i$  في السنة  $t$

وهذا على عكس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يعرف بأنه كمية السلع والخدمات النهائية المقيمة بالأسعار الجارية.

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس التغير الحقيقي في الكميات المنتجة من السلع والخدمات النهائية فقط، وليس للأسعار أي أثر فيه خلال تلك الفترة.

**ثانياً: متوسط الدخل الفردي الحقيقي**

إن النمو الاقتصادي في هذه الحالة يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي<sup>(2)</sup>، حيث إن:

متوسط الدخل الفردي = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان.

وهذا لن يتحقق إلا إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان.

فالدخل الحقيقي يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الفردي خلال فترة زمنية معينة:

(1) نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2001، ص170.  
(2) الهام وحيد دحام، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013، ص58.

$$\text{الدخل الحقيقي} = \text{الدخل النقدي} / \text{المستوى العام للأسعار}$$

أما الدخل النقدي فهو يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال الفترة الزمنية مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها.

وفي هذه الحالة لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم)، ومن ثم يزداد الدخل الحقيقي ممثلاً في كمية السلع والخدمات التي يمكن للفرد أن يحصل عليها. وعليه نلاحظ مما سبق أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل زيادة الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد، فإنه من الأفضل التركيز على الناتج المحلي الإجمالي في تفسير النمو الاقتصادي بوصفه مظهراً كلياً للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع. وفضلاً عن ذلك فإن زيادة الدخل المحلي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

### المطلب الثاني: تطور أداء الجهاز المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات قياس أداء الجهاز المصرفي ودرجة تطوره.

#### الفرع الأول: أداء الجهاز المصرفي

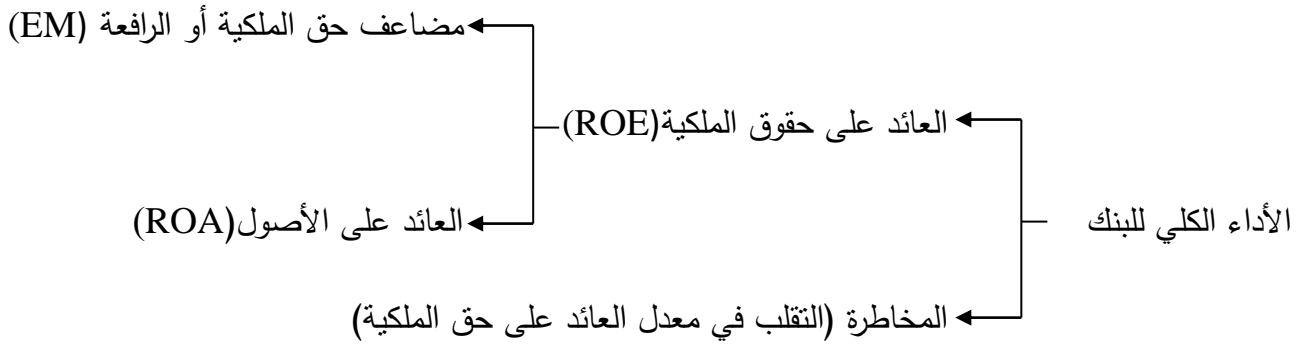
الأداء المصرفي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة. كما أن تقييم الأداء وقياس الفاعلية إنما يتم في كثير من الأحيان بقصد التأكد من حسن استغلال الموارد المتاحة، وللتأكد من قدرته على تحقيق الأرباح مستقبلاً، وعلى مدى إمكانية تحقيق ما خطط له.

وتقييم الأداء المالي للمصارف هو استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والإسهام في إتاحة الموارد المالية وتزويد البنك بفرص الاستثمار، ويتأثر الأداء المالي للمصرف بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية، ويتطلب القياس المالي في المصارف النظر إلى ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: الربحية والمخاطرة والسيولة.

وتقييم الأداء عبارة عن عملية لتقييم نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بنتائج محققة في سنة سابقة، أو سنة الأساس، أو بمصارف في دول أخرى، أو بما هو مستهدف تحقيقه لبيان الانحرافات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها<sup>(1)</sup>.

ومن أجل معرفة الأداء المالي للمصارف ندرج الشكل الموالي:

### شكل رقم (2،11): الأداء المالي للمصارف



- مخاطر الميزانية والبنود خارجها.

- مخاطر تنظيمية.

- مخاطر تكنولوجية.

- مخاطر الدمج.

- مخاطر كفاءة التشغيل.

- مخاطر إستراتيجية.

المصدر: سميرة عطوي، إصلاح القطاع المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2009/2008، ص265.

يلاحظ من الشكل أن أداء أي مصرف تجاري يضم قسمين: القسم الأول يتمثل في العائد المتولد عن حقوق الملكية (الأموال الخاصة)، أما القسم الثاني فيشمل جملة من المخاطر التي تعترض نشاط المصرف، وحتى تضمن هذه المصارف استمراريتها أو بقاءها في سوق المنافسة، فإن عليها القيام بتحليل أدائها المالي

(1) حسن فليح، تقييم الأداء في الأنشطة، دار الرسالة، بغداد، العراق، 1980، ص59.

وتقييمه بصفة مستمرة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى تطبيق القوانين والأنظمة التي تسمح بتحقيق أهدافها.

### الفرع الثاني: تحليل مؤشرات العائد المصرفي

تعد مؤشرات العائد المصرفي، من المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف، وتؤشر قدرته على توليد العوائد لأنها تجسد سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية. وللعوائد دور حيوي ومهم لدى المصارف، فهي تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفه احتياطا، كما أنها تعد من أهم العوامل لجذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها<sup>(1)</sup>.

ولقياس الأداء المصرفي نعتمد على نموذج العائد على حقوق الملكية، ويعدّ مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة. ويضم هذا النموذج عدة مؤشرات لقياس العائد والربحية، وتخضع لنظام ديبون *systeme de dupont*. ويتميز هذا النظام بدمج الميزانية وحسابات الدخل معًا لقياس الربحية<sup>(2)</sup>، حيث يوضح الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول (ROA)، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول. وتتحدد مؤشرات هذا النموذج كما يلي:

#### أولاً: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يقيس هذا المؤشر قدرة إدارة المصرف على توليد العوائد من توظيف الأموال الخاصة، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة، فإنها تدل على قدرة إدارة المصرف على اتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية في المصرف<sup>(3)</sup>. ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \text{صافي الدخل} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

#### ثانياً: العائد على الأصول (ROA) يتحدد بمؤشرين هما: $ROA = UA \times PM$

1- هامش الربح (PM) الذي يدل على الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

ويقاس بالعلاقة: هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

(1) حيدر حمزة جودي، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، 2008، ص ص 84، 85.

(2) مدحت صادق، المرجع السابق ذكره، ص 282.

(3) حيدر حمزة جودي، المرجع نفسه السابق، ص 85.

2- منفعة الأصول (UA) وتسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وعليه فإن: العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

تركز علاقة العائد على الأصول بهامش الربح ومنفعة الأصول الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائدا على الأصول مرتفعا، فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو بالتحسين في كلا المجالين.

كما يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية أو ما يسمى أيضا بالرافعة المالية (EM) حيث إنه يساوي إجمالي الأصول مقسومة على حقوق الملكية.

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{العائد على الأصول} \times \text{الرفع المالي}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما عائدا على حقوق الملكية مرتفعا أو منخفضا، فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الإرتفاع أو الإنخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، وبالمقابل فإذا ارتفع العائد على حقوق الملكية بارتفاع العائد على الأصول دل ذلك على الإدارة الجيدة للأصول (محصلة للكفاءة والإنتاجية).<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: قياس التطور المالي (تطور الجهاز المصرفي)

هناك عدة مؤشرات يمكن أن تقيّم على أساسها درجة التطور المالي، إذ يمكن استخدام هذه المتغيرات في تحديد العلاقة بين التوسع المالي والنمو الاقتصادي. والمؤشرات التي تهتمنا هي مؤشرات تطور الجهاز المصرفي.

(1) محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، الملتقى الوطني حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، يومي: 07 و08 ديسمبر 2004، ص 05.

## 1- القروض الممنوحة للقطاع الخاص:

يتعلق هذا المؤشر بالقروض التي تمنحها المصارف التجارية، وغيرها من المؤسسات المالية لصالح الخواص، بإمكانه أن يوضح إسهام القطاع المالي في تمويل الاستثمار، من خلال تخصيص الموارد للخواص.

2- **الأصول السائلة:** وتقاس بالنسبة  $PIB/M3$  حيث تعطي هذه النسبة فكرة عن الحجم الكلي للقطاع المالي دون التفرقة بين القطاع العام والخاص.

3- **أصول البنوك التجارية/PIB:** من شأن هذه النسبة أن ترصد لنا مدى فعالية البنوك التجارية مقارنة بفعالية البنك المركزي.

4- **حجم الوساطة المالية  $PIB/M2$ :** ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، الذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل والودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، ويرى **ماكينون** أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

كما استخدم اقتصاديون آخرون ومن بينهم (1993) King Levine Mirgue – kant و (1996) Levine مؤشرات مالية أخرى لقياس درجة تطور الجهاز المصرفي، ونذكر منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

## 5- معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام:

يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الإيداع بصرف النظر عن أجله، وهذا المؤشر يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، باستثناء النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الإيداع وتمويل الاستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

## 6- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام:

يقيس هذا المؤشر مدى إسهام البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث إنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، كلما دل ذلك على

(1) عيد بن عبد الله الجهني الكشي، تطور النظم المصرفية وآثارها على النمو الإقتصادي، آفاق اقتصادية، عدد86، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

تطور الجهاز المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات، ومراقبة المديرين، وتنويع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الادخار، وتسهيل عمليات التبادل بطريقة أكثر فاعلية، تزيد مساهمته في عملية النمو الاقتصادي.

### المطلب الثالث: العلاقة السببية بين التطور المالي (تطور الجهاز المصرفي) والنمو الاقتصادي

إن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع والاستثمارات المجدية، لذلك يعدّ أغلب الاقتصاديون أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية. ويستند هذا الرأي على مجموعة من النظريات الاقتصادية والأعمال التطبيقية التي قام بها العديد من الخبراء الاقتصاديين، وذلك بعكس النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت تعدّ أن للقطاع المالي دور محايد وسلبي في الاقتصاد.

تعدّ دراسة Schumpeter (1911) من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي طرحها في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية"، وكانت فكرته الأساسية أن الائتمان يخدم التطور والإنشاء الصناعي، وأنه شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد أكد أن المصارف من خلال توفيرها للمستثمرين الأموال اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية، سيكون لها دور محفز للنمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

وقد أشار كل من Gurley and Shaw (1956) إلى أن تطور القطاع المالي قادر على التأثير على القطاع الحقيقي من جهتين: من جهة اعتبارا أن تطور القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية التي ستسمح بدورها بزيادة القدرات التمويلية. ومن جهة أخرى، اعتبارا أن وجود قطاع مالي متطور يسمح بتعبئة الادخار وتوجيهه نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وهذا ما سيدعم النمو الاقتصادي<sup>(2)</sup>.

كما تمت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدراسات والأعمال التي قام بها Goldsmith (1969)، الذي أكد على الدور الذي يؤديه القطاع المالي في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، واعتبر أن أي تدخل للسلطات العمومية في تحديد معدلات الفائدة وتوجيه الائتمان يمكن أن يحد من معدلات النمو الاقتصادي. وأضاف Goldsmith أنه في حالة وجود قطاع مالي متطور ومتنوع في الأدوات المالية، سوف توجه موارده المالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، قد تحفز التطور الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

(1) بلقاسم بن علل، محمد بن بوزيان، التطور المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011)، دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي: 6 و 7 ماي 2014، ص11.

(2) المرجع نفسه، ص11.

(3) بلقاسم بن علل، محمد بن بوزيان، المرجع نفسه، ص12.

وتعدّ الأعمال المقدمة من طرف Mckinnon and Shaw سنة 1973 الأهم في هذا المجال، حيث توصلنا إلى تقديم تفسير نظري للعلاقة الإيجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وأوضح كل منهما أن تطبيق سياسة الكبح المالي التي تتميز بالتدخل الحاد للسلطات العمومية في النشاطات الاقتصادية والمالية كانت وراء ضعف معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الدول النامية. وبالتالي، فقد ارتكزت اقتراحاتهما الأساسية على تحرير القطاع المالي الذي يؤثر في النمو الاقتصادي من خلال التطور المالي. ويعدّ ما جاء به نقطة بداية لعدة دراسات نظرية وتطبيقية قام بها خبراء اقتصاديون أمثال King and Levine (1992)، Levine وآخرون (1997)، والتي تمحور أغلبها حول موضوع التأثير الإيجابي للتطور المالي في النمو الاقتصادي، حيث ركزت هذه الدراسات على تأثير تطور وظيفة الوساطة المالية في النمو الاقتصادي. وأثبتت أن تطور أجهزة الوساطة المالية يمكن أن يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي برفع قدراتها في التخصيص المالي والمصرفي، وفي الحصول على كل المعلومات اللازمة قبل قيامها بعملية توجيه التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات. فهذه الدراسات أكدت على أن التطور المالي في الدول النامية ضروري لأجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وأن وجود وساطة مالية متطورة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

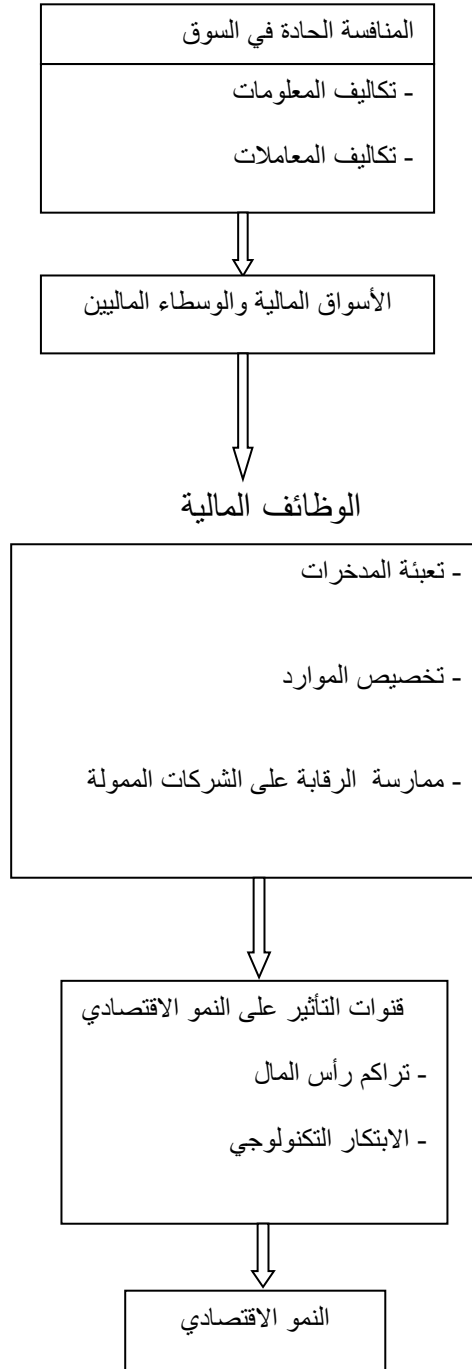
وقد قام كل من King and Levine سنة 1992 بثلاث دراسات متتالية حاولا فيها شرح الكيفية التي يؤثر بها التطور المالي في النمو الاقتصادي في الدول النامية، وتوصلا إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين الزيادة السنوية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى تطور القطاع المالي في هذه الدول خلال الفترة 1960 و 1986.

وقدم Levine سنة 1997 تحليلا وضح فيه الوظائف الأساسية للنظام المالي وأجهزة الوساطة المالية التي تكون وراء العلاقة الإيجابية القائمة بين درجة التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي تمثلت في: تسهيل التداول المالي وتنويعه بحذر وتوزيع المخاطر، وتخصيص الموارد، ومراقبة المديرين والمسيرين وممارسة الرقابة على الشركات الممولة، وتعبئة المدخرات وتسهيل تبادل السلع والخدمات.

وقام Levine بتوضيح الكيفية التي يؤثر بها تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup> من خلال الشكل رقم (2،12).

(1) بلقاسم بن علّال، محمد بن بوزيان، المرجع السابق ذكره، ص13.

شكل رقم (2،12): تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب Levine (1997)



المصدر: بلقاسم بن علال، محمد بن بوزيان، التطور المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011) - دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي: 6 و 7 ماي 2014، ص14.

ويرى Bernard (2000) أن تطور القطاع المالي يحفز النمو الاقتصادي من جهتين: من جهة يعمل القطاع المالي على ضمان توفير السيولة، فالأعوان الاقتصاديون وخاصة الأسر التي تعدّ المورد الأساسي للادخار

تفضل الادخار في أدوات مالية ذات درجة عالية من السيولة، وإن استطاعت مؤسسات الوساطة المالية توفير هذا الشرط، فسوف يسمح هذا بزيادة الموارد المالية المعبأة، وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار. من جهة أخرى يرفع القطاع المالي المتطور قدرة مؤسسات الوساطة المالية في الوصول إلى كل المعلومات المتعلقة بالمشاريع والاستثمارات الممولة عن طريقها، فيجعلها تتحكم أكثر بالمخاطر المرتبطة بتمويل هذه المشاريع والاستثمارات والتوزيع بطريقة مثلى، وهذا ما يحفزها على تمويل المشاريع والاستثمارات الأكثر إنتاجية<sup>(1)</sup>.

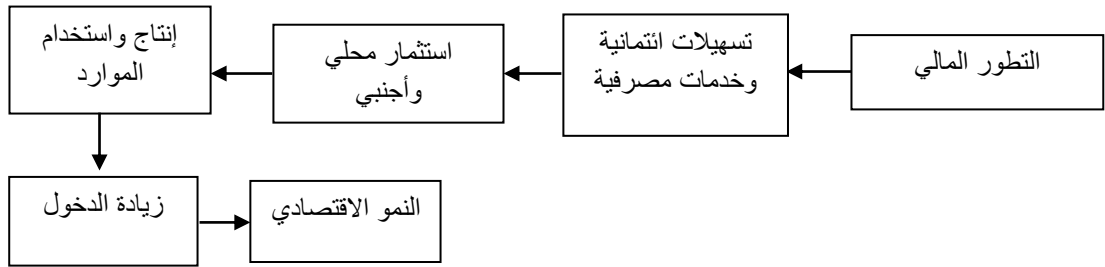
يعد تطور المؤسسات المالية ولا سيما الجهاز المصرفي المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ومن ثم تمريرها إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز، محققة بذلك الإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر تمويل الاستثمارات وتطوير قنوات تعبئة المدخرات وتحفيزها باتجاه المصارف، ومن ثم الائتمان والاستثمار.

ويمكن توضيح العلاقة السببية لدور التطور المالي في تحقيق النمو عبر بوابة الاستثمار من خلال الآتي:

### 1- حلقة التطور المالي - الاستثمار المحلي والأجنبي - النمو الاقتصادي

حيث يزداد الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي عبر الاستفادة من التسهيلات الائتمانية وتخفيض نسبة المخاطرة المصرفية التي يوفرها النظام المالي المتطور. ويمكن توضيح الحلقة من خلال المخطط الآتي:

#### شكل رقم (2،13): حلقة التطور المالي - الاستثمار المحلي والأجنبي - النمو الاقتصادي



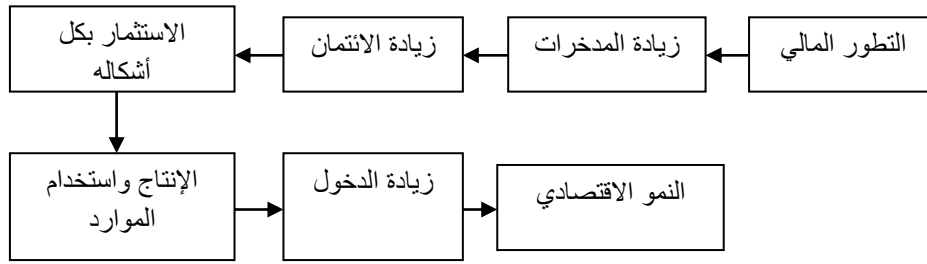
المصدر: حاتم غفران، يحي صالح لورنس، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990-2012، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي: 6 و 7 ماي 2014، ص13.

(1) بلقاسم بن علال، محمد بن بوزيان، المرجع السابق ذكره، ص13.

## 2- حلقة التطور المالي- الادخار- النمو الاقتصادي

يساعد التطور المالي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو المؤسسات المالية بهدف الحصول على العوائد المالية، ومن ثم تحويلها إلى ائتمان، ومن ثم تمويل مشاريع استثمارية عدة تُسهم بالتأكيد في زيادة الإنتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي، والمخطط الآتي يوضح هذه الحلقة:

شكل رقم (2،14): حلقة التطور المالي- الادخار- النمو الاقتصادي

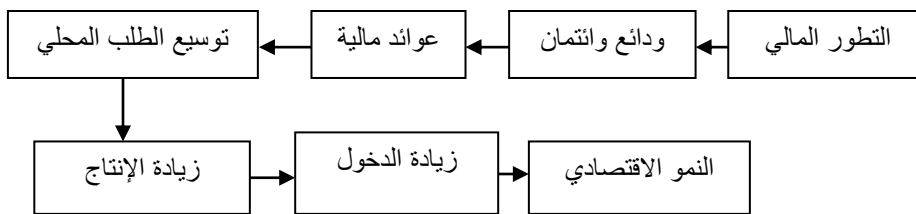


المصدر: حاتم غفران، يحي صالح لورنس، المرجع السابق ذكره، ص 13.

## 3- حلقة التطور المالي- الطلب- النمو الاقتصادي

من خلال تطور المؤسسات المالية، فإن ذلك يساعد في تحسين الدخل عبر العوائد المالية على مبالغ الودائع والائتمان، وهذا من شأنه أن يخلق طلب إضافي ومن ثم زيادة الإنتاج والاستخدام.

شكل رقم (2،15): حلقة التطور المالي- الطلب- النمو الاقتصادي

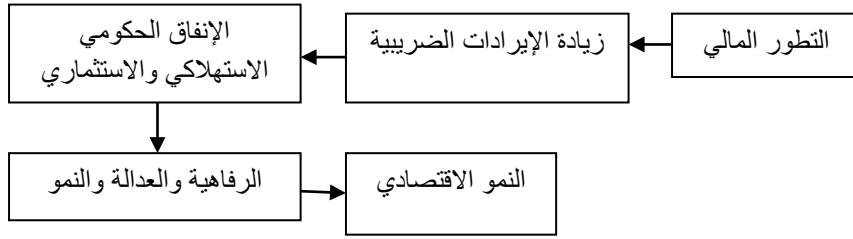


المصدر: حاتم غفران، يحي صالح لورنس، المرجع نفسه، ص 14.

#### 4- حلقة التطور المالي- العوائد الحكومية- النمو الاقتصادي

كما يُسهم التطور المالي في توسيع قاعدة المصادر الضريبية للحكومة، ومن ثم زيادة إيراداتها التي من المفترض أن تستخدم في تحقيق الرفاهية والعدالة والنمو الاقتصادي عبر تيار الإنفاق الحكومي الإستهلاكي والإستثماري. والمخطط الآتي يوضح ذلك كذلك:

شكل رقم (2،16): حلقة التطور المالي- العوائد الحكومية- النمو الاقتصادي



المصدر: حاتم غفران، يحي صالح لورنس، المرجع نفسه، ص14.

## الخلاصة:

لقد أصبح من الضروري على الجهاز المصرفي في ظل التحديات الراهنة انتهاج سياسة وإستراتيجية ملائمة تمكنه من الاستفادة من إيجابيات العولمة المالية وتحسين أدائه. وأمام الجهاز المصرفي العديد من الخيارات والتوجهات الحديثة الرامية إلى تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الارتقاء بأدائه إلى مستوى أحسن.

ولعل من أهم هذه التوجهات الحديثة، نجد التوجه نحو خيار خصخصة المصارف العامة قصد إعادة هيكلة الجهاز المصرفي من أجل رفع أدائه وخلق بيئة تنافسية في السوق المصرفية، وبالتالي أداء أفضل للاقتصاد.

كما تتوفر المصارف أيضا على خيار الاندماج المصرفي، الذي يزيد في القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية جراء مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة. ومن ثم تهيئتها لتوسيع نطاق خدماتها المصرفية أو ما يعرف بالصيرفة الشاملة، التي تمنح تحقيق أرباح ونتائج أفضل.

وقد أدى اعتماد المصارف على تكنولوجيا الصناعة المصرفية إلى تحسين الخدمات المصرفية وتطويرها من حيث الجودة وانخفاض تكلفة العمليات المصرفية.

وتستطيع المصارف بإتباعها للسياسات والتوجهات السابقة أن تحسن أداءها، وتكون في موضع يجعلها قادرة على المنافسة على المستوى المحلي والعالمي، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على أداء الاقتصاد كله.

فيا ترى ما هي السياسات الإصلاحية والإستراتيجيات التي اتبعتها المصارف الجزائرية لتحسين أدائها؟ وما مدى تأثير هذا الأداء في الاقتصاد الوطني؟ هذا ما سيتم الإجابة عنه في الفصل الثالث.

## الفصل الثالث:

الجهاز المصرفي الجزائري واقع

ورهانات المستقبل

## تمهيد:

شهد الجهاز المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات المصرفية، من أهمها: قانون النقد والقرض، الذي نلمس فيه رغبة السلطات في تحرير الجهاز المصرفي وفتحه أمام المنافسة. وما تبع هذا القانون من تعليمات تنظيمية وقوانين معدلة، وتقييم أثر هذه الإصلاحات في أداء الجهاز المصرفي، ومدى تأهيله للمنافسة على المستوى الدولي.

ورغم هذه الإصلاحات، يبقى الجهاز المصرفي عرضة لمشاكل وصعوبات تحد من أدائه وتضعف دوره، وهذا ما يضطره لمواصلة الإصلاحات المصرفية لتحقيق أهدافه المرجوة، والمتمثلة في تحسين الأداء وتطوير الخدمات المقدمة، وبالتالي التأثير في النمو الاقتصادي. ومن بين هذه الإصلاحات: تبني خيار الخصخصة، وعمليات الاندماج المصرفي، وكذا اعتماد الصيرفة الإلكترونية، وتحديث وسائل الدفع.

وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية المنتهجة في الجزائر بدءا من قانون النقد والقرض.

المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى سنة 2015 ومؤثراته.

المبحث الثالث: التوجهات الجديدة لتطوير الأداء المصرفي في الجزائر.

## المبحث الأول: الإصلاحات المصرفية المنتهجة في الجزائر بدءاً من قانون النقد والقرض

شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة إصلاحات، كان أولها الإصلاح المالي سنة 1971، الذي جاء مواكبا لسياسة المخططات الاقتصادية، ثم إصلاح سنة 1986 عقب الأزمة المالية العالمية التي أفرزها انهيار أسعار النفط، ثم إصلاحات سنة 1988 التي طبقت ما يسمى باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، إلا أن أهم هذه الإصلاحات جاءت بعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990.

### المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10-90

تم إدخال تغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي، وذلك بصدور القانون 10-90

#### الفرع الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في القانون 10-90

يعد إصلاح النظام المصرفي من أهم مشاريع الإصلاح الجاري التي باشرتها الجزائر، ويندرج الإصلاح المصرفي، الذي تجلّى بوضوح بعد صدور قانون النقد والقرض بموجب قانون 10-90 الصادر في 14 أبريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي والمصرفي. ويمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر.

مع الدخول في إقتصاد السوق الذي يحكمه قانون العرض والطلب والمنافسة، كان لا بد من وجود نظام مصرفي قوي يتكيف مع التوجهات الجديدة. لذلك جاء قانون رقم 10-90 المتعلق بقانون النقد والقرض، الذي وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد.

لقد مثل صدور هذا القانون بداية لإطلاق حزمة من التشريعات العامة للنشاط المصرفي عن طريق عدة أنظمة وقوانين ترتب وفق عناوين رئيسية حسب الشكل التالي:

- قوانين وأنظمة عامة متعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية؛

- أنظمة وقوانين خاصة بقواعد التسيير؛

- أنظمة وقوانين عامة للرقابة على الصرف والتجارة؛

- أنظمة وقوانين عامة متعلقة بخلق القطع النقدية المعدنية وأوراق البنك وصكها وإنشائها وتداولها.

جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض ليعيد تعريف هيكل النظام المصرفي بشكل شامل، حيث ظهر تغير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة، سواء على مستوى القواعد والإجراءات، أم على مستوى التعامل والميكانيزمات، فضلا عن تغيير المفاهيم وتجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة ومزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق.

إن صدور هذا القانون يمثل منعطفًا حاسمًا فرضه منطوق التحول إلى اقتصاد السوق، من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم. لقد مثل قانون النقد والقرض أهم حدث ميز النظام المصرفي؛ تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذي مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية بوضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة<sup>(1)</sup>، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية المتراكمة تجاه البنك المركزي وفق جدول يمتد على 15 سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات<sup>(2)</sup>. وقد حمل هذا القانون في طياته جملة من الأهداف والمبادئ.

### الفرع الثاني: أهداف قانون النقد والقرض 10-90 ومبادئه

ظهرت من واقع قانون النقد والقرض أفكار جديدة لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وإصلاحه لمواكبة التطورات الحاصلة، ومحاولة الانتقال الفعلي إلى اقتصاد السوق.

#### أولاً: أهداف قانون النقد والقرض 10-90

كان هدف قانون النقد والقرض تصحيح الإختلالات المالية التي شهدتها الساحة الاقتصادية الوطنية، ومن جملة تلك الأهداف نذكر<sup>(3)</sup>:

1- تطهير الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العام، والخروج بها من دائرة الإختلالات المالية التي تتخبط فيها؛

(1) تم إلغاء هذه الشروط وفقا للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/8/2003 المعدل والمتمم للقانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد.  
(2) بلعزوز بن علي، عاشور كنوش، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 496.  
(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 188، 189.

2- إشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين؛

3- تشجيع الاستثمارات الخارجية، والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية، مع التأكيد على ضرورة أن يكون نشاطها التمويلي موجها في الأساس إلى قطاعات الإنتاج والسكن مع تشجيع الصادرات؛

4- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة إلى إمكانية الحصول على الائتمان والقرض؛

5- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب مصادر التمويل وتوجيهها؛

6- إدخال منتجات مالية جديدة؛

7- إعادة الاعتبار لقيمة الدينار؛

8- تحرير الخزينة العمومية من عبء منح القروض، وجعل ذلك من مهام المصارف؛

9- استعادة البنك المركزي لدوره في تسيير النقد والقرض؛

10- تولي مجلس النقد والقرض إدارة البنك المركزي وتسييره؛

11- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل المصارف.

## ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض 90-10

وتتمثل المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض في:

### 1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية (1) والدائرة الحقيقية (2) حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية - البنك المركزي - بناء على الوضع النقدي السائد، وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

وقام بهذا الفصل لتحقيق الأهداف التالية:

- استعادة البنك المركزي لدوره في تسيير السياسة النقدية؛

(1) الدائرة النقدية متمثلة في البنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية في الاقتصاد.

(2) الدائرة الحقيقية مؤسسات إنتاجية وسلع وخدمات منتجة وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة.

- وضع حد للتمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- إعطاء حرية للمصارف التجارية في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض.

## 2- الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز. وسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: (1)

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم؛

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

## 3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

بموجب هذا القانون أبعثت الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد، ليقصر دورها على تمويل الاستثمارات العمومية التي تخطط لها الدولة، وبهذا أعيد للجهاز المصرفي دوره في منح الائتمان للاقتصاد مرتكزا في ذلك على أسس الجدوى الاقتصادية للمشاريع ومفاهيمها. (2)

## الفرع الثالث: هيكل الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض

أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي شملت البنك المركزي والبنوك التجارية، إضافة إلى دخول المصارف الخاصة والأجنبية، واستحداث أجهزة جديدة للرقابة.

## أولاً: البنك الجزائري (بنك الجزائر)

أصبحت تسمية البنك المركزي بموجب هذا القانون " بنك الجزائر "، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (3)

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص196.  
(2) طارق بلهاشمي الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق اقتصادية، العدد04، جامعة البليدة، 2005، ص59.  
(3) القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 11.

وحسب المادة 55 من قانون 90-10 تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية وبوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج، واستقرار سوق الصرف، ويتم تسيير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض.

### ثانيا: مجلس النقد والقرض

يعدّ إنشاء مجلس النقد والقرض من الإصلاحات الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض، حيث يؤدي هذا المجلس وظيفتين: وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد.<sup>(1)</sup> ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض، وأهمها:

1- باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء مداورات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات، بطلب من المحافظ، كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، ويحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائدة لبنك الجزائر، ويقوم أيضا بتحديد ميزانية البنك.

2- باعتباره سلطة نقدية يمارسها ضمن هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود، والخصم، وقبول السندات تحت نظام الأمانة ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء المعادن الثمينة والعملات الأجنبية، وفتح غرف المقاصة بين المصارف وإغلاقها. يدير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف.<sup>(2)</sup>

ولضمان انضباط السوق المصرفي والحفاظ على استقرار النظام المصرفي يتطلب أن تكون للسلطة النقدية هيئات للرقابة.

### ثالثا: هيئات الرقابة

قصد تعزيز استقلالية بنك الجزائر في تنفيذ قراراته وأهدافه، وانسجام عمله مع القوانين، أنشئت هيئات للرقابة، وهي على النحو التالي:

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص201.

(2) Hocine Benissad, *la réforme économique en Algérie*, office des publications universitaires, Ben Aknoun, Algérie, 1991, p132.

## 1- لجنة الرقابة المصرفية La Commission de contrôle bancaire

وهي لجنة تراقب عمل المصارف والمؤسسات المالية، وتتابع مدى تطبيقها للقوانين والأنظمة الخاضعة لها، وتعاقبها عن كل مخالفة، وهذا حسب ما تنص عليه المادة 143 من قانون النقد والقروض، وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندة، وكذا عن طريق الزيارات الميدانية، وتمارس اللجنة رقابتها حسب المادة 144 من قانون النقد والقروض من خلال أعضائها المعيّنين، وهم محافظ بنك الجزائر رئيسا، وقاضيان من المحكمة العليا، وخبيران يقترحهما وزير المالية.<sup>(1)</sup>

## 2- مركزية المخاطر Centrale des risques

نظرا لحرية المنافسة بين المصارف، تزايدت المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي، وخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، وعلى هذا الأساس يحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى التقليل من هذه المخاطر والحد منها، بتأسيس هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت بـ "مركز المخاطر"<sup>(2)</sup>. وتتمثل مهمتها الأساسية بالتالي في جمع أسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها، والمبالغ والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع المصارف والمؤسسات المالية.

## 3- مركزية عوارض الدفع:<sup>(3)</sup>

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع.

## 4- جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03 المؤرخ في 22 مارس 1992، حيث يعمل على جمع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد، وتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين.<sup>(4)</sup>

(1) علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص35.

(2) قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 92-01 المؤرخ في 22 مارس 1992 والصادر عن بنك الجزائر بتنظيم مركز المخاطر وطرق عمله.

(3) Abdelkrim Sadeg, le système bancaire algérien : la nouvelle réglementation, édition imprimerie A-BFN- Alger, 2004, p163.

(4) Abdelkrim Sadeg, idem, p136.

## الفرع الرابع: أبعاد قانون النقد والقرض 90-10 ونتائجه (1)

ولقانون النقد والقرض أبعاد ونتائج.

### أولاً: الأبعاد

لقد تبنت الدولة قانون النقد والقرض لما تميزت به فترة ما قبل 1990 من تردّد في الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وسوء إدارة الأوضاع المالية بشكل خاص. فقد شهد الاقتصاد الوطني تداولاً نقدياً مهماً خارج الإطار الرسمي. كما تميزت تلك الفترة بضعف أداء المصارف خاصة فيما يتعلق بتعبئة الادخار الوطني نتيجة اعتمادها الكلي على الخزينة العمومية.

كما شهدت الفترة السابقة لصدور قانون النقد والقرض استخدام أسلوب التمويل بالسحب على المكشوف، مما زاد في تردّي الأوضاع المالية للمؤسسات الاقتصادية واستنزاف موارد المصارف في قطاعات غير مربحة. واقتترنت تلك الفترة بزيادة معدلات التضخم، مما أثر في أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي كان له أثر سلبي في الاستهلاك والاستثمار الوطني.

وكأي قانون، فإن له إيجابيات وسلبيات. وفيما يلي يتم عرض نتائج قانون النقد والقرض.

### ثانياً: النتائج

إن الإيجابيات التي لوحظت على الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض تفوق السلبيات، فمن إيجابياتها منح بنك الجزائر السلطة النقدية الحقيقية، فأصبح بذلك المؤسسة الوحيدة المخول لها الإصدار النقدي، ومكّن القانون المصرف المركزي من الإشراف على العمل المصرفي في الجزائر، وتجسد ذلك في إنشاء اللجنة المصرفية. ومنذ صدور هذا القانون حدث تنوع كبير في الشبكة المصرفية من خلال منح تراخيص إنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية، وهذا ما انعكس بالإيجاب على جلب الادخار وتشجيعه برفع أسعار الفائدة المرتبطة بالودائع لأجل، وقد أصبح العمل المصرفي مرتكزاً على الرشادة الاقتصادية والطابع التجاري والمنافسة. كما مكن القانون المصارف التجارية من القيام بعمليات واسعة لإعادة التمويل في ظل انخفاض سعر إعادة الخصم لدى المصرف المركزي مع الانخفاض التدريجي في معدلات التضخم التي سادت الاقتصاد.

(1) حسان خبابية، أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية، التجارب المصرفية والمالية العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص56.

ورغم الجوانب الايجابية لهذا القانون، فقد وجهت له بعض الانتقادات من زاوية كونه عائقا أمام تجسيد برنامج الإنعاش الإقتصادي. فتمثلت أهم سلبياته في منحه صلاحيات واسعة للمصرف المركزي لم يؤخذ فيها بعين الاعتبار الإمكانيات التقنية والموارد البشرية الكفيلة بإتمام المهمات الموكلة للمصرف. حيث يلاحظ عند تفحص نصوص هذا القانون أنه لم يعالج مشكلة تمويل الاقتصاد الوطني من العمق، بل تناولها بصورة سطحية، إذ ركز القانون على ضرورة تنويع المؤسسات العاملة في المجال المصرفي، ولم يركز على تحسين طرائق إدارة عمل المصارف القائمة.

كما أن هناك ثغرات أخرى في قانون النقد والقرض خاصة في مجال الصرف، واعتماد المصارف والرقابة عليها، وهو ما أثر في مصداقية النظام المصرفي الجزائري، الذي جعله عرضة للمخاطر وسيدلون في ذلك بمضاعفات قضية بنك الخليفة.

وظل قانون النقد والقرض 90-10 بما فيه من نصوص وتشريعات منظمة للعمل المصرفي على مستوى الإقتصاد الوطني بعيدا عما يقتضيه الواقع، وهذا ما أدى إلى التخلي عنه واستبداله بعدة قوانين، وهو ما سنأتي على ذكره لاحقا.

### المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية في ظل برنامج التعديل الهيكلي (94-98)

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية سنة 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة، وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بإبرام برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل مع صندوق النقد الدولي، يمتد إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الإقتصادي قصيرة الأجل تمتد سنة من أبريل 1994 إلى ماي 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل لمدة 3 سنوات من 1995 إلى 1998. وكان الهدف من هذا البرنامج هو القضاء على الإختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها منذ سنة 1986. والقيام بإصلاحات معتبرة تشمل جميع القطاعات لاسيما القطاع المصرفي.<sup>(1)</sup>

ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات حسب سريانها التاريخي إلى مرحلتين، الأولى خاصة بالتغيرات الحاصلة أثناء فترة برنامج التثبيت، والثانية تتعلق بإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

(1) بلعزوز بن علي، عاشور كتوش، المرجع السابق ذكره، ص 497، 498.

## الفرع الأول: التغيرات الحاصلة أثناء فترة برنامج التثبيت الاقتصادي

تميزت بالتخلي عن أدوات السياسة النقدية المباشرة وتعويضها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة بهدف معالجة أوجه الضعف التي برزت خلال الفترة السابقة والمتمثلة أساسا في العمل بالحدود القصوى المفروضة على كل بنك، وتسهيل عملية إعادة الخصم التي أدت إلى تشوهات في توزيع الموارد. ولتجاوز هذه النقائص شرع بنك الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي يمكن حصرها فيما يلي: (1)

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة. في سبيل إحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.

- إعتماد سياسات مرنة لسعر الصرف، حيث يعدّ سعر الصرف حجر الزاوية في برنامج التصحيح الهيكلي المقترح من صندوق النقد الدولي، باعتبار أن تخفيض العملة حسب خبراء الصندوق يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات بالتأثير الإيجابي على الصادرات التي تكتسب قدرتها التنافسية بفعل انخفاض قيمتها بالعملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي عليها، وتكون العملية عكسية على الواردات.

وعليه، قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار إلى 40.17% في 1994<sup>(2)</sup>، ولإحداث مرونة أكبر في سعر الصرف، تم إنشاء سوق الصرف الأجنبي في نهاية 1995، تلاه تكوين مكاتب للصرف تتعامل بالنقد الأجنبي في نهاية 1996، الأمر الذي عزز قدرة بنك الجزائر على إدارة السياسة النقدية.

- فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية، ماعدا العملات الأجنبية وذلك سنة 1994.

- تم إلغاء التمويل الإجباري من خلال إلزام البنوك على شراء أدونات الخزينة وحل محله نظام المزادات في سوق النقد لبيع سندات الخزينة القابلة للتداول وبأسعار مغرية 22% في بداية سنة 1995. ويمكن توضيح بقية الإجراءات من خلال الجدول رقم (3،1).

(1) Rabah Abdoun, **bilan du PAS en Algérie 94/98**, colloque bilan PAS et perspectives de l'économie algérienne, cread andru, juillet 1998, p13-19.

(2) تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أبريل 1994 (1 دولار أمريكي مقابل 36 دينار جزائري) قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

جدول رقم (1.3): الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي.

الفترة	الإجراءات
96-94	مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي.
1994	وضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.
96-94	الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية.
1995	تنمية السوق النقدية:
1996	- وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي. - وضع نظام عمليات السوق المفتوحة.
1995	فرض معامل كفاية رأس المال ب 4%، يتزايد للوصول إلى معامل مكتب التسويات الدولية (8%) سنة 1999.
1995	تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار، وإنشاء خطوط إدارة واضحة لترتيب القروض المبرمة.
1996	قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية عام 1997.
98-93	التحضير لإنشاء سوق مالية: - إنشاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها. - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم. - أول إصدار للصكوك من طرف شركة سونطراك (12 مليار دينار جزائري) في فيفري 1998
1997	إدخال نظام تأمين للودائع
1998	التحضير بجمعية البنك العالمي لبرنامج تحديث نظام الدفع

المصدر: زكية بوسته، القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية للجزائر وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 101، 102.

### الفرع الثاني: إعادة هيكلة القطاع المصرفي

إذا كانت المرحلة الأولى إتسمت بتوفير الإطار المؤسسي والتشريعي المناسب، فإن التدابير اللاحقة إرتبطت بتأهيل المؤسسات المصرفية العامة، إذ تهدف فضلا عن إرساء قواعد السوق وتعميقها في هذا المجال إلى تأهيل المؤسسات المصرفية بما ينسجم وطبيعة المرحلة الجديدة التي تمتاز بمحيط إقتصادي مفتوح ومنافسة قوية غير متكافئة، بالنظر للدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات في تعبئة الادخار المحلي. فقد عرفت في

إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة جملة من التغييرات الأساسية وعلى جميع المستويات، حيث فرض على البنوك إعادة الطلب بالترخيص لها من طرف بنك الجزائر. ثم بالإضافة إلى ذلك السماح لبنوك خاصة برأس مال محلي أو أجنبي بالنشاط.

### المطلب الثالث: أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10

حدثت عدة تجاوزات كانت أغلبها ناتجة عن وجود ثغرات في الجانب القانوني بالإضافة إلى الضعف في الجانب التنظيمي والرقابي، مما دفع بالسلطات إلى مواصلة الإصلاح، وذلك بإصدار عدة قوانين، منها الأمر رقم 01-01، الأمر رقم 03-11، الأمر رقم 10-04.

### الفرع الأول: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2001

أولاً: الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 27 فيفري 2001: كان أول تعديل لقانون النقد والقرض، حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة.

قام هذا الأمر بتعديل المادة 19 من قانون النقد والقرض بالمادة 02 منه (الأمر 01/01)، التي نصت على: " يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي: محافظ يساعده ثلاث (03) نواب محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان" (1).

كما تم تعديل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون 90-10 بالمادة 03 من الأمر 01-01 (2) التي تنص على عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية.

وبموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض، وذلك بفصله إلى هيئتين: (3) مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية (4). إن الهدف من هذا التعديل هو إعطاء استقلالية لبنك الجزائر. ويتم تسيير مجلس النقد والقرض كالتالي (5):

- يقوم المحافظ برئاسة المجلس وكذا إعداد جدول أعماله واستدعاء أعضائه، على أن لا يقل عدد الحضور عن ستة أعضاء لعقد الاجتماعات؛

(1) الجريدة الرسمية - العدد 14 - الأمر 01-01 بتاريخ 27 فيفري 2001، المادة 02 المعدلة لأحكام المادة 19 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

(2) الجريدة الرسمية - الأمر نفسه - المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

(3) انظر المادة 10 من الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لبعض أحكام مواد القانون 90-10.

(4) يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث أشخاص يتم اختيارهم على أساس كفاءتهم في المسائل الاقتصادية بينما مجلس النقد والقرض يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث أشخاص مستقلين يتم تعيينهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

(5) عجة الجيلاني، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، الشلف، 2006، ص321.

- يتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات وفي حال التعادل يكون صوت الرئيس فاصلا؛

- لا يستطيع أي عضو من المجلس تفويض من يمثله في الاجتماعات؛

- يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه.

كما تضمن القانون الجديد مواد انصب اهتمامها على تحديد عهدة محافظ بنك الجزائر المركزي، وكيفية تعيينه.

### ثانيا: أبعاد الإصلاح المصرفي لسنة 2001 ونتائجه (1)

لقد تبنت الدولة هذه الإصلاحات استعدادا منها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلى جانب افتقار السوق المالية الوطنية إلى التنظيم الكفيل بتوفير التمويل اللازم للإقتصاد الوطني. كما شكل إنفتاح الإقتصاد الوطني سببا لإحداث تغيير في آليات تمويل الإقتصاد الوطني.

إن من أهم نتائج هذا التعديل توضيح الإطار الرقابي لبنك الجزائر وتوضيح مسؤوليات المكفولة لكل جهاز رقابي. ولعل فصل مجلس إدارة بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض من شأنه تحسين مستوى أداء بنك الجزائر في تأطير العمل النقدي والمالي بما يحقق المصلحة الوطنية.

وبعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري (BCIA) بمثابة الصدمة التي شهدتها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر، ولقد ترتب عنه عدة خسائر تحملتها خزانة الدولة. لذا كانت السلطات مجبرة على إعادة النظر في القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، خاصة فيما يتعلق بآليات ضبط نشاط المصارف والمؤسسات المالية. وارتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي لتقادي أي مشاكل أخرى، وكان ذلك من خلال القانون الصادر في سنة 2003، الذي قيد حرية المصارف في التصرف وبيّن بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

### الفرع الثاني: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2003

#### أولاً: الأمر رقم 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10

يعدّ الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، حيث جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في

(1) حسان خبابة، المرجع السابق ذكره، ص57.

القانون 90-10، إذ تمّ في هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة معينين من رئاسة الجمهورية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هيكل البنك المركزي.<sup>(1)</sup>

ويهدف هذا التعديل إلى:<sup>(2)</sup>

1- السماح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أفضل، من خلال:

أ- الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض؛

ب- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض التي تخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسات الصرف والتنظيم والإشراف؛

ج- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة بإحداث أمانة عامة؛

2- تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، من خلال:

أ- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية اقتصادية ومالية حول بنك الجزائر؛

ب- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية؛

ج- تمويل إعادة الإعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلاد؛

د- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي

للدولة.

3- توفير حماية أفضل للمصارف ولادخار الجمهور، وهذا بـ:

أ- تقوية شروط منح الاعتماد للمصارف؛

ب- تشديد العقوبات الجزائية على أي مخالفة للقوانين المصرفية؛

ج- تعزيز شروط سير مركزية المخاطر وتوضيحها؛

د- تعزيز صلاحيات اللجنة المصرفية وتحديدها، خاصة فيما يتعلق بالرقابة.

(1) صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004، ص486.

(2) Abdelkrim Sadeg, op.cit, p24.

إن النجاح في تطبيق هذا النص القانوني يتوقف على ثلاثة شروط:

- أن نشاط الإشراف لبنك الجزائر سيكون مرهونا بتكوين عدد هام من المشرفين الأكفاء؛

- يتوقف نجاح الإشراف أيضا على قدرة المصارف على تطوير نظمها المحاسبية والإعلامية بسرعة؛

- تفترض نظم الدفع العصرية وجود أنظمة عالية الأداء لدى نشطاء الساحة المالية، قائمة على دعائم تقنية لإيصال إعلامي تكون موثوقة وسريعة وآمنة.<sup>(1)</sup>

### ثانيا: أبعاد الإصلاح المصرفي لسنة 2003 ونتائجها<sup>(2)</sup>

إن الهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11-03 هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر، والتي كانت محل تنازع بينه وبين وزير المالية، وبالتالي تقليص الإستقلالية التي كان يتمتع بها بنك الجزائر، وفقا لروح نص قانون 10-90، ومن جهة ثانية تدعيم الإشراف والرقابة على المصارف الخاصة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري. وكذلك العمل على تدعيم استقرار النظام المصرفي ومطابقتها مع قواعد الحذر المتعارف عليها دوليا، وبخاصة معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية وكفاية رأس المال، بالإضافة إلى العمل على تحقيق الأمن المالي بسن القوانين المحددة للشروط والكيفيات الخاصة بحركة التحويلات المالية نحو الخارج، وكذلك إصدار قانون مكافحة تبييض الأموال.

بعد صدور الأمر 11-03 يخشى الخبراء المتخصصون في الجزائر من أن يكون ذلك تعزيزا لساحة الأمن المالي على حساب نمو القطاع المصرفي، وتبدو السلطات العمومية هنا أمام مسؤولية حساسة على صعيد تحقيق التوازن بين ساحة الأمن المالي في عمل المصارف واللجوء إلى مزيد من التفتح باتجاه مشاريع مستقبلية في القطاع المصرفي

أما أهم القوانين الصادرة في المجال المصرفي بعد القانون 11-03، فنذكر منها:

1- القانون رقم 01-04 الصادر في 04 مارس 2004<sup>(3)</sup> يتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للمصارف والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، حيث وضع الحد الأدنى لرأس المال 2,5 مليار دج للمصارف و500 مليون بالنسبة

(1) Abdelkrim Sadeg, op.cit, pp 25-26

(2) حسان خبابية، المرجع السابق ذكره، ص57.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 27، نظام رقم 01-04، المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال للمصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، 2004/04/28.

للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد، وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.

ويمكن القول بأن النظام رقم 01-04 هو المتسبب في خروج المصارف الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية.

2- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004<sup>(1)</sup>، ويتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0% و15% كحد أقصى.

3- القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004<sup>(2)</sup>، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، حيث تقوم المصارف بإيداع علاوة بنسبة تقدر بـ 1% من إجمالي الودائع لدى صندوق ضمان الودائع بهدف تعويض المودعين في حالة عدم حصولهم على ودائعهم. يلجأ إلى استعمال هذا الضمان، عندما يكون المصرف غير قادر على تقديم الودائع للمودعين، أي عند التوقف عن الدفع من طرف المصرف، حيث يتم إعلام المودع بذلك، ليقوم بالتوجه إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة، والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.

كما شهدت نهاية سنة 2005 إعلان فشل تجربة المصارف الخاصة - برأسمال خاص وطني - وجاء قرار مجلس النقد والقرض بتاريخ 28 ديسمبر 2005<sup>(3)</sup>، القاضي بسحب الاعتماد من البنكين الخاصين وهما "موني بنك وأركو بنك" بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض، بعدما تبين لهما عدم قدرتهما على تحقيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال الخاص بالبنوك، المقدر بـ 2.5 مليار دينار. وبالإضافة إلى المتسبب السابق المتمثل في القانون رقم 01-04، فقد كانت المصارف الخاصة الجزائرية تعاني من تضيق، وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

كل هذه الأسباب أدت إلى نهاية المصارف الخاصة الوطنية، التي لم تحافظ على استمراريته في السوق المصرفي الجزائري، وخلت الساحة المصرفية أمام المصارف الخاصة برأسمال أجنبي، والتي أصبحت تهيمن عليها المصارف الأوروبية.

(1) الجريدة الرسمية، العدد 27، نظام رقم 02-04، ويحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي، 2004/04/28.

(2) الجريدة الرسمية، العدد 35، نظام رقم 03-04، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، 2004/06/02.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 يناير 2006، ص 35.

4- القانون رقم 51-06 الصادر في 20 فيفري 2006، ويتعلق بعملية توريق القروض الرهنية، حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض، وإلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.

5- القانون رقم 02-06 الصادر في 24 سبتمبر 2006، المتعلق بتحديد شروط تأسيس البنوك والمؤسسات المالية وإنشاء فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

في سنة 2006 تم سحب الاعتماد من البنك القطري "الريان" والبنك العام المتوسط بقرار من اللجنة المصرفية، وكذا الإعلان عن تصفية البنك الاتحادي Union Bank وفروعه في سنة 2007.

#### الفرع الثالث- تعديلات 2008: وتضمنت ما يلي<sup>(1)</sup>:

- قانون 08-01-2008 متعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار الصكوك دون رصيد.
- قانون 04-08 الصادر في 21 فيفري 2008 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، حيث وضع الحد الأدنى لرأس المال 10 مليار دينار جزائري للبنوك و3.5 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.

#### الفرع الرابع- تعديلات 2009: تضمنت ما يلي<sup>(2)</sup>:

- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 17 فيفري 2009 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدينين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.
- الأمر رقم 02-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بالمعاملات وأدوات إجراءات السياسة النقدية.
- الأمر رقم 03-09 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

#### الفرع الخامس: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

#### أولاً: الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للقانون 10-90

جاء الإصلاح المصرفي لسنة 2010 عن طريق الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، بأهم النقاط

التالية:<sup>(3)</sup>

(1) [www.bankofalgeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz), visité le 15/03/2014.

(2) [www.bankofalgeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz), visité le 15/03/2014.

(3) الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26/08/2010، المادتان رقم 02 و 06.

- مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقروض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي؛

- إعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها وملاءمتها؛

- يجب أن تمتلك الدولة سهما نوعيا في رأسمال المصارف والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛

- يجب أن يرخّص المحافظ مسبقا بكل تعديل في القوانين الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية؛

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الإنخراط في مركزية المخاطر ويجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض من الغير مسددة والضمانات المعطاة لكل قرض؛

- لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري، إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة بـ 51% على الأقل من رأس المال؛

- تعزيز الرقابة الداخلية بوضع جهاز رقابة داخلي فعال.

**ثانيا: أبعاد الإصلاح المصرفي لسنة 2010 ونتائجها<sup>(1)</sup>**

إن التعديل الجديد من شأنه أن يقرّ نتائج إيجابية بالمساهمة في الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي الجزائري، كما من شأنه ضبط عملياته بما يوفر حماية أكبر للادخار الوطني. لكن الملاحظ في هذا الإطار أن الدولة تحاول، في ظل التعديل الجديد، فرض قيود على إنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة ذات رأس مال مشترك. ولعل فرض نسبة مساهمة وطنية تتعدى 50% من شأنه الحد من تدفق رؤوس أموال أجنبية. كما تشكل مسألة امتلاك الدولة للسهم النوعي ضمن المؤسسات المستحدثة تراجعا في توجهها الحر، محاولة بهذا الأمر التواجد بصفة المراقب، وهو ما يشكل لدى البعض تدخلا لا يخدمها.

(1) حسان خبابية، المرجع السابق ذكره، ص57.

## المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى سنة 2015 ومؤشراته

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى هيكل الجهاز المصرفي حتى سنة 2015، ثم التعرض لأهم جوانب الضعف التي يعاني منها، كما سيتم تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري وكفاءته في حشد المدخرات وتوجيهها لصالح الإقتصاد، بإلقاء نظرة تحليلية لهيكلي الودائع والقروض، ثم دراسة أهم مؤشرات مردودية المصارف، وكذا مؤشرات تطور الجهاز المصرفي.

### المطلب الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دور بارز في إعادة تشكيل الجهاز المصرفي الجزائري وهيكلته في شكله الحالي، فقد أتاح إمكانية إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة وأجنبية، ومزاولة أنشطتها المصرفية في الجزائر. ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من:

#### الفرع الأول: بنك الجزائر La Banque d'Algérie

ويمثل قمة الجهاز المصرفي باعتباره المنبع الأول للإقراض، فهو بنك البنوك، وبنك الدولة. ويعد بنك الجزائر تاجرا في معاملته مع الغير، وبالتالي يخضع لأحكام القانون التجاري وتطبق عليه قواعد المحاسبة التجارية. بنك الجزائر مكلف بإصدار النقود، وإصلاح الدورة النقدية، ومراقبة توزيع القروض للاقتصاد، وتسيير احتياطات الصرف، ومنح مساعدات للدولة بالإضافة إلى النشاطات التي يمارسها يوميا، وإعادة الخصم، وتسيير السوق النقدية، وغرف المقاصة وسوق الصرف، ومنح الموافقات بفتح مكاتب تمثيل أو إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية أجنبية.<sup>(1)</sup>

#### الفرع الثاني: البنوك التجارية العامة

وهي المصارف المملوكة بالكامل للدولة، وتستحوذ على أكبر حصة من السوق المصرفي، أي حوالي 93%، وهذه المصارف هي:

#### أولاً: البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie BNA

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم الصادر في 13 جوان 1966، محل عدد من البنوك التي تم تأسيسها.

(1) Ammour Benhalima, **le système bancaire algérien- textes et réalité-**, édition dahlab, Alger, 1996, p99.

ويعدّ بنك ودائع واستثمار وبنك المؤسسات الوطنية. ويؤدي البنك عدة وظائف أهمها:

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وفقا للأسس المصرفية التقليدية والقيام بعمليات الخصم والإتمادات المستندية، ومنح الائتمان للقطاع الزراعي.

كما يقوم بخصم الأوراق التجارية في مجال الإسكان والبناء، ومنح القروض للمؤسسات العامة والخاصة في الميدان الصناعي.

### ثانيا: القرض الشعبي الجزائري CPA Crédit Populaire d'Algérie

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم الصادر في 14 ماي 1967 مكان مجموعة من البنوك الشعبية والبنوك المؤممة. ويقوم هذا البنك بممارسة جميع العمليات المصرفية بالإضافة إلى الوظائف الأساسية التالية:

- دور الوسيط في العمليات المالية للإيرادات الحكومية، من حيث الإصدار والفوائد وتقديم القروض والسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارة المحلية.

- تقديم القروض للحرفيين والفنادق وقطاع السياحة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقراض أصحاب المهن الحرة وقطاع الري والمياه. (1)

### ثالثا: البنك الخارجي الجزائري "BEA" Banque Extérieure d'Algérie

تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم "204/67" المؤرخ في 1967/10/01، وضم خمسة بنوك أجنبية مؤممة. يتولى البنك الجزائري الخارجي مهمة تسهيل العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، بتأديته للوظائف التالية:

- تسهيل تنمية العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.

- منح اعتماد للإستيراد وضمان المصدرين الجزائريين، لتسهيل مهمتهم في التصدير (الاعتماد والتأمين).

- يقدم معلومات تجارية صحيحة وضرورية للمصدرين والمستوردين الجزائريين حول عمليات التحويل، والشراء، والبيع واستغلال المحلات العامة.

### رابعا: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR Banque d'Agriculture et de Développement Rural

(1) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص129.

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم "206/ 82" الصادر بتاريخ 13/03/1982، ونتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ويقوم بمنح قروض لتمويل القطاع الفلاحي، وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وتمويل الأنشطة الصناعية الغذائية، والأنشطة المختلفة في الريف.

#### **خامسا: بنك التنمية المحلية BDL Banque de Développement Local**

يعدّ من أحدث البنوك العمومية، وقد انبثق عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وتأسس بموجب المرسوم "85/ 85" الصادر بتاريخ 30/04/1985. ويقوم بمختلف العمليات المألوفة في البنوك (الحسابات الجارية، والتوفير، وإقراض، وضمانات، وخدمات متنوعة). لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير. وبذلك فهو مؤسسة عامة مهمتها الأساسية ضمان تمويل احتياجات التطور النقدي والمالي، أي تمويل الأنشطة الاقتصادية المحلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### **سادسا: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Caisse Nationale d'épargne et de Prévoyance**

تأسس بموجب المرسوم رقم "227 /64" الصادر بتاريخ 10 أوت 1964، كهيئة مالية ذات طابع ادخاري، وقد تحول في سنة 1998 إلى بنك له كافة صلاحيات البنوك. مهمته في:

- حث وتنشيط الإدخار والتوفير، وجمع المدخرات العائلية وتوزيع قروض البناء.
- جمع مدخرات الجماعات المحلية وتمويل بعض الإستثمارات ذات الطابع الإجتماعي.
- المساهمة في شراء الأراضي والبناءات للشركات العقارية، وتمويل مشاريع السكن بمنح قروض إما لبناء أو شراء سكن جديد.<sup>(1)</sup>

#### **سابعا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وهو هيئة معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية.**

وفيما يلي جدول توضيحي لتواريخ اعتماد هذه البنوك عبر الترتيب الزمني.

(1) Ammour Benhalima, op.cit, p53.

جدول رقم (3،2): تواريخ اعتماد البنوك العامة

تاريخ الاعتماد	المصارف العامة
1997/04/06	القرض الشعبي الجزائري
1997/04/06	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
1997/04/06	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
1997/09/28	البنك الوطني الجزائري
2002/02/17	البنك الخارجي الجزائري
2002/02/17	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
2002/02/17	بنك التنمية المحلية

المصدر: دردار نصيرة، Analyse des performances du système bancaire algérien، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004، ص 28.

يبين الجدول أعلاه أن المصارف التجارية العامة لم تتحصل على اعتمادها إلا بداية سنة 1997، أي أنه منذ سنة 1990 تاريخ صدور قانون النقد والقرض كانت تزاوّل نشاطها خارج هذا القانون حتى تاريخ 1997 بتصريح من مجلس النقد والقرض.

### الفرع الثالث: البنوك التجارية الخاصة

فتح قانون النقد والقرض المجال للعديد من البنوك الخاصة للعمل بالجزائر تكريسا لمرحلة اقتصادية ركيزتها الأساسية المنافسة الحرة والعمل وفق آليات إقتصاد السوق. ومن أهم هذه المصارف:

#### أولا: مصارف خاصة برأسمال أجنبي

مع الانفتاح الذي شهدته الجزائر، بهدف جذب الاستثمارات الخارجية، فتحت العديد من المصارف الأجنبية ذات السمعة العالمية فروعها لها في الجزائر، وفيما يلي نستعرض أهم هذه البنوك:

## 1- المؤسسة المصرفية العربية ABC : Arabe Banking Corporation

تحصلت على الاعتماد في 1997/11/17 برأسمال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، يتكون من مساهمات كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70%، والمؤسسة المالية الدولية SFI التابعة للبنك الدولي بنسبة 10%، والمؤسسة العربية للاستثمار بنسبة 10%، والصندوق الجزائري للتأمين CAAT بنسبة 5% ومتعاملين جزائريين خواص بنسبة 5%.

## 2- الشركة العامة الفرنسية: La Société Générale

فتحت فرعا بالجزائر في 1998/04/15، برأسمال قدره: 500 مليون دينار جزائري، حيث ساهمت الشركة العامة بنسبة 45%، وهولدينغ FIBASA للكسمبورغ بنسبة 31%، والمؤسسة المالية الدولية SFI بـ 10%، والبنك الإفريقي للتنمية بـ 10%. وتتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصصة المؤسسات العمومية.

## 3- سيتي بنك الأمريكي : City Bank

يعدّ من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض برأسمال قدره: 1,2 مليار دينار جزائري.

## 4- بنك ناتكسيس الأمانة: Natexis Alamana

أنشئ هذا البنك بتاريخ 27 أكتوبر 1999 برأسمال قدره: 500 مليون دج، وجاء نتيجة دمج ما بين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية.

## 5- البنك العام المتوسط: BGM

تأسس في جوان 1998 برأسمال قدره مليار دج، منها 8% عبارة عن مساهمات أجنبية، حيث يقوم بمجمل العمليات المصرفية بالإضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم، منح له الاعتماد من مجلس النقد والقرض في 30 أبريل 2000، لتسحب منه اللجنة المصرفية هذا الاعتماد بتاريخ فيفري 2006. (1)

(1) عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، المرجع السابق ذكره، ص ص 65، 66.

## 6- البنك القطري - ريان بنك - Rayan Bank

أنشئ من طرف مجموعة الفيصل في 08 أكتوبر 2000، برأسمال معتمد بـ 30 مليون دولار، وقد تم سحب الإعتماد من بنك الريان في 19 مارس 2006، لعجزه عن زيادة رأسماله في الآجال المطلوبة. (1)

## 7- البنك العربي الأردني Arab Bank PLC

تم إنشاؤه في 15 أكتوبر 2001، وتحصل على الإعتماد من مجلس النقد والقروض برأسمال قدره: 500 مليون دينار جزائري.

## 8- بنك PG Hermes SPA:

أنشئ هذا البنك برأسمال قدره: 500 مليون دينار جزائري والمساهمين الرئيسيين في هذا البنك هم EPG Hermes SPA بمصر، و United Group بالإمارات العربية المتحدة.

## 9- البنك الجزائري المختلط البركة: El Baraka

أول بنك خاص إسلامي في الجزائر، تأسس بتاريخ 1990/12/06 بمساهمة بنك البركة الدولي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وفي توزيع الحصص يعطي الأغلبية للجانب الجزائري بنسبة 51%، وهو بنك تجاري يخضع نشاطه المصرفي لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولقد تطورت أعماله في مجال التمويل اللاربوي. (2)

## ثانيا: مصارف خاصة برأسمال وطني

### 1- البنك المختلط: B.A.M.I.C

أنشئ بتاريخ 1988/06/11 ما بين البنك الخارجي الليبي بنسبة 50% من رأسماله وبمساهمة أربعة بنوك عمومية جزائرية بنسبة 50% الأخرى وهي: (CPA, BEA, BNA, BADR). أما فيما يخص نشاطه فهو مكلف بترقية الإستثمارات وتنمية التجارة في بلدان المغرب العربي، بالإضافة إلى القيام بكل العمليات المصرفية.

(1) عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، المرجع السابق ذكره، ص 97-100.  
(2) سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009، ص 310.

## 2- البنك الاتحادي : Union Bank

أنشئ هذا البنك في 1995/05/07 برأسمال خاص مختلط وطني أجنبي، وترتكز أعماله في أداء نشاطات متنوعة منها: جمع الإدخار، وتمويل العمليات الدولية، والمساهمة في رؤوس أموال جديدة، كما يقوم أيضا بتقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية للعملاء. حيث تم تصفية هذا البنك خلال 2007.

## 3- البنك التجاري والصناعي الجزائري B.C.I.A : Algérienne Banque Commerciale et Industrielle

وهو بنك خاص تم منحه الرخصة من مجلس النقد والقرض بتاريخ 28 جوان 1997 برأسمال قدره 500 مليون دج، للقيام بمختلف النشاطات والعمليات المصرفية، خاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية، سحب منه الإعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08-2003 بتاريخ 2003/08/21 بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي الواردة في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر. (1)

## 4- الخليفة بنك : El Khalifa Bank

تحصل على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1998/03/25، واعتمد من بنك الجزائر في 1998/07/27 بموجب القرار رقم 98/04 برأسمال قدره 8,6 مليون دولار، وهو بنك شامل موجه لتمويل النشاطات التجارية والصناعية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمهن الحرة، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 2003/03 الصادر بتاريخ 2003/05/29.

## 5- منى بنك : Mouna Bank

وهو بنك تجاري تحصل على الإعتماد من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/08/08 برأسمال قدره 620 مليون دينار جزائري، ويقوم بجميع العمليات المصرفية. سحب منه الاعتماد بتاريخ 28 ديسمبر 2005 بطلب من البنك نفسه. (2)

## 6- الشركة الجزائرية للبنك : CA-Bank

تحصل هذا البنك على الترخيص من مجلس النقد والقرض في 12 جوان 1999، واعتمد من بنك الجزائر في 1999/11/02، سحب منه الإعتماد بقرار من اللجنة المصرفية بتاريخ 27 ديسمبر 2005 وسبب سحب هذا الاعتماد عدم ملاءة الشركة الجزائرية للبنك.

(1) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، المرجع السابق ذكره، ص 204.

(2) عبد القادر بريش، المرجع السابق ذكره، ص 72.

## 7- البنك الدولي الجزائري : Algerian International Bank

تحصل على الاعتماد من مجلس النقد والقرض في 2000/04/30 برأسمال مختلط وطني أجنبي.

## 8- بنك أركو : Arco Bank

اعتمد هذا البنك من مجلس النقد والقرض بتاريخ 24 أبريل 2003، برأسمال قدره ملياري دينار جزائري، إلا أنه تم سحب الاعتماد منه بتاريخ 28 ديسمبر 2005.

**الفرع الرابع: المؤسسات المالية وهي مبنية في الشكل الموالي.**

يتكون الجهاز المصرفي، في نهاية 2015 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة. كما أن بنك التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة تحول عام 2009 إلى صندوق الاستثمار الوطني، وتتنوع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي: <sup>(1)</sup>

- ستة (06) مصارف عامة، من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرفا واحدا (01) برؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاث (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستان (02) عموميتان؛
- خمس (05) شركات تأجير، من بينها ثلاث (03) عمومية؛
- تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة لإجراء العمليات المصرفية، التي اتخذت في نهاية 2009، صفة مؤسسة مالية.

والشكل الموالي يوضح هيكل الجهاز المصرفي حتى سنة 2015.

---

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص90.

شكل رقم (1,3): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري سنة 2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- guide des banques et des établissements financiers en Algérie, KPMG, édition 2012, p32.

- [http:// www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm), visité le : 01/01/2015.

يلاحظ من الشكل أن تغيراً حصل في الجهاز المصرفي على مدى العشر سنوات، حيث خرجت بنوك، ودخلت بنوك جديدة إلى السوق المصرفي بعد حصولها على الاعتماد من بنك الجزائر لمباشرة العمل في السوق المصرفية الجزائرية وأغلبها مصارف خاصة أجنبية.

ومن بين تلك البنوك التي دخلت السوق الجزائري مؤخراً نجد "البنك الوطني الباريسي باريبا" BNP PARIBAS، ويعدّ من بين أقوى المصارف في العالم، تم إعتماده في 13 جانفي 2002، ويعود رأسماله لمجموعة البنك الوطني الباريسي الفرنسي. بالإضافة إلى تروست بنك الذي تم إعتماده بتاريخ 8 جانفي 2003، كما دخل أيضاً إلى السوق المصرفي بنك HSBC وهو فرع لـ HSBC-France تم إعتماده في 2003/08/26.

بالإضافة إلى البنوك الأوروبية دخلت إلى الساحة المصرفية الجزائرية أيضاً بعض البنوك العربية، منها بنك الخليج الجزائر الذي تم إعتماده سنة 2003. وهو أحد أهم مشاريع الكويت الاستثمارية، وكذا هاوسينغ بنك ويعود إلى المؤسسة الأم هاوسينغ بنك للتجارة والمالية للأردن. اعتمد هذا الأخير سنة 2002، فرانس بنك هو فرع للبنك اللبناني Franca Bank. أضف إلى ما سبق بنك السلام، وهو ثاني بنك إسلامي بعد بنك البركة الجزائري، اعتمد من بنك الجزائر في 11 ديسمبر 2008. ويعدّ أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.

### المطلب الثاني: جوانب الضعف الهيكلي في الجهاز المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أنه لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب نظراً للعراقيل التي يواجهها. ويمكن أن نلخص نقاط الضعف التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري في العناصر التالية:

#### الفرع الأول: التركيز المصرفي

والمقصود به سيطرة عدد محدود من المصارف على السوق المصرفية، ففي الجزائر يشكل التركيز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي. فبالرغم من فتح المجال للقطاع المصرفي الخاص إلا أن القطاع المصرفي العام يبقى هو المهيمن على النشاط المصرفي، حيث تمتلك البنوك العامة أكثر من 93% سنة 2015 من إجمالي الأصول المصرفية، وتحدّ هذه النسبة العالية من المنافسة، وهو ما ينعكس بالسلب على أداء المصارف وتطوير الجهاز المصرفي. ويمكن إرجاع هذا التركيز المصرفي إلى الأسباب التالية:<sup>(1)</sup>

– الإنتشار الجغرافي الواسع لهذه البنوك، إذ أن فروعها تغطي جميع ولايات الوطن؛

(1) بلقاسم زايري، هواري بلحسن، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي الجزائري، المرجع السابق ذكره.

- إقتصار تعامل المؤسسات العمومية مع هذه البنوك؛

- ضعف البنوك الخاصة من حيث الإمكانيات والانتشار الجغرافي.

### الفرع الثاني: ضعف تغطية وانتشار وتوزيع شبكة البنوك

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة في انتشار شبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني، فإن هناك سوء توزيع هذه الشبكة حيث بلغت سنة 2015 1469 وكالة (منها 1123 للمصارف العامة و346 للمصارف الخاصة)<sup>(1)</sup>، كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000 نسمة وكالة مصرفية. فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لحوالي 27000 نسمة، وهذا الرقم بعيد كل البعد عن المعايير العالمية، كما نجد سوء توزيع للوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات<sup>(2)</sup>، وفي الولايات ذات الكثافة في النشاط الاقتصادي والتجاري، وهي الولايات الشمالية من الوطن.

### الفرع الثالث: تجزئة النشاط المصرفي

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر المرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك. وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي، وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعدّ بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام، ألا وهي المنافسة في السوق المصرفية، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

### الفرع الرابع: القروض المتعثرة

نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بغض النظر عن قواعد الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية التي تحكم النشاط في مجال منح الائتمان على وجه الخصوص وبفعل التسيير الإداري للبنوك، تفاقمت الوضعية المالية للبنوك الجزائرية نتيجة نمو القروض المتعثرة، حيث وصلت إلى أكثر من 50%<sup>(3)</sup> من إجمالي القروض الممنوحة من البنوك العامة، الأمر الذي تطلب تطهير محافظ البنوك وتحمل

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 91.

(2) فريد بايسي، دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

(3) محمد يعقوبي، توفيق تمار، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24 و25 أبريل 2006، ص4.

الخبزينة العمومية هذه التكلفة الباهظة، وكلفت هذه العملية أكثر من 2400 مليار دينار أي ما يقارب 26 مليار دولار.<sup>(1)</sup>

### الفرع الخامس: هيكل ملكية البنوك

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبالرغم من تحرير القطاع المصرفي منذ أكثر من عشرين سنة (20 سنة)، إلا أن القطاع العام ما يزال يهيمن على النشاط المصرفي؛ فمن بين 14 مصرفا خاصا مرخصا في الجزائر، تمتلك الدولة ستة بنوك (06 بنوك) عامة تستأثر بحصة تفوق 93% من السوق المصرفي.

إن بقاء هيمنة البنوك العامة على النشاط المصرفي لا يتيح الظروف المناسبة للمنافسة، وهذا ما دفع رئيس كنفدرالية الإطارات المالية "كريم محمود" إلى التصريح بأن الجزائر لا تمتلك مؤسسات بنكية، بل لديها ملحقات للخبزينة العمومية، كما تساءل عن خلفية القرار القاضي بحل العديد من البنوك الجزائرية الخاصة والتي رأى أنها كان من الممكن أن تكون أحسن بكثير من عدد من البنوك العامة.<sup>(2)</sup>

### الفرع السادس: ضعف قاعدة رأس المال للبنوك الجزائرية

تتسم وحدات الجهاز المصرفي بصغر حجم رأس مالها، ورغم قرار السلطات الجزائرية برفع رأس مال البنوك العاملة في السوق المصرفي الجزائري بموجب النظام 04-01 الصادر عن بنك الجزائر، والقاضي برفع رأس مال البنوك إلى 2,5 مليار دينار بالنسبة للبنوك و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية، غير أن الوضع لم يكن له تأثير يذكر على حجم رأس المال بالنسبة للبنوك العامة، وتبقى بعيدة عن المعايير الدولية. أما بالنسبة للبنوك الخاصة، وخاصة برأس مال وطني فلم تستطع استيفاء الحد الأدنى وخرجت من السوق.

إن ضعف حجم رأس المال للبنوك الجزائرية يحرمها من توسيع خدماتها ومنتجاتها، ويحرمها من القدرة على خلق الائتمان الطويل الأجل. ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع عمليات الاندماج المصرفي التي ستمكن البنوك من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

### الفرع السابع: ضعف كفاءة أنظمة المدفوعات

(1) جريدة الخبر، الأحد 25 سبتمبر 2005.

(2) عبد السلام، س، جريدة البلاد، ليوم 14-06-2009. <http://www.djazairss.com/elbilad/6967 le 07/12/2010>.

تعاين أنظمة المدفوعات من ضعف كبير في تسوية المعاملات بين البنوك، واستخدام المقاصة اليدوية والبطء في تحصيل الشيكات والتحويلات المالية، حيث تقدر المدة المتوسطة لتحصيل الشيك بين البنوك بأكثر من 21 يوما في المتوسط، وتصل أحيانا مدة ثلاثة أشهر، مما شجع المتعاملين الاقتصاديين بالتعامل خارج الجهاز المصرفي بحيث قدر حجم المعاملات التي تتم نقدا بـ 80%، كذلك ضعف الربط الشبكي بين فروع البنك الواحد وفيما بين البنوك، ورغم إحساس السلطات المعنية بأهمية هذا الجانب، فإنه يلاحظ تعثر مشروع "ريس Ris" سنة 2001.

وعلى العموم، يلاحظ أن نقاط الضعف التي تسيطر على الجهاز المصرفي تتركز في العديد من النقاط ولعل أهمها ما يلي:

- غياب الإطار الكفاءة بالجهاز المصرفي وخاصة في البنوك العامة؛
- سوء الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك العامة الجزائرية؛
- سيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك الجزائرية وغياب روح الابتكار والإبداع؛
- ضعف دور البنوك كوسيط مالي: فالبنوك تكتفي بقبول الودائع وتقديم القروض؛
- قلة استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية؛
- سوء محفظة الائتمان لدى الجهاز المصرفي وخاصة بالبنوك العامة وارتفاع القروض المتعثرة؛
- ضعف الرقابة على نشاط البنوك بالرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال، وتعدد هيئات الرقابة وانتشار الفضائح المصرفية في الآونة الأخيرة؛
- عدم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى البنوك؛
- عدم الكفاءة في تقدير المخاطر لعدم أهلية البنوك وعدم كفاءتها وجدارتها الائتمانية؛
- عجز أنظمة الإعلام، والتسويق والاتصال؛
- غياب المنافسة وتأخر التحديث التكنولوجي خاصة؛
- ضعف تطبيق مفاهيم الحوكمة في البنوك الجزائرية.

إن النقاط سالفة الذكر تمثل في مجملها التحديات الداخلية للجهاز المصرفي الجزائري التي يستوجب عليه مواجهتها، إضافة إلى التحديات الخارجية الناتجة عن التطورات الاقتصادية والمالية الدولية. والمتمثلة في: تحرير تجارة الخدمات المصرفية، مقررات بازل...

### المطلب الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الجزائري

بالرغم من وجود عدد لا بأس به من المصارف الخاصة، فإن المصارف العامة هي المهيمنة على النشاط المصرفي، فهي تستحوذ على 93% من أصول القطاع المصرفي الجزائري سنة 2015، في حين نجد انتشار المصارف الخاصة محدودا، فلا تستحوذ إلا على نسبة 07% من إجمالي الأصول خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، ومنه تزعزعت ثقة المتعاملين الاقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.

وسيتم فيما يلي التعرض إلى بعض المؤشرات الخاصة بالجهاز المصرفي من حيث هيكل الودائع والقروض...

### الفرع الأول: هيكل الودائع

تعدّ الودائع مركز الثقل في موارد المصارف التجارية، وتنقسم إلى ودائع جارية وودائع لأجل، لذا نرى من الأهمية في هذا الإطار التطرق إلى دراسة سياسة الودائع المتبعة بعرض الجدول التالي وتحليله:

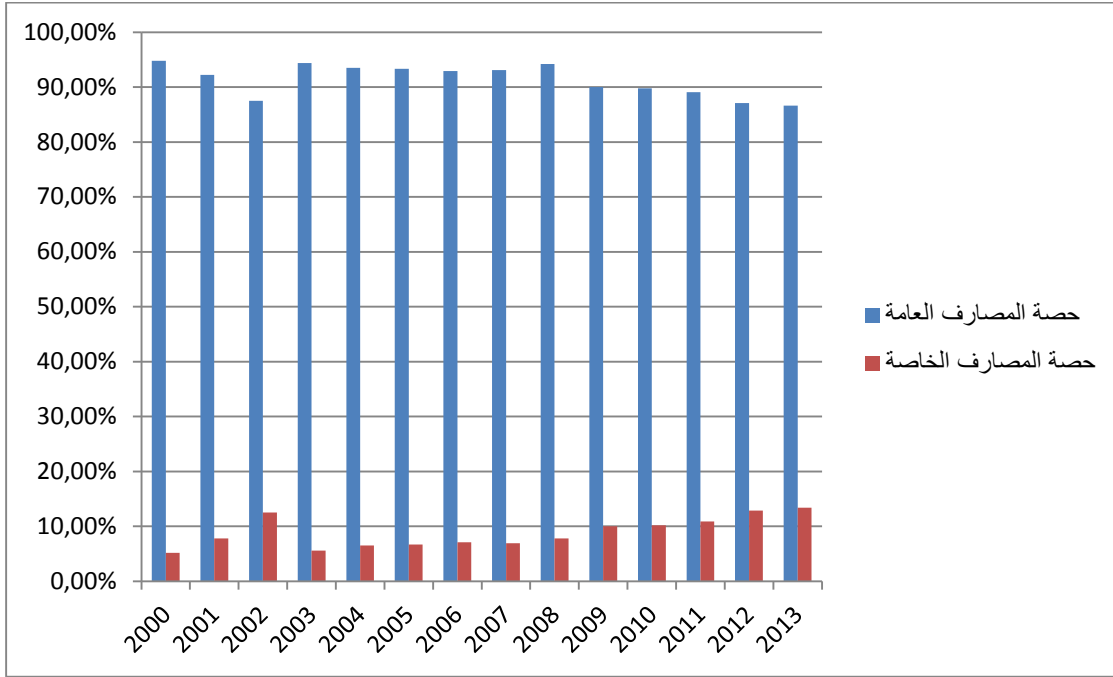
جدول رقم (3,3): هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	المصارف العامة	المصارف الخاصة	الودائع الجارية	المصارف العامة	المصارف الخاصة	الودائع لأجل	حجم الموارد الإجمالي	حصة المصارف العامة	حصة المصارف الخاصة
2000	438,24	29,25	467,50	928,46	45,88	974,34	1441,84	%94,8	%5,2
2001	499,17	55,75	554,92	1152,01	82,99	1235	1789,92	%92,2	%7,8
2002	548,13	94,03	642,16	1312,96	172,22	1485,18	2127,34	%87,5	%12,5
2003	648,77	70,13	718,90	1656,56	67,47	1724,03	2442,93	%94,4	%5,6
2004	1019,90	108,02	1127,91	1509,55	67,90	1577,45	2705,36	%93,5	%6,5
2005	1104,3	116,1	1220,4	1642,27	81,9	1724,17	2944,57	%93,3	%6,7
2006	1597,5	152,9	1750,4	1670,1	96,0	1766,1	3516,5	%92,9	%7,1
2007	2369,7	191,1	2560,8	1834,4	122,1	1956,5	4517,3	%93,1	%6,9
2008	2705,1	241,8	2946,9	2055,4	159,5	2214,9	5161,8	92.2%	%7,8
2009	2241,9	261	2502,9	2390,1	253,7	2643,8	5146,7	%90,0	%10,0
2010	2569,5	301,2	2870,7	2656,6	291,8	2948,4	5819,1	%89,8	%10,2
2011	3095,8	400,0	3495,8	2904	333,2	3237,2	6733	%89,1	%10,9
2012	2823,3	533,1	3356,4	3479,8	401,8	3881,6	7238	%87,1	%12,9
2013	2942,2	595,3	3537,5	3799,8	450,1	4249,9	7787,4	%86,6	%13,4

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات (2002-2013)

شكل رقم (2.3): تطور الودائع لدى المصارف العامة والخاصة خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3,3).

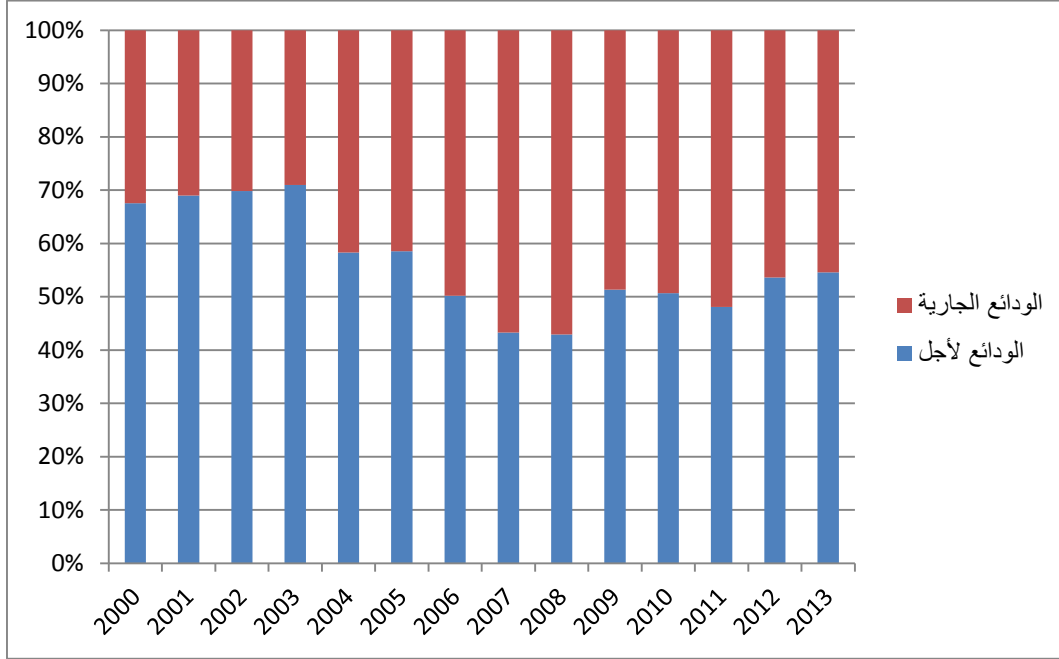
من الشكل البياني يلاحظ أن المصارف العامة هي المسيطرة على أغلبية الودائع، حيث قدرت في نهاية سنة 2013 بـ 86.6% مقابل حصة جد محدودة للمصارف الخاصة قدرت بـ 13.4%.

كما يلاحظ انخفاض حصة المصارف العامة ابتداء من نهاية سنة 2009 حيث قدرت بـ 90% مقارنة بـ 92.2% في نهاية سنة 2008، مقابل زيادة معتبرة لحصة المصارف الخاصة، المقدرة بـ 10% في نهاية سنة 2009، بعدما كانت 7.8% سنة 2008، والتي بلغت أقصاها سنة 2002 بنسبة 12.5% لتتراجع نتيجة أزمة المصارف الخاصة سنة 2003، مما أدى إلى تفضيل الإيداع في المصارف العامة بدلا من المصارف الخاصة سواء من القطاع العام أو الخاص. وابتداء من سنة 2008 عادت الثقة في المصارف الخاصة لارتفاعها هاما ومتواصلا في الودائع التي التقطتها، مقارنة بتلك الودائع التي التقطتها المصارف العامة، لتصل نسبة أقصاها 13.4% سنة 2013. ونلاحظ أن القطاع الخاص بدأ تحركه ببطء، ليحتل مكانته في السوق المصرفية الجزائرية.

وهذا الإنخفاض التدريجي في حصة المصارف العامة من الودائع من سنة لأخرى، إبتداء من سنة 2009 بنسبة 90% لتصل سنة 2013 بنسبة 86.6% راجع لانخفاض ودائع قطاع المحروقات التي هي أساسا في شكل ودائع جارية (تحت الطلب).

وما يمكن استنتاجه أن البديل عند تعثر البنوك الخاصة هو البنوك الأجنبية التي تشكل الخطر الكبير على الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يفقد لأدنى شروط المنافسة.

شكل رقم (3،3): هيكل ودائع الجهاز المصرفي خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3،3).

يظهر من الشكل البياني ازدياد أهمية الودائع لأجل في تكوين إجمالي الودائع. فقد كان أعلى حد لها في سنة 2003 بنسبة 71%، وتزامن هذا الإرتفاع مع دخول القطاع الخاص والأجنبي في الاستثمار في القطاع المصرفي، مما زاد في تعبئة الإيداع، ويرجع أيضا إلى تحرير معدلات الفائدة. لتتخفف هذه النسبة سنة 2004 إلى 58%، وهذا راجع إلى الآثار المترتبة عن إفلاس بنك الخليفة، ثم تعود وترتفع من جديد بعد رجوع الثقة في المنظومة المصرفية. وكان أدنى حد لها في سنة 2007 و2008 بنسبة 43%، ليتم التوجه نحو الودائع الجارية، ويفسر هذا بالتحسن في أسعار المحروقات. وفي سنة 2009 و2010 تتخفف الودائع الجارية وهو راجع للإتكماش في موارد قطاع المحروقات.

وفي الفترة الأخيرة لسنة 2012 و2013 ترتفع الودائع الآجلة مقابل انخفاض الودائع الجارية، وهو أمر إيجابي باعتبار أن الودائع الآجلة هي ودائع ادخارية تتسم بالإستقرار، وتزيد قدرة المصارف الجزائرية على منح الإئتمان المتوسط وطويل الأجل. والجدول الموالي يبين حركة الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (3،4): علاقة تطور حجم الودائع المصرفية مع تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة  
(2013-1990)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	إجمالي الودائع (1)	الودائع لأجل (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	* الميل المتوسط لإجمالي الودائع (4)	** الميل المتوسط للودائع لأجل (5)	*** الميل الحدي للودائع (6)	**** المرونة الداخلية للمصرفية (7)
1990	178,46	72,92	555,8	0,321	0,131	-	-
1991	223,38	90,27	844,4	0,264	0,106	0,15	0,59
1992	287,02	146,18	1048,2	0,273	0,139	0,31	1,16
1993	369,45	180,52	1165,9	0,316	0,154	0,70	2,2
1994	444,13	247,68	1491,5	0,297	0,166	0,23	0,76
1995	491,22	280,45	1990,6	0,246	0,140	0,094	0,38
1996	559,97	325,95	2570,0	0,217	0,126	0,11	0,54
1997	664,77	409,94	2780,2	0,239	0,147	0,50	2,13
1998	1113,66	766,09	2830,5	0,393	0,270	8,92	23,53
1999	1252,53	884,16	3238,2	0,386	0,273	0,34	0,92
2000	1441,85	974,35	4123,5	0,35	0,236	0,21	0,61
2001	1789,93	1235	4227,1	0,423	0,30	3,36	7,91
2002	2127,35	1485,19	4522,8	0,470	0,33	1,14	2,46
2003	2442,95	1724,04	5247,5	0,465	0,33	0,43	0,92
2004	2705,4	1577,45	6150,4	0,439	0,256	0,30	0,69
2005	2944,53	1724,17	7562,0	0,39	0,228	0,17	0,45
2006	3516,5	1766,10	8512,2	0,413	0,207	0,60	1,45
2007	4517,3	1956,5	9366,6	0,482	0,208	1,17	2,41
2008	5161,8	2214,9	11043,7	0,467	0,200	0,38	0,8
2009	5146,7	2228,8	9968,0	0,516	0,223	0,014	0,03
2010	5819,1	2524,3	11991,6	0,485	0,210	0,33	0,69
2011	6733	2787,5	14526,2	0,463	0,191	0,36	0,76
2012	7238	3333,6	16115,5	0,449	0,206	0,31	0,71
2013	7787,4	3691,7	16569,2	0,469	0,223	1,21	2,59

المصدر: (1)،(2) من Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2011, juin 2012.

- من بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

(3) - بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankadawli.org/data-catalogue>

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 9 ديسمبر 2009.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17 مارس 2012.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 21 مارس 2013.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 29 مارس 2014.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015.

(4)، (5)، (6)، (7) من إعداد الطالبة.

\*الميل المتوسط لإجمالي الودائع يساوي: إجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي هذا المؤشر يعكس قدرة وفاعلية المصارف على جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

\*\*الميل المتوسط للودائع لأجل يساوي: الودائع لأجل/ الناتج المحلي الإجمالي

\*\*\*الميل الحدي للودائع يساوي:  $\Delta$  الودائع/  $\Delta$  الناتج المحلي الإجمالي وهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف أن تحدد مدى قدرتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك.

\*\*\*\*المرونة الداخلية للودائع المصرفية تساوي:  $(\Delta \text{ الودائع/الودائع}) / (\Delta \text{ الناتج المحلي الإجمالي/ الناتج المحلي الإجمالي})$ . وهي تحدد درجة استجابة الودائع المصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الإجمالي.

تظهر نتائج الجدول أن الميل المتوسط لإجمالي الودائع كان متذبذبا، مما يدل على نقص في فاعلية المصارف في جذب الودائع، فلا بد من تحسين معدلات الفائدة وأشكال الأوعية الادخارية، إذ تراوحت قيمته ما بين 0.21 و 0.51.

وكذلك الأمر نفسه بالنسبة إلى الميل المتوسط للودائع لأجل، حيث سلك المنحى نفسه، أي كانت النتائج متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض.

أما نتائج الميل الحدي للإيداع المصرفي فقد سجلت تذبذبا واضحا، ويعكس هذا التذبذب الدرجة الضعيفة لاستجابة الإيداع المصرفي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص المرونة الداخلية للودائع، فقد سجلت تذبذبا واضحا، وهو ما يفسر بعدم الاستقرار في علاقة نمو الودائع بنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت ما بين 0.03 كأدنى قيمة، و 23.53 كأعلى قيمة.

وما يمكن استنتاجه هو ضعف مرونة الإيداع المصرفي، وضعف فعالية الأوعية الادخارية المطروحة من طرف المصارف الجزائرية، وكذا تدني نوعية الخدمات المصرفية المقدمة من طرفها.

وحتى تتمكن البنوك الجزائرية من رفع حجم ودائعها بالشكل الذي يستجيب إيجابيا مع المؤشرات الاقتصادية عليها بما يلي:

- رسم سياسة فعالة لجذب الودائع؛

- تنويع قنوات جمع الودائع؛

- الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية المهمة في رسم استراتيجياتها.

## الفرع الثاني: هيكل القروض

يبين الجدول الآتي القروض الممنوحة للقطاع العام والقطاع الخاص وحصص كل من البنوك العامة والبنوك الخاصة.

جدول رقم (5.3): هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والقطاع الخاص في المصارف الجزائرية خلال الفترة

(2013-2000)

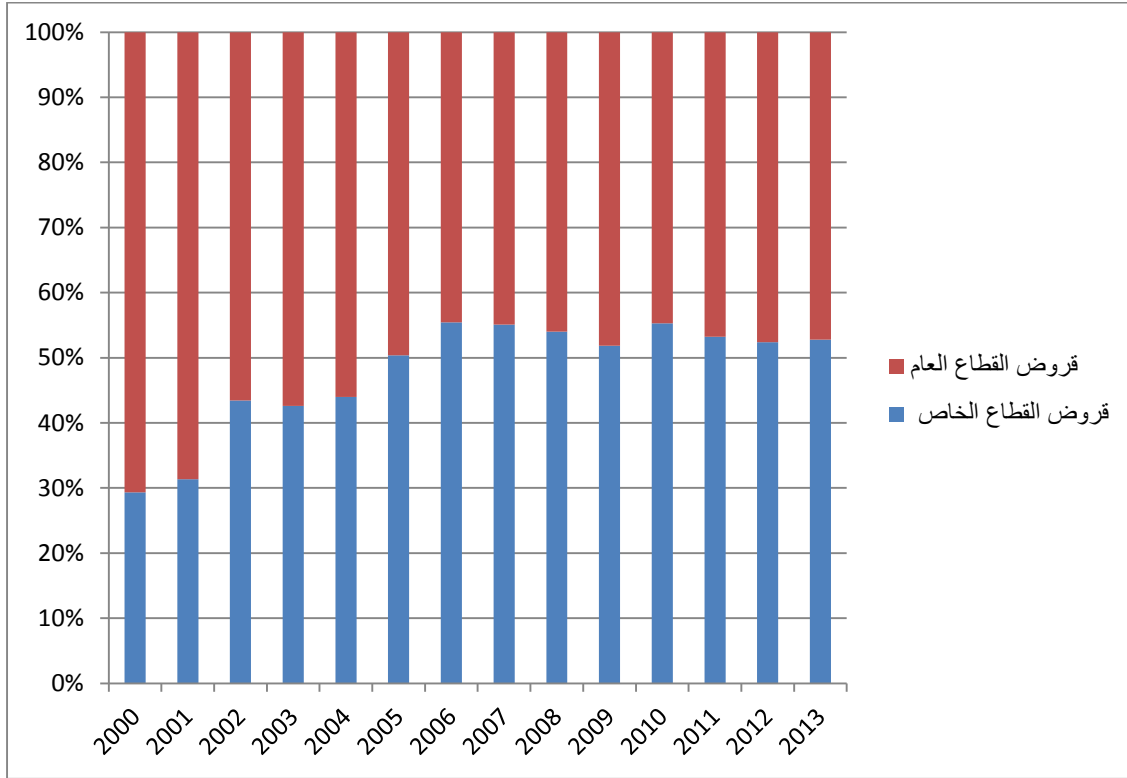
الوحدة: مليار دينار

السنوات	بنوك عامة	بنوك خاصة	قروض القطاع العام	بنوك عامة	بنوك خاصة	قروض القطاع الخاص	إجمالي القروض الممنوحة	حصص البنوك العامة	حصص البنوك الخاصة
2000	701,812	-	701,812	264,87	26,369	291,24	993,052	97,3%	2,7%
2001	735,098	4,989	740,087	297,916	39,696	337,61	1077,697	95,9%	4,1%
2002	715,834	-	715,834	368,95	181,25	550,20	1266,03	85,7%	14,3%
2003	791,49	0,21	791,70	487,78	100,12	587,9	1379,6	92,7%	7,3%
2004	856,976	2,681	859,657	568,6	106,12	674,72	1534,4	92,9%	7,1%
2005	881,6	0,9	882,5	765,31	131,12	896,43	1778,9	92,6%	6,7%
2006	847,3	1,1	848,4	879,2	176,5	1055,7	1904,1	90,7%	9,3%
2007	987,3	2,0	989,3	964,0	250,4	1214,4	2203,7	88,5%	11,5%
2008	1200,3	1,9	1202,2	1086,7	325,2	1411,9	2614,1	87,5%	12,5%
2009	1484,9	1,00	1485,9	1227,1	372,1	1599,2	3085,1	87,9%	12,1%
2010	1461,3	0,1	1461,4	1374,5	430,6	1805,1	3266,5	86,8%	13,2%
2011	1742,3	0,0	1742,3	1451,7	530,7	1982,4	3724,7	85,8%	14,2%
2012	2040,7	0,0	2040,7	1675,4	569,5	2244,9	4285,6	86,7%	13,3%
2013	2434,3	0,0	2434,3	2023,2	697,0	2720,2	5154,5	86,5%	13,5%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات (2002-2013).

والشكل البياني يبين لنا نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص ما بين 2000-2013.

شكل رقم (3،4): نسبة القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص ما بين 2000-2013

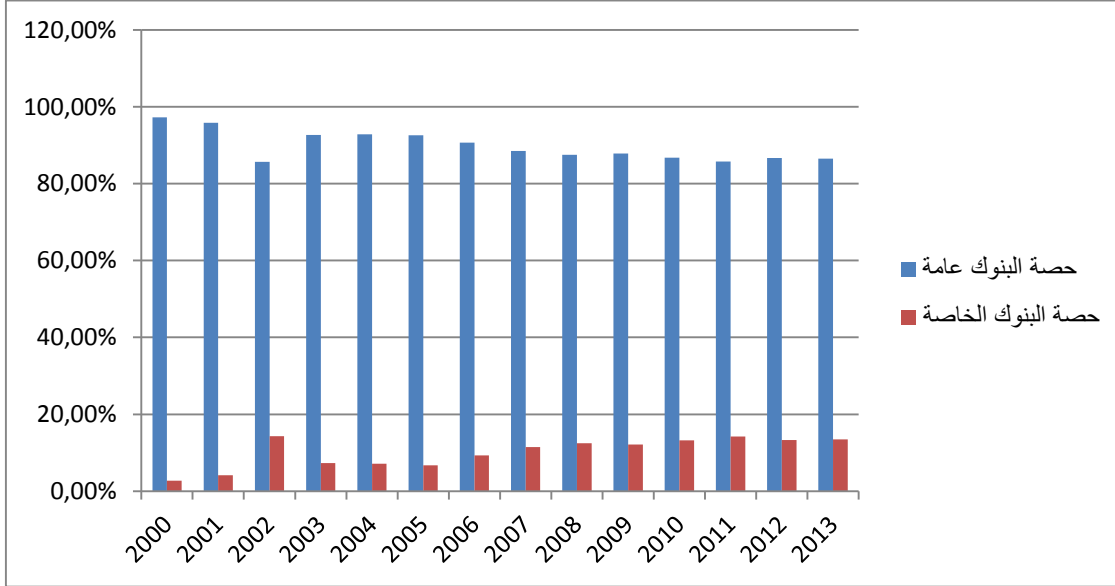


المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم(3،5).

فيما يخص توزيع القروض حسب القطاعات، يلاحظ من الشكل البياني أنه خلال الفترة (2004-2000) كان التفوق فيها لصالح قروض القطاع العام على حساب القطاع الخاص، لأنها قروض قليلة المخاطر ومضمونة من الدولة.

إلا أن هذا الفرق أخذ يتقلص من سنة لأخرى، حيث بلغ نصيب القطاع العام من مجموع القروض سنة 2000 نسبة 70.67%، لينخفض بالتدرج من عام لآخر ليصبح سنة 2006 نسبة 44.55%، مقابل ارتفاع في القروض الممنوحة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة ليستقر في حدود 52% سنة 2012 و2013. وهذا ما يفسر التوجه الذي اتخذته الحكومة في سبيل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، الذي أصبح له مكانة داخل الاقتصاد الجزائري، من خلال مشاريع تشغيل الشباب وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنحها العديد من التسهيلات خصوصا تلك المتعلقة بالحصول على القرض البنكي. والشكل التالي يوضح حصة البنوك العامة والخاصة من حجم القروض الممنوحة.

شكل رقم (5.3): حصة البنوك العامة والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (5.3).

يظهر من الشكل البياني استحواذ المصارف العامة على أكبر حصة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث فاقت نسبة 85.7% خلال فترة الدراسة، مقارنة بالمصارف الخاصة التي تراجعت مساهمتها في السوق المصرفية الجزائرية بعد حدوث أزمة بنك الخليفة سنة 2003. لتعود للإرتفاع سنة 2007 إلى 11.5% ونسبة 12.1% سنة 2009، وواصلت حصة المصارف الخاصة ازديادها، حيث بلغت 13.2% في سنة 2010. واستقرت نسبيا حيث بلغت 13.5% سنة 2013 مقابل 13.3% سنة 2012 و 14.2% في سنة 2011. وهذا نظرا للتوسع في منح القروض للقطاع الخاص.

إن تزايد حصة القروض الموجهة للإقتصاد من المصارف العامة إنما يدل على زيادة دورها في تمويل الإقتصاد الوطني، وذلك بسبب فائض السيولة الذي عرفته المصارف خلال هذه الفترة، بفعل زيادة الودائع المصرفية من مؤسسات قطاع المحروقات. والتطور المتزايد للودائع الإدخارية للعائلات، فضلا عن تسديد مديونية الخزينة العمومية تجاه المصارف، وهذا ما سمح بزيادة تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية.

ولم تُسهم المصارف الخاصة بشكل فعال في تمويل الإقتصاد الوطني نظرا لاهتمامها بتمويل نشاط الإستيراد واقتصار نشاطها على فتح الإعتمادات المستندية، وتقديم بعض التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل.

مما سبق، نستنتج أن الإصلاح المصرفي لم يسمح بتغيير النشاط المصرفي السابق القائم على هيمنة المصارف العامة مما يشكل خطرا على ترقية هذه الأخيرة، وتفعيل دور المصارف الخاصة في تمويل النشاط الاقتصادي.

نورد في الجدول الموالي رقم (6،3) طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها أي القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وحصّة كل من المصارف العامة والمصارف الخاصة.

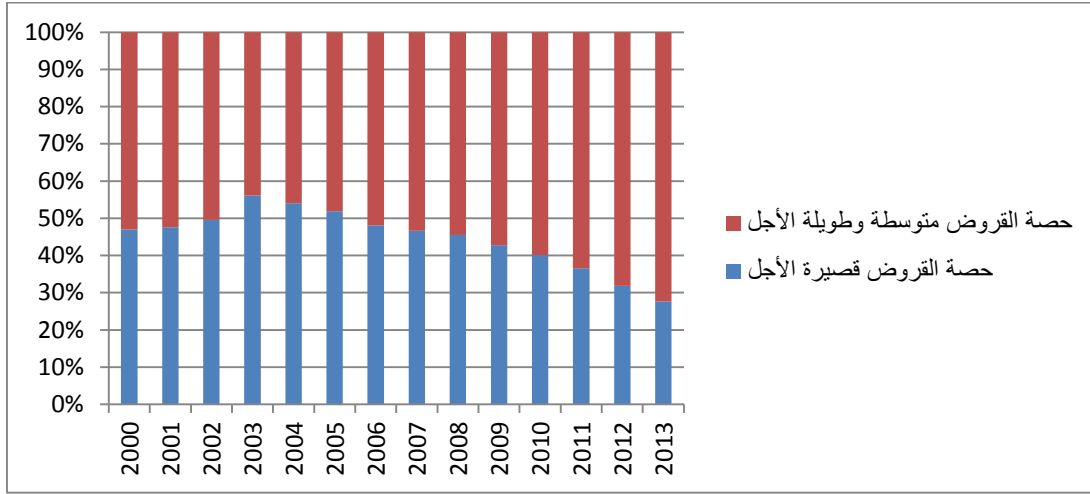
### جدول رقم (6،3): طبيعة القروض الممنوحة حسب مدتها خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	مصارف عامة	مصارف خاصة	قروض قصيرة الأجل	مصارف عامة	مصارف خاصة	قروض متوسطة وطويلة الأجل	حجم القروض الممنوحة	حصة القروض قصيرة الأجل	حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل
2000	-	-	466,963	-	-	526,774	993,073	47,0%	53,0%
2001	478,453	34,863	513,316	554,562	9,821	564,383	1077,699	47,6%	52,4%
2002	508,52	119,45	627,97	576,27	61,79	638,06	1266,04	49,6%	50,4%
2003	736,56	37,00	773,56	542,67	63,23	605,90	1379,5	56,1%	43,9%
2004	779,74	48,59	828,33	645,84	60,21	706,05	1534,4	54,0%	46,0%
2005	852,9	70,4	923,3	794,0	61,6	855,6	1778,9	51,9%	48,1%
2006	819,3	96,4	915,7	907,2	81,2	988,4	1904,1	48,1%	51,9%
2007	902,5	123,6	1026,1	1048,8	128,8	1177,6	2203,7	46,6%	53,4%
2008	1025,8	163,6	1189,4	1261,2	163,5	1424,7	2614,1	45,5%	54,5%
2009	1141,3	179,2	1320,5	1570,7	193,9	1764,6	3085,1	42,8%	57,2%
2010	1045,4	265,6	1311,0	1790,4	165,3	1955,7	3266,7	40,1%	59,9%
2011	999,6	363,4	1363,0	2194,4	167,3	2361,7	3724,7	36,6%	63,4%
2012	973,9	387,7	1361,6	2742,2	181,8	2924,0	4285,6	31,8%	68,20%
2013	936,4	487,0	1423,4	3521,0	210,1	3731,1	5154,5	27,6%	72,40%

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (2002-2013)

شكل رقم (6,3): طبيعة القروض حسب مدتها خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (6,3).

يظهر من الشكل البياني أن هناك تقاربا بين حصة القروض قصيرة الأجل وحصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى، أي أن المصارف لم يكن لها التفضيل بين تمويل دورة الإستغلال أو تمويل المشاريع الاستثمارية. ومنذ سنة 2003، اتجهت المصارف نحو منح القروض قصيرة الأجل، نظرا لعدم إقبال المصارف التجارية على تحمل المخاطر رغم فائض السيولة التي تتوفر عليه.

ويتضح من الشكل تراجعاً في القروض قصيرة الأجل لأقل من 50% منذ سنة 2006 لصالح القروض متوسطة وطويلة الأجل، لمباشرة الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتوجه نحو تحفيز الاستثمار الطويل الأجل<sup>(1)</sup> وتشجيعه، لأن القروض المتوسطة وطويلة الأجل هي التي تعطي المؤشر الحقيقي على التنمية طويلة المدى من جهة، ومن جهة أخرى تبين مستوى الاستثمار في البلد ومدى إسهام المصارف فيه.

وللتعرف على مدى إسهام المصارف في نمو الإقتصاد بشكل عام نستعين بالجدول التالي الذي نربط به العلاقة بين حجم القروض ومستوى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مستوى الكتلة النقدية.

(1) جزء معتبر من القروض طويلة الأجل هي أصلا عبارة عن قروض قصيرة الأجل لم يتم تسديدها فتحولت بصفة تلقائية إلى قروض طويلة الأجل في انتظار تسديدها.

### جدول رقم (7,3): إسهام المصارف في النمو الإقتصادي

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قروض ممنوحة للاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي	الكتلة النقدية M2	حجم الودائع لأجل	حجم الودائع لأجل / حجم القروض	الميل المتوسط * للائتمان المصرفي	حجم القروض / M2
1990	246,97	555,8	343,00	72,92	0,295	0,444	0,72
1991	325,84	844,4	415,27	90,27	0,277	0,385	0,784
1992	412,31	1048,2	515,90	146,18	0,354	0,393	0,80
1993	220,24	1165,9	627,42	180,52	0,819	0,188	0,351
1994	305,84	1491,5	723,51	247,68	0,809	0,205	0,422
1995	565,64	1990,6	799,56	280,45	0,495	0,284	0,707
1996	776,84	2570,0	915,05	325,95	0,419	0,302	0,848
1997	741,28	2780,2	1081,51	409,94	0,553	0,266	0,685
1998	906,18	2830,5	1592,46	766,09	0,845	0,320	0,569
1999	1150,73	3238,2	1789,35	884,16	0,76	0,355	0,643
2000	993,053	4123,5	2022,53	974,35	0,98	0,24	0,49
2001	1077,699	4227,1	2473,5	1235	1,14	0,255	0,43
2002	1266,04	4522,8	2901,5	1485,19	1,17	0,28	0,436
2003	1379,5	5247,5	3299,45	1724,04	1,24	0,262	0,418
2004	1534,4	6150,4	3644,4	1577,45	1,02	0,249	0,421
2005	1778,9	7562,0	4070,4	1724,17	0,97	0,235	0,437
2006	1904,1	8512,2	4827,6	1766,1	0,92	0,223	0,394
2007	2203,7	9366,6	5994,6	1956,5	0,89	0,235	0,367
2008	2614,1	11043,7	6956,0	2214,9	0,85	0,236	0,375
2009	3085,1	9968,0	7178,7	2228,8	0,72	0,309	0,429
2010	3266,7	11991,6	8162,8	2524,3	0,77	0,272	0,40
2011	3724,7	14526,2	9929,2	2787,5	0,75	0,256	0,375
2012	4285,6	16115,5	11015,1	3333,6	0,77	0,265	0,389
2013	5154,5	16569,2	11941,5	3691,7	0,71	0,311	0,431

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2011, juin 2012.

- من بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

- بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankadawli.org/data-catalogue>

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 9 ديسمبر 2009.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 17 مارس 2012.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 21 مارس 2013.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 29 مارس 2014.

- من النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015.

\*الميل المتوسط للائتمان المصرفي يعبر على نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر ذو دلالة وأهمية في قياس الوساطة البنكية والتطور المالي.

يعكس المؤشر (حجم الودائع لأجل/ حجم القروض) مدى اعتماد البنوك على الودائع، وخصوصا المتوسطة والطويلة في مجال نشاطها الائتماني. وقد سجل هذا المؤشر معدلا أقل من الواحد خلال السنوات (1990-2000) ليعكس أن البنوك لجأت إلى الودائع الجارية لتمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل، لكنها تداركت هذه الوضعية لاحقا إذ سجل هذا المؤشر معدلات فاقت الواحد الصحيح، خصوصا أن هذه المرحلة (2001-2004) شهدت تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، ومباشرة مثل هذا البرنامج يتطلب الرفع من نسبة الائتمان المصرفي تفوق ما تتطلبه الحالات العادية. كما أن حجم الائتمان المصرفي يجب أن يتناسب مع المتطلبات الفعلية للنشاط الاقتصادي، ففي حالة انكماشه يؤدي إلى الكساد، والإفراط فيه يؤدي إلى الضغوط التضخمية. لتعود وتنخفض مرة أخرى سنة 2005 إلى غاية 2013، هنا الأمر يتطلب تنمية سريعة للودائع لأجل، مما يحتم إستراتيجية شاملة يتم من خلالها تعبئة أكبر قدر ممكن من تلك الودائع.

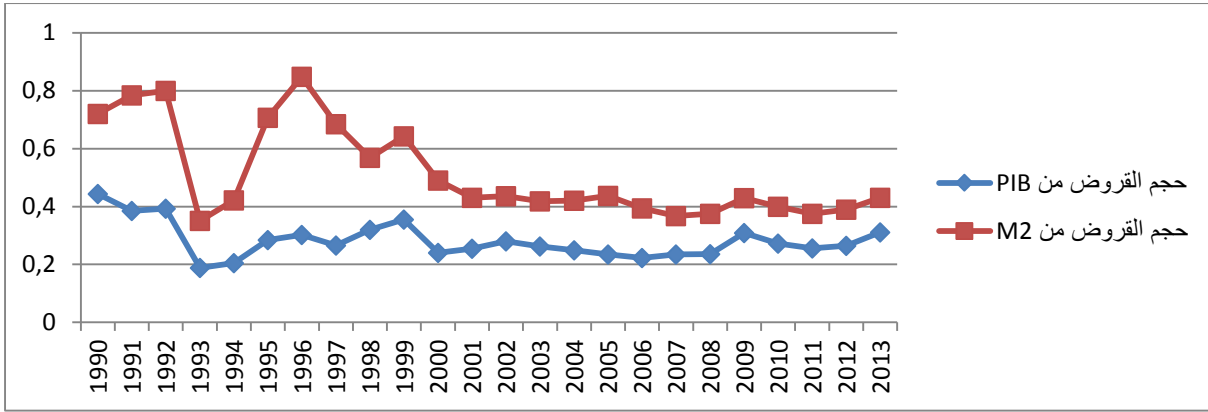
كما يتبين من الجدول، أن إسهام البنوك في الناتج المحلي الإجمالي متوسطة خلال الفترة (1990-1992) وضعيفة خلال الفترة المتبقية (1993-2013) حيث لم يتجاوز نسبة 35% في سنة 1999، وهذا ما يؤكد ضعف الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك في الإقتصاد أي ضعف قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل الإقتصاد. وتعكس هذه الوضعية توزيع القروض الممنوحة للإقتصاد بين القطاع العام والخاص، إذ لاحظنا استفادة القطاع العام من حجم اقتراض أكبر من القطاع الخاص، رغم ما تعانيه المؤسسات العمومية من صعوبات من جانب المردودية وهذا ما يجعل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة. وهو ما يوجب على البنوك الاهتمام بكفاءة المشاريع الإستثمارية.

ولا نستطيع هنا الحكم على نجاعة السياسة الائتمانية، بسبب هيمنة البنوك العامة على النشاط المصرفي بنسبة أكثر من 90%، وبذلك فإن قرارات منح الائتمان تعود إلى الدولة ولا تستند لمنطق الرشادة الاقتصادية.

أما من حيث نسبة حجم القروض الممنوحة للإقتصاد من حجم الكتلة النقدية M2، فقد عرفت أعلى معدل لها سنة 1996 بنسبة 84%، وأقل نسبة لها سنة 1993 بـ 35.

إن أهم ما ميز الفترة الممتدة من 1994-1998 الدخول في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من أهمها سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي، التي كان الهدف منها التحكم في حجم الكتلة النقدية بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية. ويلاحظ من الجدول إنخفاض معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2000 إلى 13% بسبب اتباع سياسة التقشف الصارمة، وخفض عجز الميزانية، وتجميد أجور العمال وتقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية الاقتصادية. ونلخص ما سبق في الشكل الموالي.

شكل رقم (7,3): منحني بياني لنسبة القروض من حجم الناتج المحلي الإجمالي والكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (7,3).

والجدول التالي يبين تناسب الائتمان مع النشاط الإقتصادي.

جدول رقم (3،8): تطور مؤشرات تناسب الائتمان مع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1990-2013.

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قروض ممنوحة للاقتصاد (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	* الميل الحدي للقروض (3)	** المرونة الداخلية (4)
1990	246,97	555,8	-	-
1991	325,84	844,4	0,27	0,70
1992	412,31	1048,2	0,42	1,10
1993	220,24	1165,9	-1,63	-8,7
1994	305,84	1491,5	0,26	1,28
1995	565,64	1990,6	0,52	1,84
1996	776,84	2570,0	0,36	1,22
1997	741,28	2780,2	-0,16	-0,62
1998	906,18	2830,5	3,27	10,59
1999	1150,73	3238,2	0,59	1,75
2000	993,053	4123,5	-0,17	-0,76
2001	1077,699	4227,1	0,81	3,25
2002	1266,04	4522,8	0,63	2,15
2003	1379,5	5247,5	0,15	0,58
2004	1534,4	6150,4	0,17	0,71
2005	1778,9	7562,0	0,17	0,72
2006	1904,1	8512,2	0,13	0,59
2007	2203,7	9366,6	0,35	1,42
2008	2614,1	11043,7	0,24	1
2009	3085,1	9968,0	-0,43	-1,5
2010	3266,7	11991,6	0,089	0,34
2011	3724,7	14526,2	0,18	0,70
2012	4285,6	16115,5	0,35	1,32
2013	5154,5	16569,2	1,91	5,92

المصدر: (1)، (2) من إحصائيات الجدول رقم (3،7)

(3)، (4) من إعداد الطالبة

\* الميل الحدي للقروض =  $\Delta$  القروض /  $\Delta$  PIB

= التغير في القروض / التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

\*\* المرونة الداخلية للائتمان =  $(\Delta$  القروض / القروض) /  $(\Delta$  PIB / PIB).

يظهر من تتبع نتائج الجدول أن أرقام الميل الحدي للقروض متذبذبة وغير مستقرة، مما يبين التناسب غير العادي بين الائتمان المصرفي والنشاط الإقتصادي، وبالتالي فإن السياسة الائتمانية كانت متذبذبة بين المرونة والتشدد. ويمكن توضيح ذلك أكثر بدراسة مؤشر المرونة الداخلية الذي يبين فاعلية البنوك في تمويل الإقتصاد؛ فإذا زادت عن الواحد دل ذلك على وجود توسع في منح الائتمان بما لا يتناسب مع التوسع في حجم النشاط الإقتصادي، مما قد يولد ضغوطا تضخمية ويؤثر سلبا في معدلات النمو الإقتصادي، والإنخفاض في القيمة عن الواحد يبين حالة الإنكماش.

فقد عرف مؤشر المرونة الداخلية للائتمان المصرفي تذبذبا خلال فترة الدراسة 1990-2013، كما يظهر أن أكبر حالات الضغط التضخمي التي سببها الائتمان داخل الإقتصاد الجزائري قد حصل في السنوات التالية: 1998، 2001، 2002، 2013، حيث حققت سنة 1998 أكبر حالة حيث وصل معامل المرونة الداخلية إلى 10.59. كما تميزت السنوات 1993، 1997، 2000، 2009 بحالة الإنكماش، فكانت المعاملات على التوالي: (-8.7، -0.62، -0.76، -1.5).

إذن يتبين من تحليل مؤشر المرونة الداخلية للائتمان المصرفي أن فاعلية البنوك محدودة في تمويل الإقتصاد، حيث لا يوجد تناسب ما بين الائتمان المصرفي والنشاط الإقتصادي.

ويمكن تفسير ذلك بالزيادة التي حدثت في الائتمان غير الإنتاجي والقصير الأجل الذي قدم للخرينة ومؤسسات القطاع العام لاعتماد الدولة أسلوب التمويل التضخمي لكي تغطي نفقات النشاط التنموي وتطهير المؤسسات العمومية.

### الفرع الثالث: مؤشرات تطور الجهاز المصرفي (التطور المالي)

من بين هذه المؤشرات ما يلي:

- حجم الوساطة المالية  $PIB/M_2$ : ويطلق عليه أيضا مؤشر السيولة.
  - نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي  $(PIB/CP)$ .
- ويوضح الجدول الموالي تطور سيولة الإقتصاد في الجزائر للفترة (1990-2013).

جدول رقم (9,3): تطور نسبة PIB/M<sub>2</sub> للفترة (1990-2013)

الوحدة: %

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
PIB/M <sub>2</sub>	61.71	49.17	49.21	53.81	48.50	40.16	35.60	38.90	56.26	55.25	49.04

السنوات البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB/M <sub>2</sub>	58.51	64.15	62.87	59.25	53.82	56.71	64	63	72.01	68.07	68.35	68.35	72.07

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الجدول رقم (7,3).

يلاحظ من الجدول إرتفاع هذه النسبة، ما عدا الفترة من (1995-1997)، التي عرفت تطبيق برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وكانت نتيجة إستقرار في نسبة سيولة الإقتصاد عند مستوى 38.22% في المتوسط، فقد أدت السياسة النقدية المتشددة إلى هبوط كبير في معدلات التضخم، وإلى توجيه الإئتمان بفعالية نحو الأنشطة الإنتاجية.

وبحلول سنة 2001 عرفت نسبة سيولة الإقتصاد إرتفاعا مستمرا بلغ في المتوسط حوالي 64% بالنسبة للفترة (2001-2013)، وهو ما يفسر إصدار نقدي وفير يزيد بكثير عن مستوى الإنتاج العيني. ويرجع سبب هذا الإرتفاع في معدل سيولة الإقتصاد إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي، إلا أن إرتفاع هذه النسبة لا يعني تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور السوق الموازي من جهة أخرى. والجدول التالي يوضح تطور نسبة القروض إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990-2013).

جدول رقم (10،3): تطور نسبة PIB/CP للفترة (1990-2013)

الوحدة: %

السنوات البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
CP	-	-	76.1	77.2	96.8	103.5	137.8	108.7	129.1	174.5	291.24	337.61
PIB	555.8	844.4	1048.2	1165.9	1491.5	1990.6	2570.0	2780.2	2830.5	3238.2	4123.5	4227.1
PIB/CP	-	-	7.26	6.62	6.49	5.19	5.36	3.90	4.56	5.38	7.06	8.0

السنوات البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CP	550.20	587.78	674.73	896.43	1055.7	1214.4	1411.9	1599.2	1805.3	1982.5	2244.9	2720.2
PIB	4522.8	5247.5	6150.4	7562.0	8512.2	9366.6	11043.7	9968.0	11991.6	14526.2	16115.5	16569.2
PIB/CP	12.16	11.20	10.97	11.85	12.40	12.96	12.78	16.04	15.05	13.64	13.93	16.41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: إحصائيات الجدول رقم (5،3) و(7،3)

يلاحظ من الجدول أعلاه، أن هذه النسبة لم تتجاوز 8% حتى سنة 2001، ومنذ سنة 2002 عرفت إرتفاعا نظرا لأن القطاع الخاص لم يعد مهماشا كالسابق، وأصبح محل اهتمام البنوك، لكن تبقى النسبة منخفضة حيث بلغت في المتوسط 13.28% للفترة (2002-2013). وبدل هذا على ضعف تمويل القطاع، وعلى ضعف القطاع، وكذلك على عدم تقدم عملية خصخصة المؤسسات العمومية.

الفرع الرابع: تطور أداء الجهاز المصرفي الجزائري

يتم قياس مردودية البنك الإجمالية من العائد على حقوق الملكية (الأموال الخاصة ROE) والعائد على الأصول (ROA). وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11،3) الذي يلخص تطور هذين المؤشرين في البنوك الجزائرية.

جدول رقم (3،11): مؤشرات المردودية في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2002

الوحدة: %

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002		
22.70	25.93	25.01	23.64	17.41	5.63	3.93	5.32	8.11	مردودية رأس المال (ROE)	البنوك العامة
1.25	1.16	0.99	0.87	0.75	0.30	0.23	0.34	0.51	مردودية الأصول (ROA)	
18	22	25	27	23	18	17	16	16	الرافعة المالية (EM)	
16.79	21.84	25.60	28.01	23.40	25.43	23.59	16.68	21.59	مردودية رأس المال (ROE)	البنوك الخاصة
3.49	3.28	3.27	3.21	2.49	2.38	1.72	1.16	1.58	مردودية الأصول (ROA)	
5	7	8	9	9	11	14	14	14	الرافعة المالية (EM)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2002.

أولاً: مردودية الأموال الخاصة (ROE)

تقيس مردودية الأموال الخاصة (ROE) النسبة المئوية لعائد كل دينار من الأموال الخاصة للبنك. هذا

المؤشر يحسب بالعلاقة:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة للمصارف}}{\text{الأموال الخاصة للبنك}}$$

تشير نتائج الجدول إلى أن هذا المؤشر شهد إرتفاعا متواصلا بالنسبة للبنوك العامة خلال الفترة (2006-2009)

(2009)، بعد الإنخفاض الذي عرفته خلال الفترة (2002-2005). حيث سجلت زيادة إستثنائية إنتقلت من

17.41% سنة 2006 إلى 25.93% سنة 2009.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فقد شهدت تحسنا قويا في سنة 2007 بـ 4.6 نقطة بالمقارنة مع سنة 2006،

وعرفت تراجعا في المردودية بالنسبة لبقية السنوات. فبعدها كانت نسبتها 28.01% سنة 2007 أصبحت على

التوالي 25.6%، و 21.84%، و 16.79% في السنوات 2008، 2009، 2010، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 بمعدل 16.68%.

ويرجع التحسن التدريجي لمردودية الأموال الخاصة بالبنوك العامة لعدة عوامل منها: ارتفاع حجم أعمالها وعدم قيامها بتوزيع الأرباح المحققة سنة 2008 (تطبيقا للتعليمية الجديدة لبنك الجزائر فيما يخص رفع الرأسمال الأدنى للبنوك التجارية إلى 10 مليار دينار)، مما أدى إلى إرتفاع حجم الأموال الخاصة. وبعدها شهدت تراجعاً للمردودية ما بين سنتي 2009 و 2010 من 25.93% إلى 22.70%. ويعود هذا الانخفاض إلى إجراءات الرفع من رأس المال، على حساب الأرباح.

أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فيعود سبب الإنخفاض المستمر للمردودية مع بقائها أقل من تلك المسجلة في البنوك العامة إلى الأسباب التالية: تصفية بعض المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى التراجع في التعامل مع هذه البنوك.

كما نلاحظ أن مردودية الأموال الخاصة في البنوك العامة تعود أساسا إلى ارتفاع الرافعة المالية، فكانت في حدود 20 خلال الفترة ما بين 2006-2009، وانخفضت إلى 18 سنة 2010. أما بالنسبة إلى البنوك الخاصة فكانت رافعتها المالية منخفضة باستمرار إلى أن وصلت إلى 5 سنة 2010. وهو ما يفسر سيطرة البنوك العامة على معظم مؤشرات النظام المصرفي على حساب البنوك الخاصة.

### ثانيا: مردودية الأصول (ROA)

يعود تحسن مردودية الأموال الخاصة للبنوك الخاصة أساسا إلى العائد المرتفع لأصولها المنتجة. وبحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مردودية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يتبين من الجدول رقم (3،11) أن مردودية الأصول (ROA) للبنوك العامة كانت أقل من تلك المسجلة لدى البنوك الخاصة. فقد أثر انخفاض معدل مردودية الأموال الخاصة في مردودية الأصول، فكانت النسبة مستقرة تقريبا في الفترة ما بين 2002-2005، وسجلت زيادة طفيفة من سنة لأخرى خلال الفترة 2006-2010، من 0.75% سنة 2006 إلى 1.25% سنة 2010. في حين كانت النتائج المحققة أفضل بالنسبة للبنوك الخاصة، وهي في تزايد مستمر من سنة لأخرى من 1.58% سنة 2002 إلى 3.49% سنة 2010.

ويشير هذا الفارق إلى التسيير الأفضل لمخاطر القروض من طرف البنوك الخاصة التي لها حصة أقل أهمية من الديون غير الناجعة، والتي تتطلب تكوين مؤونة. ويعد المستوى العالي لعمليات البنوك العامة مع البنك المركزي بمعدلات الإسترجاع، في ظل ظرف يتميز بفائض هيكلية في السيولة عاملا مفسرا آخر.

### جدول رقم (3،12): مردودية البنوك العامة والخاصة للفترة 2011-2013

الوحدة: %

السنوات	2011	2012	2013
البيان			
مردودية رأس المال	24.58	22.67	18.97
مردودية الأصول	2.10	1.93	1.67

المصدر: تقرير بنك الجزائر لسنة 2013.

ويتضح من الجدول رقم (3،12) أن مردودية البنوك العامة والخاصة كانت معتبرة، وقدرت مردودية الأموال الخاصة بنسبة 19.0% سنة 2013، وهي في إنخفاض مستمر بدء من سنة 2011. أما بالنسبة إلى مردودية الأصول، فهي أيضا في إنخفاض مستمر وقدرت بنسبة 1.67% سنة 2013.

## المبحث الثالث: التوجهات الجديدة لتطوير الأداء المصرفي في الجزائر

سوف نتناول في هذا المبحث خصخصة المصارف العامة بفتح رأسمالها والتعرض للمصارف الخاصة، وبالتحديد الأزمة المصرفية لسنة 2003. ثم التطرق لواقع الاندماج المصرفي في الجزائر لما له من تأثير في تنافسية المصارف واستمرارها في السوق المصرفية. وأخيرا تعرض لاعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال مشروع البطاقة المصرفية المشتركة CIB، ونظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ARTS، ونظام المقاصة الإلكترونية ATCI.

### المطلب الأول: خصخصة المصارف في الجزائر

تعد خصخصة بعض المصارف العامة بفتح رأسمالها وفتح المجال لإنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية، أفضل وسيلة لإنقاذ الجهاز المصرفي وتطويره. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: تجربة خصخصة المصارف العامة في الجزائر

مع نهاية التسعينيات، بدأ مفهوم الخصخصة يتوسع شيئا فشيئا، ليشمل بعض القطاعات الحساسة، ومن بينها المصارف، وخاصة بعد التصريحات التي قام بها المكتب اللندني المتخصص، حول السوق المصرفية الجزائرية التي تعدّ من أهم إمكانيات النمو غير المستغلة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط<sup>(1)</sup>. لقد تبلورت آراء مختلفة حول موضوع خصخصة المصارف خلال السنوات الأخيرة، فمنها المطالبة بضرورة الخصخصة في الأجل القصير لبنك عمومي أو أكثر، بينما تدعو الأخرى إلى تطهير مسبق لهذه المؤسسات قبل فتح رأس مالها. وفي هذا السياق، عرفت محافظ المصارف العامة عمليات تطهير وإعادة رسملة خلال الفترة 1997-2001 من أجل التخلص من الديون المشكوك فيها، والتمكن من تطبيق معايير السلامة - نسبة الملاءة - من أجل وضع المصارف في موقع يتجاوز مع أي عرض للشراكة، وهو بمثابة تحضير أولي للخصخصة.

ونظرا لحساسية الجهاز المصرفي وامتداد آثاره مباشرة إلى الإقتصاد كله، فإن خصخصة هذا القطاع يجب أن تتم عبر مراحل متعددة لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن هذه العملية. وفي هذا الخصوص ظهرت ثلاثة آراء<sup>(2)</sup>:

(1) [http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/privatisations/creaneau\\_banques.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/privatisations/creaneau_banques.htm)

(2) حسين رحيم، البنوك في الجزائر بين التأهيل والخصوصية، الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري - واقع وآفاق -، جامعة قلمة، يومي 05 و06 نوفمبر 2001، ص109

- الفريق الأول يرى أن القطاع المصرفي العام يمثل أساس الإقتصاد الوطني، وبالتالي لا ينبغي التنازل عنه، بل يجب تأهيله وتمكينه من الإعتماد على نفسه. ويجب تأجيل عملية الخصخصة لحين إجراء المزيد من الدراسة؛

- الفريق الثاني يرى أن خصخصة المصارف العامة هي ضرورة إقتصادية، وأن عمليات تطهير البنوك العمومية التي أنفق عليها مليارات الدينارات مجرد عبث بالأموال، وبالتالي لا بد من مسايرة الإقتصاد العالمي الذي يتجه نحو الخصخصة في كافة القطاعات؛

- الفريق الثالث يحاول دمج الفريقين، بمعنى أن الدولة يجب أن تحتفظ بجزء من رأس مال البنوك العامة بنسبة الأغلبية في حالة عرضها للخصخصة، تفاديا للآثار السلبية المحتملة التي تتجم عن سيطرة القطاع الخاص.

وقد تم الشروع في عملية الخصخصة باختيار ثلاثة مصارف عامة في المرحلة الأولى، وهي: القرض الشعبي الجزائري CPA، وبنك التنمية المحلية BDL، والبنك الوطني الجزائري BNA. هذه البنوك الثلاثة من أصل ستة بنوك عامة تمثل أكثر من 90% من السوق المالية. وقد قدم صندوق النقد الدولي اقتراحاته في هذا الخصوص والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (13،3): أهم الاقتراحات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي لإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.

الخطوات المتبعة	السياسة المنتهجة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإسراع في بيع مصرفين عموميين يتمتعان بصحة مالية جيدة.</li> <li>- إعطاء مهلة 05 سنوات للمصارف المتبقية للخصخصة والتخلي عن العملية إن لم تكن مجدية.</li> <li>- تعزيز الرقابة على أداء مديري المصارف.</li> <li>- تحرير تمويل المؤسسات العاجزة وهذا عن طريق إدراجها في الميزانية العامة وهذا بالموازاة مع إصلاح المؤسسات العمومية.</li> </ul>	<p>خصخصة المصارف العمومية على المدى المتوسط</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز المراقبة وشفافية الحسابات.</li> <li>- تعزيز قواعد الحيطة والحذر.</li> <li>- تحديث نظام الدفع.</li> <li>- تدريب القضاة على القضايا المالية والتجارية.</li> </ul>	<p>تحسين محيط الأعمال للتقليل من التكاليف</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مضاعفة طرح سندات الدين العام لتسيير السيولة.</li> <li>- الدفع المسبق للديون الخارجية واستبدالها بديون داخلية.</li> <li>- خلق هيئة قانونية لمراقبة السوق ما بين المصارف (البنوك)</li> </ul>	<p>تكييف السيولة الناتجة عن قطاع المحروقات ودورات القروض في شكل يقلل من المخاطر.</p>

المصدر: محمد اليفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -، الجزائر، 2004/2005، ص 187.

وتتضمن عملية الخصخصة في الجزائر البيع لمستثمر إستراتيجي، وبهذا أبدت بعض المصارف الأجنبية إهتمامها بعروض فتح رؤوس أموال المصارف الجزائرية، ومن بينها مصرف "سوسيتي جنرال" ومصرف "روتشيلد فرنس" الفرنسيين، إضافة إلى بعض المصارف البلجيكية والعربية الأخرى.

بالفعل شرع في تطبيق عملية الخصخصة الأولى للمصارف في الجزائر، حيث وقع الاختيار على القرض الشعبي الجزائري CPA بفتح رأس ماله، الذي يعدّ أكثر جاهزية للخصخصة بعد تطهير محفظته وارتفاع نسبة الملاءة عنده، إضافة إلى تحقيق نتائج إيجابية.

غير أن العملية الأولى لفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري التي أشرف عليها بنك الإخوة لازار سنة 2001 لصالح بنك "سوسيتي جنرال" قد فشلت لينتقل فتح رأس مال البنك مرة أخرى من قبل مجلس مساهمات الدولة. وتقدمت لهذا الغرض عدة بنوك أجنبية بعروض مالية وتقنية للمناقصة الدولية المتخصصة لاختيار بنك الأعمال الذي يقيم العملية. إلا أنه تم تجميد العملية لاعتبارات متعلقة بأزمة القروض الرهنية التي شهدتها معظم البنوك الأجنبية.

وفيما يخص بنك التنمية المحلية BDL، فقد اتخذ قرار خصصته عام 1997، لأنه كان يسجل نتائج سلبية من جهة، ومن جهة ثانية إعتبار التنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب. أما قرار خصخصة بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري فيبقى مجرد مشروع. وهناك عدة عراقيل حالت دون التمكن من خصخصة بعض المصارف العامة تتمثل في<sup>(1)</sup>:

- الديون المتعثرة التي تعاني منها البنوك العامة الجزائرية؛
- الأسلوب الأمثل لخصخصة المصارف العامة في الجزائر؛
- عدم تحديد الأهداف المنشودة من الخصخصة: هل إنهاء الإحتكار الحكومي أم تعظيم المداخل أم زيادة التنافسية في المجال المصرفي؛
- المتاعب المالية التي لحقت ببعض المصارف والتي كانت تنوي المشاركة في مسار الخصخصة ولكنها تضررت من أزمة الرهون العقارية.
- وتبقى خصخصة المصارف في الجزائر حبرا على ورق، ومجرد مشاريع ينتظر الحسم فيها وتنفيذها على أرض الواقع.
- إن بقاء الحال على هذا الشكل، أي هيمنة المصارف العامة على السوق المصرفي يؤدي إلى ضعف التنافسية في هذه السوق المصرفية، الأمر الذي ينعكس سلبا على تطوير أداء الجهاز المصرفي، ومواكبة أحدث التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية في العالم.

(1) حسني مبارك بعلي، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص ص142، 143.

من بين المصارف العامة التي وقع عليها الإختيار لفتح رأسمالها نجد القرض الشعبي الجزائري CPA. وفيما يلي سيتم التعرض لتجربة خصخصة القرض الشعبي الجزائري بالتطرق لإجراءات الخصخصة والأسباب التي أدت إلى تعثر مسارها.

## ❖ خصخصة القرض الشعبي الجزائري CPA

### أولاً: إجراءات الخصخصة<sup>(1)</sup>

كانت أولى تجربة للخصخصة طبقت على القرض الشعبي الجزائري، حيث كان موضوع تقييم من مكتب إستشاري أجنبي، باقتراح فتح رأسماله لشريك إستراتيجي حيث خضع لتطهير محافظه، وأصبحت وضعيته المالية في حالة جيدة.

كانت بداية التحضير لخصخصة القرض الشعبي الجزائري سنة 2006، ومرت العملية بعدة مراحل متمثلة فيما يلي :

- عملية تقييم القرض الشعبي الجزائري؛

- عملية تحديد النقائص التي تم تسجيلها في هذا البنك؛

- تحديد إستراتيجية التنازل والخصخصة؛

- الإعلان عن المناقصة واختيار البنوك؛

- إعداد الوثائق القانونية الخاصة بعملية الخصخصة.

وبعد الإعلان عن المناقصة، تقدمت ستة بنوك أجنبية بعروض لشراء الحصص، من بينها أربعة بنوك فرنسية، تتمثل هذه البنوك في سوسيتي جنرال société générale، مجموعة البنك الشعبي natexies banque populaire، القرض الفلاحي crédit agricole، وبي أن بي باريبا BNP Paribas إضافة إلى بنكين أحدهما إسباني بنك سانتندر banque Santander والآخر أمريكي، سيتي بنك citi- Bank. وقد حددت وثيقة المساهمين الشروط الواجب توفيرها لاختيار الشريك أهمها:

- ألا يقل سقف أمواله الخاصة عن 3 ملايين أورو؛

(1) وهيبه خالفي، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013، ص ص 168-170.

- شبكة بنكية تقدر على الأقل بـ 400 وكالة في بلد واحد.

وقد حدد بيع 51% من حصص القرض الشعبي الجزائري لبنك أجنبي، على أن تبقى 49% من الحصص ملك للدولة.

وأهم ما تكشفه البنوك الخاصة بميثاق المساهمين أنه في حالة فوز أحد البنوك التي تمتلك فروعاً تخضع للقانون، حيث:

- يتعين على المساهم الجديد إدماج الفرع القائم بالجزائر بالقرض الشعبي الجزائري CPA، وتشكيل بنك واحد؛

- يتعين على المالك أي الدولة تسديد كلفة عملية الاندماج بعد تقييمها من قبل بنك أعمال دولي؛

- يتعين على الدولة التي تنازلت عن نسبة 51% من رأس المال CPA أن تشتري نسبة 49% من فرع البنك الأجنبي. لأن الدولة تمتلك هذه النسبة في القرض الشعبي الجزائري.

كما تضمنت وثيقة المساهمين شروطاً أخرى تتعلق بوجود فرع أو عدة فروع في الجزائر للشريك الإستراتيجي. ويتعين ضمها إلى القرض الشعبي الجزائري بعملية إدماج، كما يتعين على الشريك الإستراتيجي إشعار المساهم المتنازل (الدولة) بمباشرة عملية الدمج بين القرض الشعبي الجزائري وفروع الشريك خلال ثلاثين يوماً على الأقصى (30 يوماً).

ثانياً: تعثر مسار خصخصة القرض الشعبي الجزائري<sup>(1)</sup>

أصدر صندوق النقد الدولي في ديسمبر 2004، انتقادات شديدة حول النظام المصرفي الجزائري بصفة عامة، وحول خصخصة المصارف بصفة خاصة. فقد قيّم صندوق النقد الدولي الوضع، على أن وتيرة الخصخصة المصرفية بطيئة، ثم اقترح فترة خمسة (05) سنوات لتحفيز هذا المسار، لكن مع نهاية 2005، تحسن تقييم صندوق النقد الدولي بإعلان ارتياحها عن عملية فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري.

في 24 نوفمبر 2007، أعلنت وزارة المالية، عن تجميد خصخصة القرض الشعبي الجزائري لأجل لاحقة دون تحديد الأسباب أو تاريخ جديد لها.

(1) نصيرة ليجيري، خصخصة البنوك الجزائرية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عناينة، الجزائر، 2010/2011، ص ص 199، 200.

وإثر صدور قرار التجميد انسحب البنك الإسباني Santander نهائيا من المناقصة، بينما قرر البنك الأمريكي citi Bank الإنسحاب مؤقتا، في حين طلب البنك الفرنسي crédit agricole تأجيل التاريخ النهائي لتسليم العروض. وبعد انسحاب هذه البنوك، بقيت ثلاثة بنوك فقط من أصل ستة، وهي كلها فرنسية وهي:

- بنك بي أن بي باريبا BNP Paribas؛

- بنك ناتكسيس banque populaire natexiese

- بنك الشركة العامة société générale.

وقد استبعد وزير المالية كريم جودي إعادة بعث مسار خصخصة القرض الشعبي الجزائري في القريب العاجل لعدم إتضاح الرؤية والضبابية التي تميز السوق المالية، والتي لا تسمح بفتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري. مشيرا إلى أن السلطات تقوم بمتابعة نتائج الأزمة المالية وطريقة تعامل البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية معها، قبل بعث مسار الخصخصة مجددا. وقد صرحت الوزيرة المنتدبة السيدة منتوري أن الدولة ليست مضطرة للبيع بأي ثمن، والجزائر لا تستطيع تحمل مثل هذه المخاطرة، وأن خصخصة القرض الشعبي الجزائري CPA يجب أن تحقق شرطين أساسيين لتعرف النجاح، هما:

- إستقرار مالي دولي؛

- سعر السوق مقبول يسمح للدولة بالتنازل عن البنك.

كما يرى بعض المحللين الماليين أن تجميد عملية الخصخصة ترجع إلى الأسباب التالية:

- طلب البنوك الأجنبية المعنية بخصخصة القرض الشعبي الجزائري إعطاءها مهلة إضافية لمراجعة إمكانياتها في ظل الأزمة المالية؛

- وجود طبقة عليا تمنع عملية الخصخصة من أجل مصالح خاصة؛

- الإطار التشريعي والقانوني غير الكافي، الذي لا يستطيع إحتواء هذه التجربة؛

- تعدّ البنوك الأجنبية المعنية بخصخصة القرض الشعبي الجزائري من جنسية واحدة، بعد انسحاب البنك الأمريكي والإسباني، بسبب الأزمة المالية. كما وصف خبراء جزائريون تجميد عملية خصخصة القرض الشعبي الجزائري بالصائب والجاد، كون تداعيات الأزمة المالية لم تتضح بعد، وترى أن تأجيل عملية

الخصخصة فرصة يجب إستغلالها، كونها النموذج الذي تريد الدولة الجزائرية الإعتماد عليه في تمويل الإقتصاد مستقبلا.

### الفرع الثاني: تجربة البنوك الخاصة في الجزائر

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح بإمكان المصارف الخاصة الوطنية والمصارف الأجنبية مزاوله نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري، وكل بنك خاص وطني أو أجنبي يجب أن يحصل على اعتماد يمنحه مجلس النقد والقرض، ويجب أن تستعمل هذه البنوك رأس مال يساوي على الأقل رأس المال الأدنى المطلوب تأمينه من البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

لقد سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مؤسسات مصرفية جديدة خاصة وطنية وأجنبية، حيث ظهرت هذه المصارف لتدعيم المصارف العامة والإسهام في ترقية النشاط المصرفي وإحداث نوع من المنافسة بين المصارف في تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

وبالرغم من هذا الإنفتاح، ما زالت إختلالات كبيرة تلازم التجربة الفتية للبنوك الخاصة في الجزائر، سواء التي تتعلق بقواعد الحذر أو التقيد في مجال الإفراض بنسبة كوك، وتظل حركتها جد محدودة، ولا يمكن أن تسهم في التنمية الإقتصادية. فبعدها بدأت المصارف الخاصة تتموقع تدريجيا، وبدأت الديناميكية في النشاط تميز النظام المصرفي، وبدأت أسس المنافسة في السوق المصرفي تتبلور، حدثت صدمة تمثلت في أزمة القطاع البنكي الخاص عبر ما عرف بأزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري.

### أولا: الأزمة المصرفية وإفلاس البنكين الخاصين (بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003).

يعدّ إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003 نتيجة حتمية للوضعية غير المستقرة وغير الشفافة، سواء تعلق الأمر بأصول ورساميل البنك أو بالتسيير الغامض. وكانت هذه الحادثة هي بمثابة صدمة للقطاع المصرفي الخاص. فبعد أن ظهرت بوادر تحرير السوق المصرفي والمنافسة، وبدأت المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية تحتل مساحة معقولة في هذه السوق المصرفية، جاء الإعلان عن إفلاس المصرفين لتعود الأوضاع إلى سالف عهدها، وتعود المصارف العامة مهيمنة على النشاط المصرفي وتنتزع ثقة الجمهور والمتعاملين الإقتصاديين في القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وبالتالي تراجعت المنافسة

(1) انظر النظام رقم 01-04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام رقم 90-01 المؤرخ في 1990/07/04.

في السوق المصرفي الجزائري. وهناك جملة من الأسباب أدت إلى أزمة القطاع المصرفي الخاص، وإفلاس البنكين المذكورين، لعل من أهمها:

## 1- العوامل المرتبطة بضعف الإدارة والتحكم في التسيير المصرفي وتدهوره:

- صنفت الإدارة غير السليمة من بين الأسباب الرئيسية التي حددها مفتشو بنك الجزائر واللجنة المصرفية في تقاريرهم، إنطلاقا من عمليات التفتيش والمعاينة الميدانية التي أجريت على المصرفين المعنيين، هذه الإدارة السيئة تظهر في التقصير المسجل في عدم الالتزام بقواعد المحاسبة، وعدم الشفافية في المعلومات، وعدم إحترام مؤشرات التسيير المالي، وكذلك عدم وجود تقارير عن حصيلة نشاط بنك الخليفة لسنة 1999، 2000 و 2001 مصادق عليها من الجمعية العامة للمساهمين، كما ينص عليه القانون.

- ضعف التحكم في تسيير السيولة ووجود فائض سيولة مسجلة في حساب بنك الخليفة لدى بنك الجزائر.

- عدم التنوع في المحفظة المالية واحترام معايير التوازن المالي، بحيث تم تمويل الاستثمارات انطلاقا من القروض قصيرة الأجل، إضافة إلى التحويلات المالية المفرطة نحو الخارج، وتطبيق سعر فائدة مرتفع يتنافى والسلامة المالية بهدف تجميع أكبر للموارد المالية.

- السعي وراء تحقيق الربح على المدى القصير وعدم التقيد بالمهنية والاحترافية في ممارسة النشاط المصرفي.

- عدم القدرة على التحكم في التكاليف، بالإفراط في النفقات غير المبررة التي ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي.

## 2- العوامل التي تعود لجهات الإشراف والرقابة: وتندرج ضمن هذه العوامل العناصر التالية (1):

- أدى انفتاح القطاع المالي والمصرفي على الاستثمار إلى عدم تحديد الشروط والمعايير لدخول الخواص ومنحهم الإعتماد، مع انعدام الخبرة والتجربة لديهم في المجال البنكي، بالإضافة إلى تهوهم المصرفي، وعدم إحترامهم قواعد الحذر والرقابة، مما سمح بالنمو السريع للبنوك الخاصة، وبخاصة بنك الخليفة. ففي سنة 2000 ارتفعت شبكته إلى 25 وكالة، ثم إلى 130 وكالة سنة 2002 بعدما كانت تمثل 5 وكالات فقط سنة 1999. أما البنك الصناعي والتجاري فمن وكالة واحدة عند التأسيس إلى 12 وكالة سنة 2000. وقد ترتب عن هذه الطفرة في نمو فروع البنكين صعوبة في التحكم وعدم فعالية التسيير، هذا النمو الذي لم يخضع للضوابط الواجب احترامها، وهو ما فسر تغاضي البنك المركزي عن القيام بدوره في هذا المجال.

(1) M. Gharnaout, **crises financières et faillites des banques algériennes**, édition gal, Alger, 2003, pp 41,42.

- لم تقم اللجنة المصرفية بدورها الرقابي على أكمل وجه، وكان تدخلها متأخرا في قضية البنكين بسبب تغاضيها عن الإختلالات في التسيير التي عرفها البنكان، وعدم احترام قواعد الحذر. مما تسبب في رفع التكلفة الناجمة عن إفلاسهما.

- عدم قدرة السلطات العمومية على التكيف مع الإفتتاح الحاصل في القطاع المصرفي من خلال الدعم الذي توليه للبنوك العامة، بإعادة رسملتها وتطهير محافظها من الديون المتعثرة، وإهمالها للبنوك الخاصة وتهميشها التام. وكان الأجرر بالسلطات العمومية الإهتمام بترقيتها والاعتراف بدورها بدل التضيق عليها ودفعها لممارسة تصرفات غير قانونية.

- لم تلق البنوك الخاصة الإهتمام من هيئات الرقابة المصرفية، فمعظم أعضاء هذه الهيئات لم تجد طيلة سنوات ومعظم رؤسائها مدراء سابقون في البنوك العامة، الأمر الذي جعلهم يهتمون بالبنوك العامة فحسب، كما لم تتح الفرصة لممثلي البنوك الخاصة من الإسهام في اتخاذ القرار، ولم تمنح لهم الفرصة لطرح انشغالاتهم ومشاكلهم من أجل تكوين نظام مصرفي صلب، تسوده المنافسة من أجل الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية.

بعد تصفية كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري، صارت الساحة المصرفية مقتصرة على البنوك العامة، والبنوك الخاصة المختلطة والأجنبية.

### ثانيا: معوقات تطور البنوك الخاصة في القطاع المصرفي الجزائري

وترجع أسباب سيطرة البنوك التجارية العامة على السوق المصرفية الجزائرية، وتراجع حصص البنوك الخاصة إلى ما يلي:

- جاء إنشاء البنوك الخاصة متأخرا.

- توجه البنوك الخاصة الجزائرية نشاطها بوجه مكثف إلى تمويل العمليات التي تتميز بالمضاربة والمردودية السريعة (تمويل الواردات).

- هناك تمايز بين البنوك الوطنية الخاصة والبنوك الأجنبية الخاصة فيما يخص بالسوق النقدية، بحيث لا يسمح للأولى بالدخول إلى هذه السوق بعكس الثانية.

- أدى سحب الاعتماد من بعض البنوك الخاصة كالخليفة بنك والبنك الصناعي التجاري إلى زعزعة ثقة المتعاملين الاقتصاديين في البنوك الخاصة، لا سيما منها البنوك الفرنسية التي تتعامل مع السوق الجزائرية في مجال التجارة الخارجية والتحويلات المالية<sup>(1)</sup>.

- نقص إحترافية البنوك الخاصة واقتصار البنوك الأجنبية على خدمة قطاعات محدودة.

- الإلتشار الضعيف للبنوك الخاصة على المستوى الوطني.

- الدعم الذي أولته السلطات العمومية للبنوك العامة، بإعادة رسملتها وتطهير محافظها، وإهمال الإهتمام بالترقية للبنوك الخاصة.

- التزام البنوك الخاصة بالحد الأدنى من رأس المال، وفق ما هو محدد من بنك الجزائر، وما لهذه الخاصية من مدلول على عدم قدرتها في تفعيل وإسهام حقيقي في تنشيط السوق المصرفي الجزائري<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثاني: واقع الإندماج المصرفي في الجزائر

باتت المصارف الجزائرية مطالبة باكتساب شروط المنافسة على ضوء تحرير تجارة الخدمات المصرفية من أجل ضمان بقائها واستمرارها في السوق المصرفية باعتمادها على سياسة الإندماج المصرفي.

### الفرع الأول: معوقات اندماج المصارف الجزائرية

وعلى أرض الواقع لم يحدث أي اندماج مصرفي بين المصارف الجزائرية، وهذا ما يظهره الجدول رقم

(14،3).

---

(1) عمار بوزعرور، مسعود دراوسي، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004، ص145.

(2) شريف غياط وآسيا محجوب، البنوك الخاصة ودورها في ترقية النشاط المصرفي في الجزائر، مجلة ايكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 12، ماي 2011، ص31.

جدول رقم (14.3): حالات الإندماج المصرفي في الدول العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الدايم
99/93	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
99/91	مصر	17 حالة	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
2005	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الوطني العماني مسقط	البنك الوطني العماني
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي
2007	الإمارات العربية المتحدة	حالة واحدة	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي	البنك الإماراتي الدولي والبنك الوطني لدبي

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2007.

ولعل السبب يعود إلى مجموعة من المعوقات التي تحول دون حدوث عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر، ونذكر منها:

- طبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين المصارف العامة فيما بينها، أم بين المصارف العامة والمصارف الخاصة، سواء كانت وطنية أم أجنبية. حيث إن التشريع الجزائري كان يسمح للأجانب بامتلاك 49% فقط من أسهم المصارف الجزائرية.

- القصور الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم عملية الاندماج وتشجعها وتحدد أطرها، حيث إنه لم يتضمن قانون البنوك أو قانون البنك المركزي أي نصوص تتعلق بتشجيع الإندماج، فيما عدا صدور النظام رقم 01/04 المؤرخ في 2004/03/04 المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دينار جزائري. وقد منحت مهلة للالتزام بالحد الأدنى لرأس المال الجديد مدتها سنتان، ابتداء من تاريخ صدور هذا النظام<sup>(1)</sup>.

وقد أقر مجلس النقد والقرض بتاريخ 2008/12/25 رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 ملايين دينار جزائري، ويعزى ذلك إلى عامل السيولة البنكية الفائضة لدى البنوك العمومية واعتماد القروض المشتركة للمشاريع الكبيرة مثل مشاريع سونطراك وسونغاز. وقد أمهل مجلس النقد والقرض البنوك 12 شهرا لتنفيذ هذا القرار<sup>(2)</sup>، غير أن هذا لا يعد حافزا للاندماج كون البنوك العمومية تملك سيولة فائضة تمكنها من رفع رؤوس أموالها دون الحاجة إلى أي اندماجات.

- سيطرة المصارف العامة على معظم تمويل النشاطات الإقتصادية، وتتميز بأحجام كبيرة يجعلها في غنى عن أي إندماج. بينما لم ترق المصارف الخاصة إلى المستوى المطلوب، لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع، ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة.

- عدم وجود منافسة حقيقية بين المصارف الجزائرية، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة المالية، حيث إنها تعاني من تدني المستوى الفني والتكنولوجي، وغياب التنظيم الإداري السليم<sup>(3)</sup>.

- عدم وجود ثقافة مصرفية لفكرة الإندماج المصرفي لدى مسيري البنوك الجزائرية.

(1) المادة 02 من النظام رقم 01/04 الصادر في 2004/03/04.

(2) الشروق، يومية وطنية، عدد 2352 بتاريخ 2008/07/14

(3) خديجة لحر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص141، 2005/2004.

- عدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر، مما ينعكس سلبا على تقييم رؤوس أموال المصارف بغرض الاندماج.

- تسجل الكثافة المصرفية نسبة ضعيفة لانتشار المصارف الجزائرية.

وقد أصبح من الضروري أن تتبنى المصارف الجزائرية سياسة الاندماج المصرفي، وأن توليها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات، خصوصا مع سعي الجزائر للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وما يعنيه من دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة أن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات. وهناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج المصارف الجزائرية.

### الفرع الثاني: دوافع اندماج المصارف الجزائرية

يوجد العديد من الدوافع التي تصبح مبررا لدى المصارف الجزائرية في عملية إحداث اندماج مصرفي، نوجزها فيما يلي:

- عدم قدرة المصارف الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية، وتمويل المشروعات الكبيرة؛

- صغر حجم رؤوس أموال المصارف الجزائرية مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية، التي هي في أغلبها بنوك مندمجة؛

- الإلتزام بمقررات لجنة بازل يستلزم اندماج المصارف الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك؛

- ضعف كفاءة أداء المصارف الجزائرية، وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها<sup>(1)</sup>؛

- اتجاهات العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية سيخلق نوعا من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الوطنية المحلية غير المؤهلة نظرا لصغر حجمها وتواضع خدماتها، بالمقارنة مع المصارف الأجنبية؛

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة؛

(1) آسيا مرابط، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004، ص243.

- معالجة أوضاع المصارف الجزائرية المتعثرة، فقد فقدت المصارف الجزائرية أموالا ضخمة نتيجة إفلاس المؤسسات العمومية. فالبيانات المتوفرة لعام 1997 تشير بأن القروض المتعثرة تمثل حوالي 50% من إجمالي القروض القائمة، وهو ما أدى إلى عرقلة النشاط المصرفي بفقدان المصارف التجارية المقدرة على تسيير تلك القروض واسترجاعها<sup>(1)</sup>؛

- ضعف تشكيلة الخدمات المصرفية المقدمة مقارنة بالمصارف الأجنبية، وهو ما يبين أن الجزائر تواجه مشكلات كبيرة لاستحداث خدمات جديدة تتعلق بضعف رؤوس أموالها، ولم تستطع إدخال بعض الخدمات لارتفاع تكاليف إدخالها.

- تحسين مجمل العمل الإداري نتيجة لإدماج الخبرات الإدارية بين الوحدات المندمجة؛

- توفير التمويل اللازم لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى استحداث بنوك استثمار وتطوير سوق المال لتكون مصدرا مهماً في الحصول على التمويل.

ليس المطلوب من المصارف الجزائرية أن تندمج فيما بينها فقط، بل يمكن أن تكون عملية الاندماج مع مصارف أجنبية خاصة، وبهذا نقترح ثلاث صيغ لعملية الاندماج:

- اندماج مصارف جزائرية مع مصارف أجنبية؛

- اندماج المصارف العمومية مع المصارف الخاصة الجزائرية؛

- اندماج المصارف العمومية فيما بينها.

**الفرع الثالث: الصيغ المقترحة لعملية اندماج المصارف الجزائرية**

**أولاً: اندماج المصارف الجزائرية مع المصارف الأجنبية**

هو أكثر النماذج ملاءمة لتحقيق الجودة في الخدمات، وهناك عدة مزايا تعود على المصارف الجزائرية بعد اندماجها مع المصارف الأجنبية، نذكر منها:

1- الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية من أجل ابتكار خدمات مصرفية وتدريب العمال على استخدام التكنولوجيا المتطورة.

(1) خديجة لحر، مرجع سابق ذكره، ص144.

2- زيادة في حجم رأس المال لدى المصارف بعد عملية الإندماج، لما تتوفر عليه المصارف الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة، إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز المالي. وبالتالي تصبح المصارف الجزائرية قادرة على تحمل المخاطر الناتجة عن تقلص السيولة المتوفرة لديها. والجدول التالي يعكس موقع الجزائر وبعض الدول العربية فيما يخص حجم رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2. جدول رقم (3،15): متطلبات رأس المال في القطاعات المصرفية لبعض الدول العربية بين بازل 1 ويازل 2. الوحدة: مليون دولار أمريكي

متطلبات رأس المال وفق بازل 2									
البلد	التنقيط	متطلبات رأس المال وفق بازل 1 (1)	خطر القرض	خطر عملي	خطر التحويل	المجموع (2)	(3)=(2)-(1)	حجم رأس المال الفعلي	
الجزائر	غير منقطة	406	1664	250	300	2214	1808	955	
مصر	غير منقطة	459	5688	853	364	7005	6546	10913	
ليبيا	غير منقطة	619	1517	227	76	1820	1201	1475	
المغرب	غير منقطة	1867	2158	324	63	2545	678	4960	
تونس	غير منقطة	1036	586	88	10	684	-352	1962	

المصدر: رشيد دريس، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص 129.

يوضح الجدول أعلاه أن حجم رأس المال الفعلي لمصارفها التجارية في الجزائر وليبيا أقل مما تتطلبه بازل الثانية، عكس المصارف في مصر والمغرب وتونس التي يزيد رأس المال فيها عن الحد الأدنى المطلوب الذي تفرضه بازل 2. لذلك يعد الاندماج المصرفي أحد الحلول التي هي أمام مصارفنا لرفع رأس مالها قصد التكيف مع متطلبات بازل 2، ومن ثم ارتفاع كفاية رأس مالها، والتي تعد أساس سلامة الجهاز المصرفي باعتبارها رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر، ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية المصرف ونموه، وبالتالي اكتساب ميزة تنافسية.

3- يتيح الاندماج زيادة قدرة المصارف الجزائرية على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية (1).

(1) آسيا مرابط، المرجع السابق ذكره، ص 243.

4- زيادة قدرة المصارف الجزائرية على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، نتيجة لكسب ثقة الجمهور خاصة بعد الهزات والأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري.

5- تقديم خدمات مصرفية متنوعة، خاصة أن المصارف الجزائرية قد بدأت تأخذ بمبدأ الصيرفة الشاملة.

### ثانيا: اندماج المصارف العامة مع المصارف الخاصة الجزائرية

رغم أنه تم سحب الإعتماد من بعض المصارف الخاصة ذات الرأسمال الجزائري، فمن المتوقع أن يتم إنشاء مصارف جزائرية خاصة، أو يتم منح الاعتماد للمصارف الخاصة السابقة من قبل مجلس النقد والقرض، في حال استكمالها للشروط الجديدة، وخاصة ما يتعلق برفع رأس المال التأسيسي إلى 10 مليار دج، ويتحقق ذلك باندماجها مع المصارف العامة. كما تستفيد المصارف الخاصة من عملية الاندماج باعتبار أن المصارف العامة لديها خبرة طويلة في مجال العمل المصرفي، وهي تعرف جيدا السوق الجزائرية.

### ثالثا: اندماج المصارف العامة فيما بينها

1- يسمح الاندماج لهذه المصارف العامة بتمويل المشاريع الضخمة وتقديمها خدمات مصرفية ذات جودة عالية، وتكون أكثر قدرة على منافسة المصارف الأجنبية؛

2- هذا النوع من الاندماج سوف يؤثر في السوق المصرفية الجزائرية بارتفاع درجة التركيز.

3- إضافة إلى أنها مصارف مدعومة من الدولة، وبالتالي فإن عملية دمجها فيما بينها سوف تزيد من درجة احتكارها للنشاط في السوق المصرفية الجزائرية، وهذا ما يؤدي إلى تغييب المنافسة بين المصارف. فالمصارف العامة وقبل الاندماج تمتلك أكثر من 93% من إجمالي الأصول وتسيطر على 90% من الموارد.

4- عدم الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية.

### المطلب الثالث: اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

أصبح مشروع عصرنة النظام المصرفي وتحديثه أمرا ضروريا أمام التطور الذي تشهده الساحة المصرفية الدولية مع إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المصرفي.

فبدأت الجزائر بتنفيذ مشروع تحديث وسائل وأنظمة الدفع بانطلاق مشروع البطاقة المصرفية المشتركة CIB ونظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة ARTS ونظام المقاصة الإلكترونية ATCI.

## الفرع الأول: تطوير النظام النقدي الإلكتروني في الجزائر.

قامت مجموعة من البنوك الجزائرية سعيًا منها لمواكبة التطورات العالمية الحاصلة في المجال المالي والمصرفي بإنشاء شركة ساتيم SATIM من أجل توفير الإسناد التكنولوجي اللازم لها والتي بدورها أنشأت الشبكة النقدية مابين البنوك والبطاقة البنكية المشتركة.

إن شركة ساتيم (1) SATIM لها دور فعال في تحديث وسائل الدفع، وهي تعتبر واحدة من الأدوات التقنية لدعم وتطوير البرامج، وتحديث المصارف وخاصة تعزيز الدفع بواسطة البطاقة.

وشركة ساتيم SATIM هي شركة تابعة لثمانية بنوك جزائرية وهي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الخارجي الجزائري BEA، البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وبنك البركة (El Baraka). أنشئت عام 1995، وكان الهدف النقدي لهذه البنوك هو توفير بطاقات وطنية وأخرى دولية. ولشركة ساتيم SATIM مجموعة من المهام نذكر منها ما يلي:

- تطوير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية؛

- تقييم الجوانب التقنية والتنظيمية وإدارتها، وتوفير التوافق بين جميع العاملين على الشبكة المصرفية الإلكترونية في الجزائر؛

- المشاركة في وضع قواعد في تسيير المنتجات النقدية بين البنوك؛

- مساعدة البنوك في إنشاء المنتجات والخدمات المصرفية الإلكترونية وتطويرها؛

- تشخيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي؛

- تنفيذ كافة الإجراءات التي تحكم تشغيل نظام الدفع بمختلف مكوناته، مثل:

➤ معالجة الإجراءات أليا.

➤ التحكم في التقنيات.

➤ سرعة المعاملات.

---

(1) SATIM : société algérienne d'automatisations des transactions interbancaire et de monétique.

ومن أهم المشاريع التي أنجزتها ساتيم مشروع الشبكة النقدية ما بين البنوك RMI، ومشروع البطاقة البنكية المشتركة CIB.

### أولاً: الشبكة النقدية ما بين المصارف **réseau monétique interbancaire RMI**

في سنة 1996 أعدت شركة ساتيم مشروعاً لإيجاد حل للنقد بين المصارف، وأولى مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، وهذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً، وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة والعامة أن تقدم إلى كل زبائنها خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. كما تعمل ساتيم على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة. وتعمل هذه الشركة كذلك على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات (1).

#### - مركز معالجة النقدية ما بين المصارف:

تشرف شركة ساتيم على مركز المعالجة النقدية بين المصارف، وتعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز الاعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة. أما تقنيا فتتم العملية على النحو التالي:

- تقديم طلب ترخيص موجه إلى المركز؛

- مراقبة السقف القابل للسحب لكل زبون؛

- مراقبة الإشارة السرية؛

- معالجة كل العمليات التي تتم في ذلك اليوم، مع تنظيمها حسب كل مصرف؛

- تسجيل العمليات لدى كل المصارف؛

---

(1) حاج صدوق بن شرقي، واقع وأفاق المنظومة المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص60.

وفي الأخير يتم إجراء المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.(1)

## ثانيا: البطاقات المصرفية

عملت المصارف الجزائرية على إدخال البطاقة المصرفية إلى السوق الوطنية، ونتج عن ذلك ميلاد البطاقة المصرفية المشتركة (البطاقة النقدية ما بين المصارف) CIB، التي سوف نتناولها فيما يلي إلى جانب البطاقات الدولية.

### 1- البطاقات المصرفية الوطنية (البطاقات البيبنكية) CIB (2)

البطاقة النقدية ما بين المصارف هي بطاقة تحمل شعار CIB واسم البنك المصدر لها. تحتوي معالج صغير لتخزين المعلومات، وهي بطاقة سحب ودفع إلكترونية. كما تسمح لحاملها بالقيام بعمليات السحب من أي صراف آلي متصل بالشبكة النقدية بين المصارف. إنها بطاقة دفع تسمح لحاملها بتسديد قيمة مشترياته وكذا قيمة الخدمات عند أي تاجر يوجد لديه نهائي الدفع الإلكتروني TPE les terminaux de paiement électroniques. وهناك نوعان من البطاقات البنكية: البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية.

### - البطاقة الكلاسيكية: la carte classique

هي بطاقة زرقاء اللون تقدم خدمتي الدفع والسحب، وتمنح للعملاء على أساس المعايير التي يضعها كل بنك.

شكل رقم (3،8): صورة بطاقة الدفع الكلاسيكية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر



Source: [http://www.societegenerale.dz/cib\\_classic.html](http://www.societegenerale.dz/cib_classic.html)

(1) حاج صدوق بن شرقي، المرجع نفسه، ص161.

(2) CIB : la carte interbancaire.

## -البطاقة الذهبية: la carte gold-

هي بطاقة ذهبية اللون، تمنح للعملاء حسب المعايير الموضوعية في كل بنك، وتمنح أصحابها انتمانا أكبر، وسقوف سحب، وسرعة في إجراء التحويلات.

شكل رقم (9.3): صورة بطاقة الدفع الذهبية.



Source: [http://www.societegenerale.dz/cib\\_classic.html](http://www.societegenerale.dz/cib_classic.html)

الجدول التالي يبين عدد كل من هاتين البطاقتين للفترة 2009-2015. حيث أكد وزير المالية سنة 2008-2009 أنه تم تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطنين، وكذلك تعميم ماكينات الصرف الآلي. وهذا ما سوف نتطرق إليه في الآتي:

جدول رقم (16,3): عدد بطاقة الدفع للفترة 2009-2015

المجموع	البطاقة الذهبية	البطاقة الكلاسيكية	السنوات
372543	39859	332684	2009
327259	47921	279338	2010
382989	49073	333916	2011
661133	344434	316699	2012
547049	65658	481391	2013
470593	79553	391040	2014
336117	61830	274287	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: وثائق شركة ساتيم

يلاحظ من الجدول أن عدد بطاقات الدفع CIB في تزايد، حيث بلغ عددها في سنة 2009 372543 بطاقة مصرفية بينكية ليصل سنة 2012 إلى 661133 بطاقة، وهذا يدل على إقبال المتعاملين على هذا النوع من الخدمات المصرفية الحديثة. لتعرف بعدها انخفاضا في عددها بدء من سنة 2013، حيث بلغ عددها 547049 بطاقة، ليصبح سنة 2015، 336117 بطاقة بينكية. وقسمت بطاقة CIB إلى نوعين من البطاقات، البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، ونلاحظ أن البطاقة الكلاسيكية هي الأكثر تداولاً في السوق الوطنية.

ولاستخدام البطاقة المصرفية CIB تم تنصيب العديد من أجهزة الصراف الآلي Distributeur DAB automatique de billet ونقاط نهائي البيع TPE

**جدول رقم (17,3): إحصائيات أجهزة الصراف الآلي DAB ونقاط نهائي البيع TPE للفترة 2008-2015**

السنة	DAB	TPE
2008	544	1984
2009	572	2639
2010	636	2946
2011	647	3047
2012	543	2965
2013	475	2985
2014	539	2737
2015	573	3049

Source : Satim, direction des moyens de paiement, Alger, le 31 mai 2016.

يلاحظ من الجدول أنه ابتداء من سنة 2008-2009 بدأ عدد ماكينات الصراف الآلي DAB ونقاط نهائي البيع TPE في الإرتفاع إلى غاية سنة 2011. وعرفت السنة التي بعدها انخفاضا في العدد الخاص بـ DAB و TPE لتعود للإرتفاع سنة 2015، لكن في الإجمالي نقول إن الإحصائيات الخاصة بـماكينات الصراف الآلي

وتبقى نقاط نهائي البيع قليلة، مقارنة بما هو مبرمج له في المشروع، حيث إن الواقع يؤكد أن معظم أجهزة الصراف الآلي DAB معطلة.

## 2- البطاقات المصرفية الدولية:

إن القرض الشعبي الجزائري CPA مرتبط بشبكة فيزا الدولية، ويمنح لزيائنه نوعين من بطاقات الفيزا الدولية: بطاقة الفيزا العادية وبطاقة الفيزا الذهبية. كما يتعامل CPA ببطاقات الماستر كارد master card

ويحذو بنك التنمية المحلية خطوات القرض الشعبي الجزائري نفسها، بإصدار نوعين من بطاقة فيزا، هما: بطاقة فيزا المسبقة الدفع العالمية وبطاقة فيزا الذهبية. وتتميز بطاقة فيزا المسبقة الدفع بما يلي:

- البطاقة صالحة لمدة عامين؛
- يتم سداد المعاملات بالأورو؛
- يتم سداد الرسوم بالدينار؛
- يرافق البطاقة تأمين على الحياة مجاني للعميل.

وتتميز بطاقة فيزا الذهبية أيضا بما يلي:

- يجب أن يكون لدى العميل حسابان؛ أحدهما بالعملة الأجنبية والآخر بالدينار.

إضافة إلى القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، نجد بطاقة فيزا الدولية لبنك الخليج الجزائر وهي نوعان: بطاقة فيزا المسبقة الدفع، وبطاقة فيزا الذهبية وفيزا الكلاسيكية.

## الفرع الثاني: أساليب تطوير نظام الدفع الإلكتروني

بالنسبة إلى أنظمة الدفع والمقاصة عن بعد، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي بإنجاز نظام دفع إلكتروني متطور هو نظام التسوية الإجمالية الفورية "RTGS" في شهر فيفري 2006، يهدف إلى إصلاح نظام الدفع في الجزائر إلى جانب نظام المقاصة الإلكترونية. وهذا ما سوف نتعرض إليه فيما يلي:

أولاً: نظام التسوية الإجمالية الفورية<sup>(1)</sup> «ARTS» RTGS

## 1- مفهوم نظام RTGS

نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة يخص أوامر الدفع التي تتم ما بين المصارف باستخدام التحويلات المصرفية للمبالغ الكبيرة التي تفوق عشرة ملايين دينار، أو للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين<sup>(2)</sup> في هذا النظام<sup>(3)</sup>.

كما يعرف أيضا بأنه نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور، بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي<sup>(4)</sup>. وتعالج داخل هذا النظام كل العمليات مع بنك الجزائر والعمليات فيما بين المصارف، بصورة تلقائية. ومن الأهداف التي يصبو إليها هذا النظام نذكر:

- ✓ جعل نظام الدفع الجزائري يتماشى مع المقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛
- ✓ تقوية العلاقات ما بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية؛
- ✓ تخفيض آجال التسوية، وتشجيع استعمال النقود الكتابية؛
- ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛
- ✓ تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛
- ✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛
- ✓ سلامة وسرعة تنفيذ عمليات تسوية المدفوعات.

## 2- العمليات التي يعالجها نظام RTGS

يعالج نظام RTGS مختلف العمليات المصرفية بين مختلف المشاركين، سواء أكانوا مصارف أم مؤسسات مالية، على النحو التالي:

(1) RTGS : real time gross settlement system

ARTS: Algeria real time settlement

(2) المشاركون في هذا النظام هم البنوك والمؤسسات المالية والخزينة العمومية و بريد الجزائر. بالإضافة إلى مركز المقاصة المسبقة المصرفية وغرفة المقاصة.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 20، المادة 3 من النظام 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، 2006.

(4) ياسين قاسي، كمال فايد، إسهامات الصيرفة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة- الجزائر، يومي 26 و27 أفريل 2011، ص09.

أ- عمليات ما بين المصارف: حيث تتم بهذا النظام تحويلات بين المصارف أو حسابات الزبائن، التي تكون فيها المبالغ هامة أو مستعجلة.

ب- العمليات بين بنك الجزائر والمشاركين في النظام:

- العمليات الائتمانية لدى أكشاك بنك الجزائر (إيداعات أو سحبات)؛
- تسوية أرصدة المقاصة؛
- اقتطاع الفوائد والعمولات؛
- تسديد فواتير بنك الجزائر.

ج- تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية.

3- عمل النظام : يعمل نظام التسويات الإجمالية الفورية وفق الأسس التالية:

أ- حسابات التسوية: على المشتركين في النظام القيام بفتح حسابات للتسوية لدى بنك الجزائر.

ب- تطبيق قاعدة FIFO<sup>(1)</sup> "أول من يدخل أول من يخرج"

تتم معالجة كل التحويلات ضمن ترتيب إرسالها من قبل المؤسسة المحررة للشيك أو الكمبيالة طبقا لقاعدة FIFO .

ج- التحقق من الرصيد: يتم تنفيذ العمليات في وقتها الحقيقي، في حالة ما إذا كان الرصيد يسمح بهذا الاقتطاع.

د- تسيير خطوط الانتظار: إذا لم يكن رصيد حساب التسوية كاف لإتمام العملية المطلوبة، يقوم النظام بتسجيلها ضمن خطوط الانتظار، ويباشر النظام معالجتها طبقا لمستوى أولويتها وترتيبها الزمني.

هـ- مستوى الأولوية: يبدأ النظام بمعالجة أوامر التحويل، تبعا لمستويات الأولوية التالية:

- الأولوية الأولى تمنح للعمليات المرتبة من طرف بنك الجزائر؛

- الأولوية الثانية خاصة باقتطاع أرصدة المقاصة؛

---

(1) FIFO : first in- first out.

- الأولوية الثالثة تعطى للأوامر المصرح بها من المشترك بأنها مستعجلة؛

- الأولوية الرابعة تخصص للأوامر المصرح بها أنها عادية.

إن تسوية الحسابات تتم بأنها لا رجعة فيها، إذ بمجرد أن تقبل من طرف نظام RTGS لا يمكن إلغاؤها، ويتم عملية التسويات بصفة دائمة، وعلى مدى يوم المبادلة، وذلك على النحو التالي:

- الساعة الثامنة والنصف صباحا يقوم بنك الجزائر بمعالجة العمليات (عمليات السوق النقدي، وعمليات الصرف)؛

- الساعة التاسعة والنصف صباحا: بدء المبادلات؛

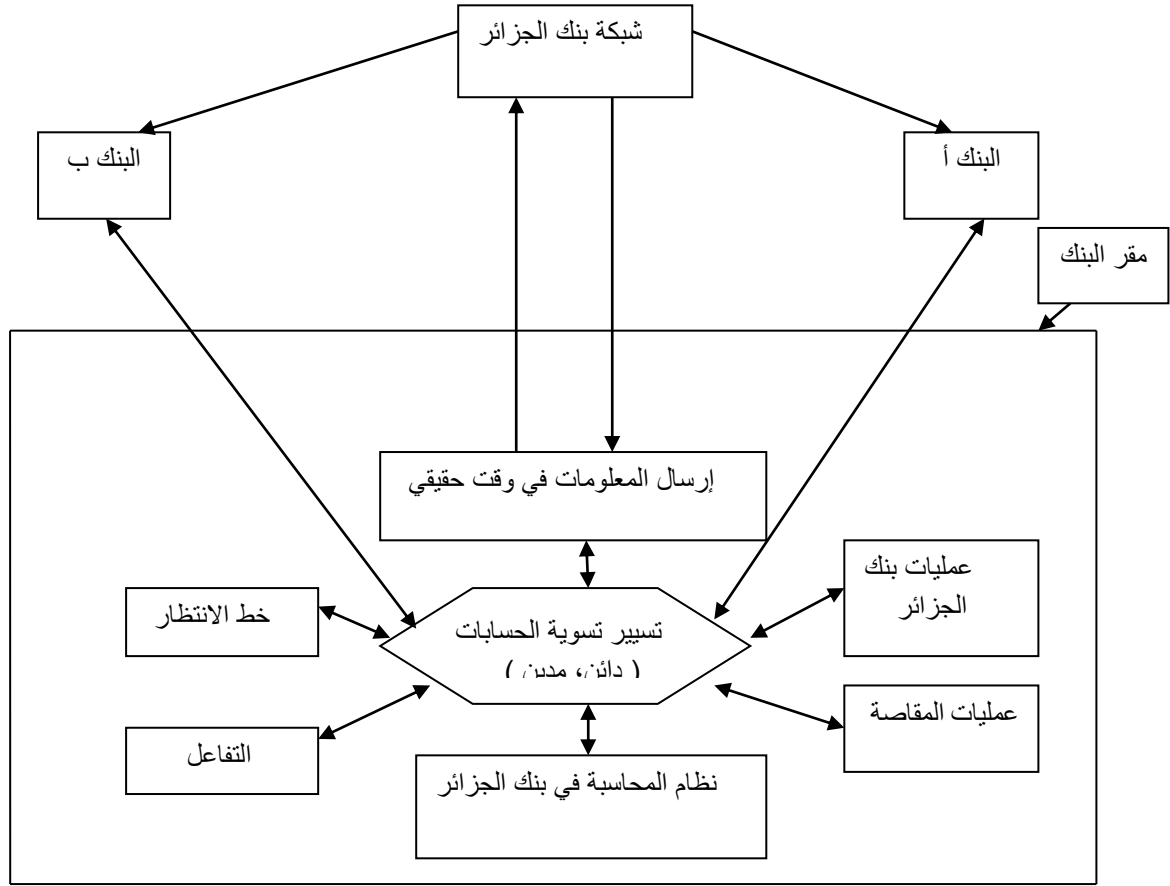
- منتصف النهار: تسوية حصيلة المقاصة؛

- الساعة الثالثة: وقف المبادلات؛

- من الساعة الثالثة إلى الرابعة: تسديد المبالغ التي تمت في اليوم الأخير، ثم التسوية أو رفض الأوامر التي كانت في الانتظار؛

- الساعة الرابعة: اختتام الحسابات وغلقها، وإرسال إخطارات حصيلة الحسابات، واستخراج حسابات المشاركين وإفراجها في جهاز المحاسبة العامة لبنك الجزائر. ويمكن ترجمة ما سبق في الشكل الموالي:

شكل رقم (10،3): تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي



المصدر: محمد الأمين بن عزة، جلييلة زويهري، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الإلكتروني (دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية)، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية - المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي: 26 و 27 أفريل 2011، ص 12.

في سنة 2015، سجل نظام RTGS 334749 عملية تسوية مسجلة في دفاتر المحاسبة لبنك الجزائر (314357 في 2014)، تمثل مبلغا كليا يساوي 265141 مليار دينار (372394 مليار دينار في 2014)، وهو ما يمثل متوسط حجم شهري قدره 27896 عملية، بمبلغ متوسط يساوي 22095 مليار دينار. ومقارنة بسنة 2014، عرف هذا النظام زيادة قدرها 5,6% في عدد العمليات، وانخفاضا في القيمة قدرها 28.8%، ويرجع هذا الإنخفاض لعمليات السياسة النقدية وعمليات المشاركين.

وما يميز هيكل معاملات الدفع المعالجة في نظام RTGS، هو هيمنة التحويلات لصالح زبائن المصارف (71.4% مقابل 69.10% في 2014)، مقارنة بحجم العمليات ما بين المصارف (28.60% مقابل 30.90% في

2014). من حيث القيمة، تمثل حصة العمليات لصالح الزبائن 4.0% (2.5% في 2014) من إجمالي المعاملات، مقابل 96.0% للعمليات بين المصارف.

لا تمثل المدفوعات المستعجلة (ما دون مليون دينار) المحققة في 2015 إلا 0.8% من الحجم الإجمالي، وتمثل المدفوعات التي تتراوح مبالغها بين مليون وخمسة ملايين دينار 1.1% من الحجم الإجمالي، بينما تمثل المدفوعات التي تفوق مبالغها مائة مليون دينار 90.1%<sup>(1)</sup>

ثانيا: نظام المقاصة الإلكترونية ATCI<sup>(2)</sup> ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة

## 1- مفهوم نظام ATCI

هو عبارة عن نظام لإجراء عمليات المقاصة الإلكترونية بين المصارف يديره ممثل عن مركز المقاصة المسبقة بين المصارف (CPI)<sup>(3)</sup> يقوم نظام المقاصة الإلكترونية بمعالجة وسائل الدفع المتمثلة في الشيكات، والتحويلات المالية التي تقل قيمتها عن 1 مليون دينار جزائري، والسحوبات، والأوراق التجارية، والدفع بالبطاقات البنكية.

ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور. وقد دخل حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006 في أول يوم للتبادلات. وكانت البداية بمعالجة الصكوك، على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع نهاية 2006.

يقوم بنك الجزائر بمراقبة نظام ATCI وفقا للمادة 56 من الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقروض. كما أنه يفوض مهمة تسيير نظام ATCI لمركز المقاصة المسبقة بين المصارف CPI، حيث يعدّ العامل التقني لنظام المقاصة في الجزائر، كذا المسير لعمليات الدفع المرسلة من قبل النظام. وينحصر دور CPI في:

- تسيير المقاصة الإلكترونية وأرشفة البيانات؛

- تسيير حساب الأرصدة المتعددة للمشاركين المختلفين لنظام RTGS؛

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص ص 110، 111.

(2) ATCI : Algérie télé compensation interbancaire

(3) CPI : centre prés compensation interbancaire

- ضمان سرية المعلومات المتبادلة.

أما الأطراف الفاعلة المشاركة في النظام ATCI، فتتمثل في: بنك الجزائر، والبنوك التجارية، وبريد الجزائر، والخزينة العمومية.

## 2- كيفية عمل نظام ATCI:

يتم تقديم وسائل الدفع في شكل غير مادي، أي تحويلها إلى شكل رقمي، ولتحقيق ذلك تمرر الشيكات والأوراق التجارية على آلة المسح (scanner).

وتحول المعلومات الرقمية الصادرة عن البنك المودع للشيك أو الكمبيالة إلى البنك المسحوب عليه، ليباشر بفحصها، والتحقق منها (التوقيع، والرصيد)، فإذا تبين أن المعلومات غير صحيحة تقنيا (فنيا)، يقوم النظام تلقائيا برفضها، أما إذا كان الرصيد غير كاف فيحدث رفضه من البنك حسب السبب في ذلك، ويتم تحويل الرفض وأسبابه آليا إلى البنك المودع للشيك أو الكمبيالة.

أما في حالة قبولها من النظام وإثبات صحتها يقوم نظام المقاصة الإلكترونية بحساب الأرصدة الصافية لأطرافها المتعددين.

يتميز تطور حجم التعاملات في نظام ATCI خلال سنة 2015 باستقرار عدد العمليات المعالجة، إذ سجل 20756 مليون عملية دفع، ما يقارب حجم التعاملات نفسه في سنة 2014 (20750 مليون عملية). ومن حيث القيمة، بلغ حجم التداول في النظام 15892 مليار دينار، مقابل 13989 مليار دينار في 2014، أي بزيادة قدرها 13.7%.

إن المدفوعات بواسطة الشيك تهيمن على نظام ATCI. فمن حيث القيمة، كان قدرها في سنة 2015 14695 مليار دينار، مقابل 12915 مليار دينار في 2014. أي ما يعادل 92.5% من القيمة الإجمالية (92.4% في 2014).

ويبقى حجم العمليات بالبطاقة المصرفية ضعيفا جدا، وفي انخفاض كبير في سنة 2015 (-32.3%)، مقارنة بالإنخفاض الطفيف في سنة 2014 (-0.2%). في حين سجلت عمليات السحب بالبطاقة، التي يقوم بها

العملاء على مستوى أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصارف و بريد الجزائر، والتي لا تمر عن طريق نظام ATCI حجما أكبر (1).

## الخلاصة:

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض 90-10 نقلة نوعية في النشاط المصرفي، حيث حمل معه أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه. فقد سمح قانون النقد والقرض بفتح المجال أمام المصارف الخاصة الوطنية والأجنبية، ومنح الاستقلالية لبنك الجزائر.

ونتيجة لظهور بعض الثغرات فيه (خاصة في الجانب القانوني) إضافة إلى ضعف في الجانب التنظيمي والرقابي فقد قامت السلطات بإدخال بعض التعديلات على قانون النقد والقرض، تمثلت في صدور عدة قوانين، منها: الأمر رقم 01-01، والأمر رقم 03-11، والأمر رقم 10-04، من أجل تطوير الجهاز المصرفي، ليتماشى مع التغيرات المصرفية الجديدة.

ومن خلال الدراسة التحليلية والتقييمية لواقع الجهاز المصرفي الجزائري، تبين لنا عند تقييمنا لقانون النقد والقرض 90-10 أن هناك بعض الثغرات فيما يخص اعتماد المصارف والرقابة عليها. أما بالنسبة للأمر رقم 03-11 فقد قيد حرية المصارف في التصرف. وهنا يخشى الخبراء المتخصصين من أن يكون هناك تعزيز لساحة الأمن المالي على حساب نمو القطاع المصرفي.

وبالنسبة للتعديل رقم 10-04، لاحظنا أن الدولة فرضت قيودا على إنشاء مصارف خاصة ذات رأس مال مشترك، ولعل فرض نسبة مساهمة وطنية تتعدى 50% من شأنه الحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

أما بالنسبة إلى تقييم الوضعية النقدية والمالية للجهاز المصرفي، فتبين أن المصارف العامة هي المهيمنة على النشاط المصرفي، فيما يخص سيطرتها على هيكل الودائع والقروض.

وبالنسبة إلى السياسات الإصلاحية المصرفية المتبعة من طرف المؤسسات المالية، فقد كانت في معظمها فاشلة، حيث إن تجربة المصارف الخاصة برأسمال وطني لم تتوج بالنجاح وخرجت من السوق المصرفية الجزائرية، بسبب عدم قدرتها على استيفاء الشروط الخاصة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف والمقدر

(1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص ص 111، 112.

ب 2.5 مليار دج، وممارسة التضييق عليها، وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية. والشيء نفسه فيما يخص تجميد خصخصة بعض المصارف العامة. أما بالنسبة إلى اعتماد المصارف على الصيرفة الإلكترونية، فتبين عدم تحكم المصارف في التكنولوجيا الحديثة؛ فمثلا معظم آلات السحب النقدي معطلة ولفترات طويلة. وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن محاولات الإصلاح المصرفي المجسدة في قانون النقد والقرض وتعديلاته لم يكن لها أثر في تطوير الجهاز المصرفي كما رسمها إياه. ومنه، أصبح لزاما على الجهاز المصرفي الجزائري انتهاج سياسات أكثر تطورا للإرتقاء بأداء الجهاز المصرفي.

الخاتمة

## خاتمة

يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات، وفي مقدمتها العولمة المالية، وما نتج عنها من تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، التي أدت إلى زيادة حدة المنافسة، وزيادة المخاطر المصرفية وهذا ما دفع بالقائمين على الأنظمة المصرفية إلى التفكير في وضع سياسات واستراتيجيات من أجل التكيف مع تلك التحديات وزيادة المنافسة. وأمام الجهاز المصرفي العديد من الخيارات والتوجهات الحديثة، تمثل أهمها في الاتجاه نحو خصخصة المصارف العامة لإعادة هيكلتها، من أجل أداء أفضل للاقتصاد، والقيام بعمليات الاندماج المصرفي بغية تقوية القاعدة الرأسمالية والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، ومنها توفير حزمة متنوعة من الخدمات المصرفية في إطار الصيرفة الشاملة والعمل بتكنولوجيا الخدمات المصرفية. وهذا بهدف تحقيق أداء أكبر للمصارف في ظل العولمة المالية.

وبما أن الجهاز المصرفي هو القلب النابض للاقتصاد، فإنه يجب إعادة النظر في تسييره. لذا شهد إصلاحات متتالية ومتعاقبة مجملها قانونية، وكان أبرزها قانون النقد والقرض 90-10، الذي يحمل في طياته بوادر الإصلاح في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومختلف التعديلات التي أدخلت عليه مع إبراز دوره الفاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني.

### اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** ما تزال سياسات الإصلاح المصرفي التي انتهجتها الجزائر غير قادرة على الرفع من أداء الجهاز المصرفي وتفعيل دوره. هذه الفرضية صحيحة

الإصلاحات المبدولة كانت من الناحية التشريعية والقانونية فقط، ولم يكن لها أثر ايجابي في أداء الجهاز المصرفي وتطوير خدماته المصرفية المقدمة، لأنه تم تسجيل تباطؤ وتأخر في إدخال هذه الإصلاحات حيز التنفيذ وتطبيقها الفعلي. وذلك حال دون قيامه بالدور المنوط به بوصفه مشاركا فعالا وديناميكيا في الاقتصاد الوطني والعالمي، حسبما أفردّه قانون النقد والقرض. ولهذا يجب على السلطات المعنية إجراء إصلاحات أكثر شمولاً حتى ترقى بنظائرها المصرفي إلى المستوى المطلوب.

## الفرضية الثانية:

الجهاز المصرفي الجزائري غير قادر على تعبئة الموارد المالية وإعادة تخصيصها لخدمة النمو الاقتصادي.

## فرضية صحيحة

من تحليلنا لمؤشرات تطور الجهاز المصرفي، وجدنا أن مؤشر الميل المتوسط لإجمالي الودائع كان متذبذبا، وهذا يدل على نقص فاعلية المصارف في جذب الودائع.

وبالنسبة إلى مؤشر الميل المتوسط للاتئمان المصرفي، تبين ضعف في الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف، وهذه الوضعية تعكس توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد بين القطاع العام والخاص، واستفادة القطاع العام من حصة اقتراض أكبر من القطاع الخاص. (المؤسسات العمومية لديها صعوبة من جانب المردودية)، وهذا يؤثر في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا أردنا تفسير أفضل لتطور الجهاز المصرفي، نستعين بمؤشر القروض الموجهة للقطاع الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي. هذه النسبة منخفضة، مما يدل على ضعف تمويل القطاع الخاص.

ومن هنا يتبين عدم فاعلية أداء الجهاز المصرفي الجزائري في النمو الاقتصادي، أي أنه لم يصل بعد إلى مستوى التطور المطلوب. وعليه، لا بد من تعميق الإصلاحات المصرفية والاتجاه إلى استراتيجيات أكثر تطور.

## الفرضية الثالثة:

المزيد من الإصلاحات: من خصخصة المصارف، واندماج مصرفي، ومصارف إلكترونية من شأنه تحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري ومواكبة العولمة المالية. **فرضية صحيحة.**

تعدّ الإصلاحات التي قامت بها الجزائر غير كافية، على اعتبار أن المصارف ما زالت تتميز بالخصائص السابقة نفسها: صغر الحجم، والتركز المصرفي والقروض المتعثرة واستحواذ الدولة على معظم المصارف. وقد حان الأوان لتكملة الإصلاحات السابقة في شكل برنامج إصلاحي شامل من خصخصة المصارف، واندماج مصرفي، وإدخال التكنولوجيا في العمل المصرفي.

## النتائج:

من خلال هذه الدراسة، وصلنا إلى جملة النتائج التالية:

- يواجه الجهاز المصرفي الجزائري تحديات داخلية وأخرى خارجية ناتجة عن التطورات الاقتصادية والمالية الدولية والمتمثلة في: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، ومقررات لجنة بازل...
- انفتاح الاقتصاد الوطني وظهور العولمة المالية تضع المصارف الوطنية في وضعية صعبة، بولوج المصارف الأجنبية العملاقة إلى السوق المصرفية الجزائرية بإمكانياتها التكنولوجية الضخمة؛
- لم يعالج قانون النقد والقرض مشكلة تمويل الاقتصاد الوطني من العمق، بل تناولها بصورة سطحية، حيث ركز على ضرورة تنويع المؤسسات العاملة في المجال المصرفي، ولم يركز على تحسين طرائق إدارة عمل المصارف القائمة؛
- استحوذ المصارف العامة على أغلبية الأصول، حيث تملك أكثر من 93% من إجمالي الأصول المصرفية سنة 2015، وهذه النسبة تحدّ من المنافسة؛
- ضعف الرقابة على نشاط المصارف على الرغم من صدور قوانين صارمة في هذا المجال، وتعدد هيئات الرقابة، وهذا أدى إلى انتشار الفضائح المصرفية، وخير مثال: فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري؛
- إن الإصلاح المصرفي المجسد في قانون النقد والقرض وتعديلاته لم يسمح بتغيير النشاط المصرفي السابق القائم على هيمنة المصارف العامة، مما يشكل خطرا على ترقية هذه المصارف، وتفعيل دور المصارف الخاصة في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- فشل تجربة المصارف الخاصة برأسمال وطني وخروجها، وهذا راجع إلى غياب الشفافية والرقابة الصارمة، وترك الساحة أمام المصارف الخاصة برأسمال أجنبي التي تشكل الخطر الكبير على الجهاز المصرفي الجزائري، الذي يفنّد لأدنى شروط المنافسة؛
- بعد تصفية كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري، وتجميد عمليات الخصخصة، منها خصخصة بنك القرض الشعبي الجزائري، صارت الساحة المصرفية مقتصرة على المصارف العامة المهيمنة على النشاط المصرفي، هذا ما أدى إلى ضعف التنافسية، الأمر الذي انعكس سلبا على تطوير أداء الجهاز المصرفي ومواكبة التطورات التي عرفتها الصناعة المصرفية في العالم؛
- لم يحدث أي اندماج مصرفي بين المصارف الجزائرية؛

- عدم وجود سوق مالي فعال في الجزائر، وهو ما ينعكس بالسلب على تقييم رؤوس أموال المصارف بغرض الاندماج والخصخصة؛

- من تحليلنا لمؤشرات أداء الجهاز المصرفي الجزائري، وجدنا أن مردودية الأموال الخاصة كانت أفضل بالنسبة للمصارف العامة من تلك المسجلة في المصارف الخاصة، وهذا يعود أساسا إلى ارتفاع الرافعة المالية. لكن المصارف الخاصة سجلت مردودية أعلى على الأصول مقارنة بالمصارف العامة. وبما أن مردودية الأصول تعكس مستوى الكفاءة الإدارية للبنك في توظيف موارد البنك، فإننا نستنتج أن المصارف الخاصة تحقق مستويات كفاءة أعلى من المصارف العامة.

- ابتداء من سنة 2011 سجل إنخفاضا مستمرا في مردودية المصارف، مما أدى إلى دق ناقوس الخطر بالنسبة للجهاز المصرفي الجزائري.

- هناك مؤشرات أخرى تدعم الفرضية الثانية منها:

\* مؤشر حجم الوساطة المالية، ويسمى أيضا مؤشر السيولة، وسُجِّل ارتفاع كبير في هذه النسبة، مما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور السوق الموازي من جهة أخرى. وتفسير هذه النسبة هو إصدار نقدي وفير يزيد عن مستوى الإنتاج العيني، وهذا معناه وجود تضخم يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.

\* مؤشر المرونة الداخلية للودائع تبين ضعف مرونة الإيداع المصرفي، وهو راجع لضعف الأوعية الادخارية المطروحة من طرف المصارف الجزائرية، وكذا تدني نوعية الخدمات المصرفية المقدمة.

\* مؤشر المرونة الداخلية للائتمان المصرفي: تبين من تحليلنا محدودية المصارف في تمويل الاقتصاد، حيث لا يوجد تناسب بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي. وهنا لا نستطيع الحكم على نجاعة السياسة الائتمانية، بسبب هيمنة المصارف العامة على النشاط المصرفي بنسبة أكثر من 90%، وبذلك فقرارات منح الائتمان تعود إلى الدولة، ولا تستند لمنطق الرشادة الاقتصادية.

- إن سياسة التحرير المتبعة بعد سنة 1990 لم يكن لها تأثير في النمو الاقتصادي، كما أن نجاح سياسة التحرير المالي يجب أن يتبعه تعزيز مستوى تطور الجهاز المصرفي؛

- تعدّ المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة الدولية وتحديات العولمة المالية نظرا إلى ضعف التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة؛

- إن توجه المصارف إلى ما يعرف بالصيرفة الشاملة سيحقق نتائج إيجابية، بحكم الإستراتيجية المتبعة والمتمثلة في إستراتيجية تنويع مصادر الموارد المالية وتنويع مجالات استخدامها، مما يقلل من المخاطر ويزيد في العوائد؛

- تشهد الساحة المصرفية إدخال إصلاحات متعددة، لكن السمة الأساسية هي انتشار الفساد والاختلاس؛

- إن ملكية الدولة للمصارف العامة تؤثر بشكل سلبي في قراراتها فيما يخص تبني الخيارات الإستراتيجية والسياسات المتبعة، لأن نشاطها ما يزال رهينة توجهات الحكومة وسياستها؛

- في الأخير، يبقى الجهاز المصرفي الجزائري في ملامحه بعيدا عن ملامح التطور المصرفي العالمي (مصارف خاصة، اندماج مصرفي، مصارف شاملة، مصارف الكترونية)، لكن إذا ما قمنا بمواصلة الإصلاحات بشكلها الصحيح، سوف نتمكن من أن نندمج في العولمة المالية.

#### الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يمكن طرح الاقتراحات التالية:

- ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع وتيرتها لمسايرة الإصلاحات الإقتصادية والإستعداد للاندماج في العولمة المالية؛

- القيام بإصلاحات تلائم المعطيات الجديدة للاقتصاد العالمي، والإصلاح يكون تدريجيا؛

- تطهير المصارف من الديون المتعثرة؛

- يتوجب على المصارف الاهتمام بكفاءة المشاريع الاستثمارية، وتوجيه القروض نحو الأنشطة الإنتاجية؛

- تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة؛

- ضرورة استعداد السلطات الجزائرية لمواجهة الآثار السلبية لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية؛

- ضرورة مباشرة عملية خصخصة المصارف العامة، خاصة منها التي تتم عن طريق البورصة، وهذا لإعطاء دفعة قوية لبورصة الجزائر والعمل على تطويرها وتنشيطها. لأن توفر بورصة متطورة وبنوك عصرية تهيئان المناخ لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تشجيع عمليات الاندماج المصرفي بين المصارف الجزائرية العامة والخاصة لتدعيم قاعدة رأس المال، وهذا لتجنب مخاطر التعثر المصرفي؛
- إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية؛
- تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودتها؛
- تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى المصارف؛
- تأهيل الإطار البشري وترقية أدائه؛
- دعم الحوكمة في المصارف لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير المصارف الجزائرية، والحد من الفضائح المالية لا سيما الفساد المالي؛
- وجوب مصاحبة عمليات الخصخصة بتعديلات في القوانين، ووضع إطار يكفل للمصارف الاستقلالية التامة اتجاه الدولة، وتمكين المصارف من اتخاذ قراراتها بمراعاة عامل المردودية والخطر؛
- وجوب إعطاء أهمية قبل عملية الخصخصة لإعادة الهيكلة الإدارية والمالية؛
- في الأخير يجب مواصلة الإصلاحات المصرفية وتعميقها من خلال استراتيجيات متطورة.

#### أفق الدراسة:

- تبين لنا من هذه الدراسة بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة، ونقترحها لتكون إشكاليات لدراسات أخرى، وهي:
- دور البورصة في تحسين أداء الجهاز المصرفي.
  - فاعلية أداء السوق المالي في النمو الاقتصادي.
  - دور العنصر البشري في الارتقاء بتنافسية الجهاز المصرفي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

#### أولا - الكتب

- 1- الأشقر أحمد، الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2007.
- 2- البدوي عبد الحافظ السيد، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1999.
- 3- البشر بدرية، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
- 4- البيلاوي حازم ، دور الدولة في الاقتصاد، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
- 5- التوني محمود أحمد عبد الرحيم، الاندماج المصرفي (النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
- 6- الجنيهي منير محمد، الجنيهي ممدوح محمد، النقود الإلكترونية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 7- الجبوسي سليمان شقيب، الصميدعي محمود جاسم، تسويق الخدمات المالية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 8- الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 9- الحناوي محمد صالح، تحليل وتقييم الأسهم والسندات: مدخل الهندسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 10- الخزرجي ثامر كامل محمد، المشهداني ياسر علي إبراهيم ، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 11- الخضير محسن أحمد، العولمة الاجتياحية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.
- 12- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 13- الدجاني أحمد صدقي، السيد علي، مفهوم العولمة، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

- 14- الدسوقي حامد أبو زيد، إدارة البنوك ج 2، جامعة القاهرة، مصر، 1994.
- 15- الزبيدي حسن لطيف كاظم ، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط 1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- 16- السيد عاطف ، العولمة في ميزان الفكر، مطبعة الانتصار، القاهرة، مصر، 2001.
- 17- السيسي صلاح الدين حسن، قضايا اقتصادية معاصرة، دراسة نظرية وتطبيقية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- 18- السيسي صلاح الدين حسن، القطاع المصرفي والاقتصادي الوطني، القطاع المصرفي وغسيل الأموال، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2004.
- 19- الشمري ناظم محمد نوري، العبدالات عبد الفتاح زهير، الصيرفة الإلكترونية- الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 20- الشواربي عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 21- الضبع أحمد خليل، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2000.
- 22- العفوري عبد الواحد ، العولمة والغات (التحديات والفرص)، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2000.
- 23- العلمي مهدي فكري، العمليات المصرفية من منظور شمولي، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2003.
- 24- العيسى نزار سعد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2001.
- 25- الغندور حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، ( فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2003.
- 26- المهدي عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004.
- 27- الناشف أنطوان، الهندي خليل، العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.
- 28- النجار عبد الهادي، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج 03، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002.

- 29- النجار عبد الهادي، النقود المصرفية وآلية تداولها، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج 01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2002.
- 30- أباطة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
- 31- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، البطاقات البنكية، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998.
- 32- أبو عرابي مروان محمد، الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية والتقليدية، ط1، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 33- أبو فروة محمود محمد، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الإنترنت، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2009.
- 34- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 35- بختي إبراهيم، التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 36- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 37- بوسنة زكية، القدرة التنافسية في الخدمات المالية والمصرفية للجزائر: وفق أحكام الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- 38- بوعون يحيى نصيرة، الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، متبعة للطباعة، الجزائر، 2011.
- 39- حجازي المرسي السيد، الخصخصة وإعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2001.
- 40- حماد طارق عبد العال، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 41- حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 42- حمزة حسن كريم ، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 43- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 44- خالد هشام، البنوك الإسلامية الدولية وعقودها، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 45- خباياة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 46- خصاونة أحمد سليمان ، المصارف الإسلامية، ط1، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009.
- 47- خطيب شذا جمال ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002.
- 48- دحام الهام وحيد، فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2013.
- 49- رضوان رأفت، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1999.
- 50- زكي رمزي، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال الدولي، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999.
- 51- سالم شاهين عكاب، الصيرفة: بحوث وتطبيقات، ط1، دار نون للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، سوريا، 2008.
- 52- سفر أحمد، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 2006.
- 53- سفر أحمد، أنظمة الدفع الإلكترونية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
- 54- شافي نادر عبد العزيز، المصارف والنقود الإلكترونية، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008.
- 55- شحاتة إبراهيم، القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك، تجارب وخبرات، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000.
- 56- صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، ط1، دار غريب، القاهرة، مصر، 2001.
- 57- صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، فرع قطر، 2003.
- 58- عبد الحكم سامح محمد، الحماية الجنائية لبطاقة الائتمان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.

- 59- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 60- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 61- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها - شركاتها - تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 62- عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 63- عبد الحميد عبد المطلب، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 64- عبد الخالق أحمد، البنوك التجارية الدولية وأزمة المديونية العالمية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، 1989.
- 65- عبد العزيز سمير محمد، التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية، ط2، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 66- عبد العزيز سمير محمد، السياسات الاقتصادية للمستقبل، مدخل اتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية، مصر، 2004.
- 67- عبد العزيز محمود، الصيرفة الشاملة، مفهومها ووظائفها مع الإشارة إلى بعض التجارب العالمية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.
- 68- عبد الفتاح صالح رشدي صالح، البنوك الشاملة وتطور دور الجهاز المصرفي المصري: الصيرفة الشاملة عالميا ومحليا، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 69- عبد المنصف حسن رشوان، العولمة وآثارها - رؤية تحليلية إضافية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 70- عبيد محمد، محمود محمد، منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الإسلامية، دار الكتب القانونية، المحطة الكبرى، مصر، 2007.
- 71- غنام شريف محمد، محفظة النقود الإلكترونية، دار النهضة، القاهرة، مصر، 2003.

72- فرطاس منصف، دراسة تحليلية حول فرص الاستثمار المباشر في الانترنت البنكي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000.

73- فليح حسن، تقييم الأداء في الأنشطة، دار الرسالة، بغداد، العراق، 1980.

74- قاقيش عيسى سالم، البنوك والخدمات المصرفية، بدون دار نشر، عمان، الأردن، 2001.

75- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

76- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

77- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

78- مارتن هانس بيتر، شومان هارالد، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

79- مراد سامي أحمد، دور اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الدولية في رفع كفاءة الخدمات المصرفية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، مصر، 2005.

80- موسى محمد إبراهيم، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.

81- هاشم فوزي، دباس العبادي، الهندسة المالية، وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

### ثانيا: الدوريات

1- التوني ناجي، الإصلاح المصرفي، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط العربي بالكويت، العدد 17 ماي، 2003.

2- الجبلاي طارق بلهاشمي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 04، جامعة البليدة، 2005.

3- الجبلاني عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة اقتصاديات إفريقيا العدد 04، الشلف، 2006.

4- السعدني نيرمين، تحرير القطاعات المالية وأثرها على الدول العربية، مجلة السياسات الدولية، العدد 144، القاهرة.

- 5- العطير عبد القادر، بطاقة الائتمان- العمليات التشغيلية والإطار القانوني، مجلة البلقان للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 01، جامعة عمان الأهلية، أبريل 1995.
- 6- الكشي عيد بن عبد الله الجهني، تطور النظم المصرفية وآثارها على النمو الاقتصادي، آفاق اقتصادية، العدد 86، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- 7- باوني محمد، العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 19، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2003.
- 8- بركان زهية، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، ماي 2005.
- 9- بوكبوس سعدون وأبو موسى زياد، أثر الاندماج المصرفي على أداء البنوك التجارية (البنك الأردني وبنك الأعمال)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، جامعة الجزائر، 2004.
- 10- جبار محفوظ، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، الجزائر والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 11- جودي حيدر حمزة، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 68، 2008.
- 12- خباياة حسان، أبعاد ونتائج الإصلاحات المصرفية، التجارب المصرفية والمالية العربية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- 13- خليل عبد الرزاق، زرقون محمد، أثر التغير في نمط الملكية على الأداء المالي للمؤسسات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف، 2005.
- 14- سابا الياس، وزير مالية سابق، لبنان، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، بيروت، 2009.
- 15- سحنون محمود، النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 04، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2003.
- 16- صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.

- 17- طويطي مصطفى، وسائل الدفع الالكتروني، دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة البويرة، 2013.
- 18- عبد الله عبد الخالق ، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، المجلد 28، العدد 01، الكويت، 1998.
- 19- عرابة رابح، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية- مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، السداسي الأول 2009.
- 20- غياط شريف ومحجوب آسيا، البنوك الخاصة ودورها في ترقية النشاط المصرفي في الجزائر، مجلة إيكونوميكات للعلوم المالية والمصرفية، العدد 12 ماي 2011.
- 21- كاراكراج سيم، تايلور مايكل، نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 37، عدد 04، ديسمبر 2000.
- 22- كنجو كنجو، الطالب غسان، الاندماج المصرفي قرار المصارف العربية في مواجهة التحديات المصرفية الدولية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 33 لعام 2003.
- 23- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010.
- 24- معيزي قويدر، العولمة المالية وحركة رؤوس الأموال، مجلة آفاق، العدد 05، جامعة سعد دحلب البلدية، سبتمبر 2005.
- 25- مكيد علي، معوش عماد، قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة يحي فارس، المدية، 2013.
- 26- ناصر سليمان، بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009.
- 27- هندي عدنان، المشتقات بين المزايا والمخاطر، مجلة المصارف العربية، المجلد الخامس عشر، العدد 137، اتحاد المصارف العربية، مايو 1995.
- 28- مركز البحوث والدراسات المالية، العمليات المصرفية بدون مصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 03، العدد 2، 1995.

- 29- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد التاسع، العدد الأول، مارس 2001.
- 30- تطور مفهوم الملاعة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، جوان 2001.
- 31- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مشروع القرارات الجديدة للجنة بازل الثانية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد العاشر، العدد الأول، عمان، مارس 2002.
- 32- هيكل الاتفاقية الجديدة للملاعة المصرفية، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد 259، 2002.
- 33- جريدة الخبر، الأحد 25 سبتمبر 2005.
- 34- مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، سبتمبر 2007.
- 35- الشروق، يومية وطنية، عدد 2352 بتاريخ 07/14/2008.

### ثالثا: المنتقيات والمؤتمرات العلمية

- 1- الشرقاوي محمود أحمد إبراهيم، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها، بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، المجلد الأول، كلية الشريعة والقانون وغرفة تجارة وصناعة دبي، يومي: 10-12 مايو 2003.
- 2- الطاهر هارون، العقون نادية، الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يومي: 5 و 6 ماي 2009.
- 3- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 4- بن عزة محمد الأمين، زوبهري جلييلة، واقع المصارف الجزائرية في تطبيق الدفع الالكتروني (دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية)، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية- المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، يومي: 26 و 27 أفريل 2011.
- 5- بن علال بلقاسم، بن بوزيان محمد، التطور المالي أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية: حالة النظام المصرفي الجزائري (1990-2011)، دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن،

الملتقى الدولي الأول حول: النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي: 6 و 7 ماي 2014.

6- بن علي بلعزوز، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004.

7- بوزعور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004.

8- تشام فاروق، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، يومي: 12-14 ماي 2013.

9- دردار نصيرة، Analyse des performances du système bancaire algérien، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- الواقع والتحديات- جامعة الشلف، يومي: 14 و 15 ديسمبر 2004.

10- رحيم حسين، البنوك في الجزائر بين التأهيل والخصوصية، الملتقى الوطني الأول حول: النظام المصرفي الجزائري- واقع وآفاق-، جامعة قلمة، يومي: 05 و 06 نوفمبر 2001.

11- رزيق كمال، بوعلام رحمون، تقنيات وأساليب خصوصية المصارف، الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- وتحديات، جامعة جيجل، يومي: 10 و 11 ماي 2005.

12- زايري بلقاسم وبلحسن هواري، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24 و 25 أبريل 2006.

13- زايدي عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي الثاني: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، يومي: 5 و 6 ماي 2009).

14- زيدان محمد، دريس رشيد، متطلبات اندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

15- ساكر محمد العربي، عبد الله غالم، موقع الدول العربية من العولمة المالية-إشارة خاصة لحالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006.

16- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- واقع وتحديات-، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

17- غفران حاتم، لورنس يحي صالح، النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990-2012، الملتقى الدولي الأول حول: النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، يومي: 6 و7 ماي 2014.

18- قاسي ياسين، فايدي كمال، إسهامات الصيرفة الالكترونية في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة- الجزائر، يومي: 26 و27 أبريل 2011.

19- قريشي محمد الجموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، الملتقى الوطني حول: البنوك التجارية والتنمية الاقتصادية، جامعة قلمة، يومي: 07 و08 ديسمبر 2004.

20- لحيلح الطيب، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بازل، الملتقى الوطني الأول حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، يومي: 6 و7 جويلية 2005.

21- مرابط آسيا، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

22- مرابط ساعد، بلميهور أسماء، العولمة وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21 و22 نوفمبر 2006.

23- وصاف سعدي ووصاف عتيقة، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

24- يابسي فريد، دراسة ميدانية حول توزيع الوكالات البنكية في ولاية بجاية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي: 14 و15 ديسمبر 2004.

25- يعقوبي محمد، تمار توفيق، تقييم المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول: المنظومة البنكية في ظل التحويلات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي: 24 و25 أبريل 2006.

#### رابعا- مذكرات ماجستير ورسائل دكتوراه

1- أبو موسى زياد، واقع وأفاق الاندماج المصرفي، البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

2- أفي محمد، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، الجزائر، 2005/2004.

3- آيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013/2012.

4- بريس عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5- بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

6- بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.

- 7- بن شرقي حاج صدوق، واقع وأفاق المنظومة المصرفية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
- 8- بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 9- حبار عبد الرزاق، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء لجنة بازل، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2006/2005.
- 10- خالفي وهيبية، تقييم أداء المنظومة المصرفية بعد الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.
- 11- دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- 12- عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
- 13- عطوي سميرة، إصلاح القطاع المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2009/2008.
- 14- قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008.
- 15- قندوسي طوس، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
- 16- لبجيري نصيرة، خصوصية البنوك الجزائرية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة -، الجزائر، 2011/2010.
- 17- لحر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

18- للوشي محمد، الأخطار المصرفية: القروض البنكية، تقييم خطورتها والتحكم فيها، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

19- نزالي سامية، تأهيل البنوك للخصوصية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2005/2004.

### خامسا: القوانين

- 1- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 11.
- 2- الجريدة الرسمية- العدد 14- الأمر 01-01 بتاريخ 27 فيفري 2001، المادة 20 المعدلة لأحكام المادة 19 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.
- 3- الجريدة الرسمية- الأمر نفسه- المادة 03 المعدلة لأحكام المادة 23 من القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990.
- 4- المادة 10 من الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لبعض أحكام مواد القانون 90-10.
- 5- المادة 02 من النظام رقم 01/04 الصادر في 04/03/2004.
- 6- الجريدة الرسمية، العدد 27، نظام رقم 01-04، المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، 28/04/2004.
- 7- الجريدة الرسمية، العدد 27، نظام رقم 02-04، ويحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري، 28/04/2004.
- 8- الجريدة الرسمية، العدد 35، نظام رقم 03-04، المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، 02/06/2004.
- 9- الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 يناير 2006.
- 10- الجريدة الرسمية، العدد 20، المادة 3 من النظام 04/05 المتضمن نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، 2006.
- 11- الأمر رقم 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26/08/2010، المادتان رقم 02 و06.

## سادسا: التقارير

- 1- سلطان أمل، مقررات يازل 2، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا توجد سنة نشر.
- 2- غنيم أحمد، الأزمات المصرفية والمالية، مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 ويازل 2، القاهرة، 2004.
- 3- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة الرابعة والأربعون، العدد الأول والثاني، القاهرة، 2001.
- 4- صندوق النقد العربي، الملاح الأساسية لاتفاقية بازل 2، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربية، القاهرة، سبتمبر، 2004.
- 5- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر للسنوات (2002-2013).
- 6- النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 5 ديسمبر 2008، رقم 9 ديسمبر 2009، رقم 17 مارس 2012، رقم 21 مارس 2013، رقم 29 مارس 2014، رقم 30 جوان 2015.
- 7- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

## المراجع باللغة الأجنبية:

### أولا: الكتب

- 1- Benhalima Ammour, le système bancaire algérien- textes et réalité-, édition dahlab, Alger, 1996.
- 2- Benissad Hocine, la réforme économique en Algérie, office des publications universitaires, Ben Aknoun, Algérie, 1991.
- 3- Boissonnade, Jacques, les options exotiques : concepts et applications, édition ESKA, paris, 1997.
- 4- Bourguinat Henri, finance internationale, presse universitaire de France, paris, 1999.
- 5- Chesnais, François, la mondialisation du capital, nouvelle édition augmentée Syros, paris ( alternatives économique), 1996.
- 6- Crozet, Y , L, Abdelmalik, D, Dufourt, R, Sandrette, les grandes questions de l'économie mondiale, éd Nathan,
- 7- De servigny Arnaut, le risque de crédit, nouveaux enjeux bancaire, édition dunot, paris, 2001.

- 8- Dufloux Claude, Margulici Laurent, **finance internationale et marchés gré a gré**, édition economica, paris, 1997.
- 9- Garsuault Philippe, Priami Stéphane, **la banque : fonctionnement et stratégies**, éd, economica, paris, 1995.
- 10- Gharnaout,M , **crises financières et faillites des banques algériennes**, édition gal, Alger, 2003.
- 11- Heinrichs Hanna, Barings, **leçons pour la réglementation prudentielle des banques**, édition de l'université de Bruxelles, 1999.
- 12- Lacoue Dominique-Labarthe, **les banques en France, privatisation, restruction, consolidation**, édition economica, paris, 2001.
- 13- Lamarque Eric, **gestion bancaire**, Pearson éducation France, paris, 2002.
- 14- Plihon, Dominique, **les enjeux de la globalisation financière, mondialisation au de mythes**, éd casbah, Alger, 1997.
- 15- Sadeg Abdelkrim, **le système bancaire algérien : la nouvelle réglementation**, édition imprimerie A-BFN-, Alger, 2004.

ثانيا: الدوريات

- 1- Aglietta Mechel et Scialom Laurenc, **second génération de monnaie électronique**, nouveaux défi, problème économiques, monnaie et finance, France, 2002.
- 2- Barthalon Eric, **crises financière**, revue problèmes, n°2595, 1998.
- 3- Daguzam Jean François, **l'état et l'entreprise face à la mondialisation**, problèmes économiques n°2611, 2612, 07-18 avril, 1999.
- 4- Dietsh Michel, Petey Joël, **mesure et gestion de risque de crédit dans les institutions financière**, RB revue banque, 2eme édition, paris, 2008.
- 5- Gilbert Angenieux, **les fusions et l'évaluation des entreprises**, préface de pierre lassègue, revue économique, vol 22, n°4, paris, juil 1971.
- 6- Jiménez Christian, Merlier Patrick, **risques opérationnels la mise en place du dispositif à son audit**, édition revue banque, paris, 2008.
- 7- Miotti Luis, Plihon Dominique, **libéralisation financière, spéculation et crises bancaire**, article publie dans économie internationale, n°85, 1<sup>er</sup> trimestre 2001.
- 8- Nouy Danièle, **les réformes prudentielle : évolutions et impacts sur la gouvernance des établissements**, banque de France, 2010.

### ثالثا: الملتقيات

1- Abdoun Rabah, **bilan du PAS en Algérie 94/98**, colloque bilan PAS et perspectives du l'économie algérienne, cread andru, juillet 1998.

### رابعاً: التقارير

1- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2011, juin 2012.

2- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, KPMG, édition 2012.

3- Satim, direction des moyens de paiement, Alger, le 31 mai 2016.

### مواقع الإنترنت:

1- [www.albankaldawli-org/indicator](http://www.albankaldawli-org/indicator), 2011, visité le 28/10/2011.

2- [www.bis.org.bcbs](http://www.bis.org.bcbs), visité le : 30/12/2012.

3- Mallé Siby / Ballez : **un petit tour de vis...et puis s'enva/ p3/www.otc-conseil.fr**, visité le : 30/12/2012.

4- عبد الله شحاتة، **الأزمة المالية: المفهوم والأسباب**، انظر الموقع الإلكتروني:

[www.pidegypt.org/download/forum/azma.doc](http://www.pidegypt.org/download/forum/azma.doc)

5- محمد شيخي، نور الدين تمجدين، **متطلبات العمل المصرفي في ظل أنشطة الاندماج والصيرفة الشاملة دراسة حالة الجزائر**، انظر الموقع : [www.iefpédia.com](http://www.iefpédia.com)

6- مفتاح صالح، الطيب داودي، فريدة معارفي، **الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية**، انظر الموقع :

[www.eco.asu.edu.jo/écofaculty/wp-content/uploads/2011/04/25.doc](http://www.eco.asu.edu.jo/écofaculty/wp-content/uploads/2011/04/25.doc)

7- [www.bankofalgeria.dz](http://www.bankofalgeria.dz), consulte le 15/03/2014.

8- <http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm> visité le : 01/01/2015.

9- عبد السلام، س، جريدة البلاد، ليوم 14-06-2009:

<http://www.djazair.com/elbilad/6967> le 07/12/2010

10- <http://data.albankadawli.org/data-catalogue>

11- [http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/privatisations/creaneau\\_banques.htm](http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/privatisations/creaneau_banques.htm)

12- [http://www.sociétégénérale.dz/cib\\_classic.html](http://www.sociétégénérale.dz/cib_classic.html)